الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبية

التخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

تحت عنوان :

المسؤولية الإجتماعية للمؤسسة وعلاقتها بالبيئة

(دراسة حالة مؤسسة (sonelgaz) مستغانم)

مقدمة من طرف الطالب :

فولان عبد الباسط

تحت إشراف الأستاذ:

د. دواح بلقاسم

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة
رئيساً	أ.د.العيد محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة عبد الحميد بن باديس
مقررا	د.دواح بلقاسم	أستاذ محاضر (أ)	جامعة عبد الحميد بن باديس
مناقشا	د.شاعة عبد القادر	أستاذ محاضر (أ)	جامعة عبد الحميد بن باديس
مناقشا	د.بوشرف جيلالي	DOCENT	جامعة عبد الحميد بن باديس

السنة الجامعية:2017 /2018

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبية

التخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

تحت عنوان :

المسؤولية الإجتماعية للمؤسسة وعلاقتها بالبيئة

(دراسة حالة مؤسسة (sonelgaz) مستغانم)

مقدمة من طرف الطالب :

فولان عبد الباسط

تحت إشراف الأستاذ:

د. دواح بلقاسم

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة
رئيساً	أ.د.العيد محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة عبد الحميد بن باديس
مقررا	د.دواح بلقاسم	أستاذ محاضر (أ)	جامعة عبد الحميد بن باديس
مناقشا	د.شاعة عبد القادر	أستاذ محاضر (أ)	جامعة عبد الحميد بن باديس
مناقشا	د.بوشرف جيلالي	DOCENT	جامعة عبد الحميد بن باديس

السنة الجامعية:2017 /2018

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله العلي القدير والصلاة والسلام على نبيه المبعوث رحمة للعالمين وعلى صحبه الغر الميامين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد، نتقدم بأسمى عبارات الشكر الجزيل الممزوجة بالامتنان والتقدير

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع من

أساتذة وأصدقاء على رأسهم الأستاذ المشرف الأستاذ

دواح بلقاسم والأستاذ جلولي بوجمعة عن جامعة غيلزان والأستاذة زياني خولة عن جامعة سكيكدة والمؤطرين في مديرية توزيع الكهرباء والغاز بمستغانم كل من بإسمه

عوام محمد وقارة يوسف محمد

وكل من نحبهم وحفظتهم قلوبنا

ولم تكتبهم أقلامنا .

وصلى الله على محمد النبي وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

عبد الباسط فولان

إهداء

إلى التي حملتني كرها ووضعتني كرها وجعل الله الجنة تحت أقدامها ..

(أمي الحبيبة)

إلى الدعم والسند الثابت في الحياة، بارك الله في عمره ..

(أبي الغالي)

إلى روح أختي الغالية رحمة الله عليها وأسأل المولى عزوجل أن يتغمد روحها الطاهرة في فسيح جنانه..برحمته وفضله..

(الدكتورة الزهراء)

رمز الصبر والحنان أخواتي وإخوتي(فاطمة، عبد القادر، بلال، بشير، صديق)

إلى كل أبناء إخوتي وأختي حفظهم المولى عزوجل

إلى من كبرا في عيني وجعلتهما قدوة لي في حياتي.. أساتذتي الكرام الدكتور دواح بلقاسم

والأستاذ جلولي بوجمعة عن جامعة غيليزان والأستاذة الفاضلة زياني خولة عن جامعة سكيكدة مع كل الشكر لها وتمنياتي لها بالتوفيق.

لكل شيء أسباب

وأنتم لنجاحي باب

أهلي مع الأصحاب (عبد الكريم، وياسين ومحمد ونصر الدين.)

يا مصدر إلهمّة

كنت ولازلتم...إلهامي منكم

أهدي هذا العمل المتواضع.

عبد الباسط فولان

جدول المحتويات

جدول المحتويات

التسلسل	العنوان	رقم الصفحة
01	الإهداء	I
02	شكروتقدير	II
03	جدول المحتويات	VI - IV
04	قائمة ة الأشكال والجداول والمختصرات (المصطلحات)	IV
05	قائمة الملاحق	IV
06	مقدمة عامة	20 -15
07	الفصل الأول: مدخل إلى المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة	22
08	المبحث الأول: السياق النظري لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة	22
09	المطلب الأول: تعريف ومبادئ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة	22
10	أولاً: تعريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة	26 -22
11	ثانياً: مبادئ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة	27 -26
12	المطلب الثاني: أصول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة	28 -27
13	المطلب الثالث: مجالات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة ودوافع تشجيع المؤسسات نحو ممارستها	28
14	أولاً: مجالات المسؤولية الاجتماعية	29 -28
15	ثانياً: دوافع تشجيع المؤسسات نحوا تطبيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة	30 -29
16	المبحث الثاني: أساسيات حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة	30
17	المطلب الأول: أبعاد المسؤولية الاجتماعية ومؤشرات قياسها	31
18	أولاً: أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة (هرم كارول Carrol للمسؤولية الاجتماعية)	32 -31
19	ثانياً: مؤشرات قياس المسؤولية الاجتماعية	34 -33
20	المطلب الثاني: أهمية وأنماط المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة	34
21	أولاً: أهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة	35 -34
22	ثانياً: .أنماط المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة	36 -35
23	المطلب الثالث: نظريات وعناصر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة	36
24	أولاً: نظريات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة	37 -36
25	ثانياُ: عناصر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة	38 -37
26	المبحث الثالث: المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	38
27	المطلب الأول: مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية	40 -39
28	المطلب الثاني: عوامل ظهور المحاسبة الاجتماعية وأهدافها	40
29	أولاً: عوامل ظهور المحاسبة الاجتماعية	40

30	ثانياً: أهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية	40- 41
31	المطلب الثالث:مفاهيم و مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية	41
32	أولاً: مفاهيم المسؤولية الاجتماعية	41- 42
33	ثانياً: مجالات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:	42- 43
34	خلاصة الفصل	44
35	الفصل الثاني: المسؤولية البيئية لمؤسسة	46
36	المبحث الأول: ماهية المسؤولية البيئية للمؤسسة	46
37	المطلب الأول: مفهوم المسؤولية البيئية للمؤسسة	46- 48
38	المطلب الثاني: عناصر المسؤولية البيئية للمؤسسة	48- 49
39	المطلب الثالث: الآثار الصحية والإنتاجية لعملية الانتهاك البيئي	49- 50
40	المبحث الثاني: أدوات حماية البيئية من مختلف أشكال التلوث	51
41	المطلب الأول: أدوات حماية وترقية البيئية	51
42	أولاً: الأدوات التنظيمية والقانونية	51
43	ثانياً: الأدوات الاقتصادية	51- 52
44	ثالثاً: الأدوات التكنولوجية	52
45	رابعاً: الأدوات التوعوية والتكوينية	52- 54
46	المطلب الثاني: الإطار القانوني لحماية البيئة في الجزائر والأجهزة المكلفة بذلك	54- 55
47	المطلب الثالث: المعايير الدولية لحماية البيئة	55
48	أولا: دليل المواصفات الدولية (ISO 26000)	55- 57
49	ثانياً: مواصفات الإدارة البيئية (ISO 14000)	42- 58
50	ثالثاً: معيار المسائلة الاجتماعية(SA 8000)الصادر عن المنظمة الدولية للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	58
51	المبحث الثالث: المحاسبة البيئية (الخضراء)	59
52	المطلب الأول: مفهوم المحاسبة البيئية	59
53	المطلب الثاني: أهداف المحاسبة البيئية ومبررات الاهتمام بها	59
54	أولاً: أهداف المحاسبة البيئية	59- 60
55	ثانياً: مبررات الاهتمام بالمحاسبة البيئية	60
56	المطلب الثالث: مستويات تطبيق المحاسبة البيئية	60- 62
57	خلاصة الفصل	63
58	الفصل الثالث: واقع تبني المسؤولية الاجتماعية في مؤسسة (sonelgaz) مستغانم	65
59	المبحث الأول: تقديم مؤسسة (sonelgaz)	66
60	المطلب الأول: نشأة وتطور مؤسسة(sonelgaz)	66

61	أولاً: لمحة تاريخية عن المؤسسة	66
62	ثانياً: مراحل تطور مؤسسة (sonelgaz)	66
63	ثالثاً: تعريف المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز(sonelgaz)	67
64	المطلب الثاني: وظائف المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز(sonelgaz)	68 -67
65	المطلب الثالث: أهداف المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز(sonelgaz)	68
66	المبحث الثاني: تقديم لفرع مؤسسة (sonelgaz) محل الدراسة	68
67	المطلب الأول: :تقديم مؤسسة (sonelgaz) للغرب بمستغانم وهيكلها التنظيمي	68
68	أولاً: تقديم مؤسسة (sonelgaz) مستغانم	68
69	ثانياً: الهيكل التنظيمي لمؤسسة (sonelgaz) للغرب بمستغانم	69
70	المطلب الثالث: الوظائف الأساسية لمؤسسة(sonelgaz)	70
71	المبحث الثالث : مساهمة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة في حماية وترقية البيئة	70
72	المطلب الأول: وصف مجتمع وعينة الدراسة	70
73	أولاً: تحديد مجتمع وعينة الدراسة	71 -70
74	ثانياً: طرق جمع البيانات	72 -71
75	ثالثاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات	73
76	المطلب الثاني: وصف خصائص عينة الدراسة إحصائياً	75 -73
77	المطلب الثالث: تحليل واختبار الفرضيات المتعلقة بآراء العينة حول مساهمة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة في حماية وترقية البيئة من وجهة نظر المستخدمين في المؤسسة المدروسة	76
78	أولاً: التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة على متغيرات الدراسة	78 -76
79	ثانياً: كشف ما إن كانت هناك علاقة مابين مسؤولية (sonelgaz) الاجتماعية بمستغانم والبيئة	81 -78
80	خلاصة الفصل	82
81	خاتمة عامة	86 -84
82	قائمة المراجع	91 -88
83	الملاحق	98 -93

قائمة الأشكال والجداول

والمختصرات (المصطلحات)

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(I-1)	المسؤولية الاجتماعية بين النموذجين الاقتصادي والاجتماعي	36
(I-2)	عناصر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة	38
(II-1)	جدول يوضح الآثار الناجمة عن عملية الانتهاك البيئي على الصحة والإنتاج	50
(III-1)	توزيع الاستبيانات واسترجاعها	71
(III-2)	مقياس ليكرت الخماسي	71
(III-3)	درجة الأهمية بالنسبة للفقرات	72
(III-4)	معامل الثبات (ألفاكرونباخ)	72
(III-5)	اختبار التوزيع الطبيعي	72
(III-6)	الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة	73
(III-7)	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	74
(III-8)	توزيع عينة الدراسة حسب العمر	74
(III-9)	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	74
(III-10)	توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة	75
(III-11)	توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية	75
(III-12)	نتائج التحليل الإحصائي (الموسطات الحسابية والانحراف المعياري)	77-76
(III-13)	نتائج اختبار (T) لمدى مساهمة برامج المسؤولية الاجتماعية لمؤسسة (sonelgaz) في تحسين علاقتها بالبيئة	78
(III-14)	نتائج اختبار (T) لمدى مساهمة برامج المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة للمؤسسة محل الدراسة في تحسين علاقتها بالبيئة	79
(III-15)	نتائج اختبار (T) لمدى مساهمة برامج المسؤولية الاجتماعية تجاه الزبائن للمؤسسة محل الدراسة في تحسين علاقتها بالبيئة	79
(III-16)	نتائج اختبار (T) لمدى مساهمة برامج المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة للمؤسسة محل الدراسة في تحسين علاقتها بالبيئة	80
(III-17)	اختبار الانحدار البسيط	80

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(I-01)	هرم كارول (Carroll) للمسؤولية الاجتماعية	32
(II-1)	نموذج نظام الإدارة البيئية وفقاً للمواصفة القياسية (ISO 14001) لإصدار سنة 2004	58
(III-1)	الهيكل التنظيمي لمؤسسة (sonelgaz) للغرب بمستغانم	69

قائمة المختصرات (المصطلحات)

التسلسل	الرمز	المعنى
1	RSE	Responsabilité sociale des enterprises
2	UNDP	United Nations Development Programme
3	SONELGAZ	Société nationale de distribution d'électricité et de gaz
4	ISO	International Organization for Standardization (Organisation internationale de normalisation)
5	MNCs	Meaning of Multinational Companies
6	ER	Responsabilité Environnementale
7	ENGO	ONG d'Environnement Canada
8	FEDEP	Fonds national pour l'environnement et la decontamination

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
(01)	الاستبيان	93- 95
(02)	المعلومات التعريفية (الجنس، السن، المستوى العلمي والخبرة الوظيفة)	96
(03)	One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test	96
(04)	المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع (01)	97
(05)	المسؤولية الاجتماعية اتجاه الزبائن (01)	97
(06)	المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة (01)	97
(07)	المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع (02)	98
(08)	المسؤولية الاجتماعية اتجاه الزبائن (02)	98
(09)	المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة (02)	98
(10)	الفرضية الرئيسية	98

مقدمة عامة

1. تمهيد:

نعيش في عالم معقد ومتطور، حيث أصبحت القدرة التنافسية والتفوق على المنافسين وتحقيق الاستدامة من القضايا الحرجة وتحولت إلى أولية في أجندة (جداول الأعمال) المنظمات الخاصة والعامة على حد سواء. وتعد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة (RSE) والعلاقة الموجدة بينها وبين البيئة هي أيضاً من أهم هذه الأجندة فهي بمثابة أداة خاصة جداً لأنها تركز على مدى اهتمام المؤسسة بالبيئة. فهي تتسم بأنها ذات طابع طوعي واستباقي يعزز المصلحة العامة، وكذلك يسهم في تعزيز خطط المؤسسة، حيث يظهر لنا أن أصحاب المصالح تكون محمية. كما أنه يمكن أن تكون الحلقة المفقودة بين التنافسية والاستدامة.

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تشجيع ونشر فكرة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة بين جميع إدارات المؤسسات والجهات الأخرى ذات العلاقة وتسليط الضوء على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تبدو أنها أبعد ما تكون إلى قضايا المسؤولية الاجتماعية، والآثار المحتملة للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة وممارسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة. وتسعى المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة نحوا مساعد هذه المؤسسات على دمج المسؤولية الاجتماعية ضمن إستراتجياتها وممارستها للخروج ببيئة سليمة، وبما يساهم تحقيق الأداء العالي لها والوصول إلى بناء مجتمع أفضل.

وتسلط هذه الدراسة الضوء على العلاقة الحاصلة بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والبيئة وكذا المساهمة في تحقيق الفهم الأفضل لحدود ممارسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، والدور الذي يساهم به مختلف أصحاب المصالح في تجسيد هذه المسؤولية. كما تعد أنشطة نشر مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والمعلومات حول هذا الموضوع أصبح ضرورة حتمية لا مفر منها بسبب حداثة هذا المجال والمعرفة الغير كافية حتى الآن في أوساط المديرين وأصحاب المصلحة.

وينبغي أن يتم نشر المعرفة عن طريق الحوار بين مختلف أصحاب المصالح، كما ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار خصوصية البيئات المستهدفة الفردية، بما في ذلك أساساً رجال الأعمال وموظفي المؤسسات، ولكن أيضاً مختلف أصحاب المصالح، والمستهلكين، والمجتمعات المحلية التي تعمل فيها هذه المؤسسات، وكذا المنظمات التي تتعامل مع قضايا المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.

تشمل هذه المؤسسات التي تنشر المعرفة حول المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسة المنظمات الدولية، وفي مقدمتها الأمم المتحدة (UNDP) والاتحاد الأوربي، وكذلك المستويات المختلفة من الإدارات الوطنية والمؤسسات واتحادات أرباب العمل والموظفين وأصحاب المصالح، وغيرها من المنظمات الحكومية، كمنظمات البحوث والمؤسسات الأكاديمية ووسائل الإعلام. والتقارير التي توفرها الشركات والمؤسسات، فضلاً عن مختلف الدراسات والدورات التدريبات الموجهة أساساً للمديرين.

2. الإشكالية :

إنطاقا مما تقدم، يمكن صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي:

- ما مدى مساهمة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة في حماية وترقية البيئة ؟

ومن هذا السؤال الرئيسي، تتفرع الأسئلة التالية :

- ما هو مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة وما هي أهم عناصرها ؟
- ما الهدف من وراء ظهور فكرة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة وما هي دواعي زيادة الاهتمام بها ؟
- ما هي أهم الآثار المترتبة على ممارسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة على العملاء والموارد البشرية والموردين وكافة الشركاء الاجتماعيين ؟
- ما هي أهم عناصر المسؤولية البيئة للمؤسسة ؟ وما هي أدوات حماية وترقية هذه البيئة ؟
- ما مدى مساهمة التزام مؤسسة (sonelgaz) بتطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع في تحسين علاقتها بالبيئة ؟
- ما مدى مساهمة التزام المؤسسة (sonelgaz) بتطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية اتجاه الزبائن في تحسين علاقتها بالبيئة ؟
- ما مدى مساهمة التزام المؤسسة (sonelgaz) بتطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة في تحسين علاقتها بالبيئة ؟

3. فرضيات الدراسة:

للوصول إلى إجابات أولية عن السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية قمنا بصياغة مجموعة من الفرضيات والتي نعتبرها كإجابات أولية سوف نقوم باختبارها من خلال الدراسة:

الفرضية الرئيسية الأولى: يساهم التزام مؤسسة بتطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية في تحسين علاقتها بالبيئة.

- **الفرضية الفرعية الأولى**: يساهم التزام المؤسسة بتطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع في تحسين علاقتها بالبيئة؛
- **الفرضية الفرعية الثانية**: يساهم التزام المؤسسة بتطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية اتجاه الزبائن في تحسين علاقتها بالبيئة؛
- **الفرضية الفرعية الثالثة:** يساهم التزام المؤسسة بتطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة في تحسين علاقتها بالبيئة.

الفرضية الرئيسية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ حول ممارسة برامج المسؤولية الاجتماعية تعزى للمتغيرات الديموغرافية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الوظيفة، الخبرة المهنية).

4. أهمية الدراسة:

إن الهدف من إنجاز هذه الدراسة هو إعطاء توضيح لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة مع إبراز أهم أبعادها وعناصرها وكذا العلاقة بينها وبين البيئة المحيطة، مع تقديم المبررات وراء ظهور فكرة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة ودواعي زيادة الاهتمام بها في عصرنا هذا.

وتكمن أهمية الدراسة في أنها تعمل على معرفة مدى تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة، وكذلك درجة محافظة المؤسسة على البيئة، ومدى تفعيل دور المسؤولية الاجتماعية في حماية البيئة، و تحديد أصحاب المصالح الذين لهم مصلحة مباشرة مع المؤسسة حيث يتأثرون بها وتتأثر بهم.

5. أهداف الدراسة:

من البديهي أن كل عمل مراد القيام به له دوافع وأسباب معينة، ولهذا فإن اختيارنا لهذا الموضوع راجع إلى ما يلي:

- توضيح مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة وأبعادها، والمبادئ الأساسية لها؛
- تقديم المبررات وراء ظهور فكرة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة مع تبيان أسباب زيادة الاهتمام بها في عصرنا الحاضر؛
- توضيح الأساليب التي من شأنها تفعيل دور المسؤولية الاجتماعية لحماية والمحافظة على البيئة؛
- تحديد أصحاب الصالح في المؤسسة والتأكيد على العلاقة القائمة بينهم وبين المؤسسة؛
- تحديد الأدوات والسبل التي تعمل على حماية البيئة وترقيتها، واستعراض وتحليل أهم المعايير الدولية والأطور القانونية لحماية البيئة؛
- التوصل إلى عدد من التوصيات التي يمكن أن تساعد المؤسسة المدروسة من الاستفادة من موضوعات المسؤولية الاجتماعية.

6. أسباب اختيار موضوع الدراسة:

يرجع السبب من وراء اختيارنا لهذا الموضوع في الرغبة الشخصية للتعرف أكثر فأكثر عن هذا الموضوع وكذا لمجموعة من الأهداف والدوافع التي كانت وراء شغفنا واهتمامنا وراء دراسة هذا الموضوع ومن أهمها نجد :

- كان الهدف من وراء اختيارنا لهذا الموضوع هو الميولي الشخصي لذلك، وكما أنه هو عبارة عن موضوع من إحدى المواضيع الحديث النشأة في عصرنا الحالي والذي يعتبر بدوره إحدى القضايا الحرجة والتي تحولت إلى أولية في أجندة المؤسسات الخاصة والعامة على حد سواء؛
- محاولة إعطاء قفزة زمنية مستقبلية تبين لنا العلاقة القائمة بين كل من المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والبيئة؛

تحديد كيفية ترجمة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة إلى فعل في الميدان من خلال تعزيز المشاركة مع كل أصحاب المصالح، على أساس مبادئ وممارسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، ومن خلال دراسة الحالة والتي كانت دراسة حالة مؤسسة (sonelgaz) مستغانم.

7. حدود الدراسة :

تقتصر حدود دراستنا لهذا الموضوع على مجموعة من الحدود والمتمثلة في مايلي :

أولاً: تحديد النطاق الزماني والمكاني:

- توضيح الدور الذي تلعبه المسؤولية الاجتماعية داخل البيئة، والسبب من وراء زيادة الاهتمام بها في عصرنا الحالي؛
- التركيز على ضرورة تبني فكرة المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات في عصرنا الراهن؛
- بما أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة هي الفكرة التي ليست دائماً مفهومة فوراً. حيث لا يتم التشارك في كل القيم التي ترتكز عليها عالمياً من قبل جميع ثقافات الأعمال، كان لزامنا علينا توضيح مفهومها حسب كل منظمة.

تم إنجاز هذه الدراسة خلال الموسم الجامعي (2018/2017)، وكانت الدراسة الميدانية في مؤسسة (sonelgaz) مستغانم.

ثانياً: االجانب البشري:

اقتصرت الحدود البشرية على إطارات مؤسسة(sonelgaz).

8. الدراسات السابقة:

ضمن حدود إطلاعنا على هذا الموضوع كانت الدراسات السابقة حوله متمثلة في مايلي:

- غلاي نسيمة، **"الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للشركات"**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الموسم الجامعي (2015/2014): لقد تطرقت الباحثة في دراستها لهذا الموضوع لحوكمة الشركات المسؤولية الاجتماعية التي تعتبر الركيزة الأساسية لها حيث تقوم بحماية مصالح مختلف الفئات الاجتماعية والتي لها علاقة بالمؤسسة، كما بينت أن السبب في ذلك يرجع إلى كون البيئة التنافسية أصبحت تخضع إلى قوانين جديدة تقوم على حماية البيئة التي تعمل بها الشركة وكذا احترام مختلف المتعاملين معها.
- بحيح خيرة، **"المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ميزة إستراتيجية للدخول للأسواق الدولية"**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ل.م.د في العلوم التجارية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الموسم الجامعي (2016/2015) : حيث تطرقت الباحثة من خلال دراستها إلى إبراز أنواع المسؤولية الاجتماعية التي تقع على عاتق المؤسسات التي ترغب في الدخول إلى الأسواق الدولية، والتي من الواجب عليها ترشيد استغلالها للموارد الأولية ودعم عملية التنمية المستدامة وهذا ما يعتبر قيدا يفرض أي سوق في البلد المضيف. إذ تحقق المؤسسة ذلك من خلال تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية على نشاط

الأعمال اللوجيستية، باعتبار المسؤولية الاجتماعية إستراتجية جديدة وشاملة تتناسب مع ما طرحته بيئة الأعمال الدولية من تحديات في القرن الواحد والعشرين والمعرقلة من دخول المؤسسات إلى أي سوق ترغب فيه، مما يخلق مؤسسة تستغل الفرص المتاحة أمامها ومواجهة التحديات انطلاقا من نقاط القوة التي تتميز بها والتي تمكنها من مواجهة أي تهديد.

• طاهر خامرة، **"المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة"**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الموسم الجامعي (2007/2006): حيث بين الباحث أن المؤسسات الاقتصادية على اختلاف طبيعة نشاطها إلى تحقيق الأداء الاقتصادي الذي يهدف إلى تعظيم أرباحها، إلا أنها تحدث خلال نشاطها مجموعة من الآثار السلبية على البيئة (التلوث، استنزاف الموارد الطبيعية)، وعلى المجتمع بالاستغلال الغير عقلاني لليد العاملة بإهمال آثارها السلبية على العمال (الأمن، الصحة، التدريب، السكن)، وهو ما أدى إلى الحديث عن الأداء البيئي والاجتماعي علاوة على الأداء الاقتصادي، وفي سبيل إدماج البعد البيئي والاجتماعي في إستراتيجية المؤسسة الاقتصادية عمدت الحكومات إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تهدف إلى تحقيق نشاط المؤسسة الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة التي تقوم على ثلاثة مبادئ أساسية (تحقيق نمو اقتصادي، عدالة اجتماعية وحماية البيئة)، في حين ظهر توجه جديد للمؤسسة الاقتصادية فيما يتعلق بحماية البيئة والمجتمع (المسؤولية البيئة و الاجتماعية) بهدف مواجهة الضغوط التي تفرضها الظروف الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب اكتسابها شهرة خضراء تشكل لها عنصر لإستراتجية تنويع منتجاتها وزيادة أرباحها، وبالتالي تعتبر المسؤولية البيئة والاجتماعية مؤشراً هاماً لتقييم مساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة؛ يحي عبد اللاوي، **"أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"**، مذكرة مقدمة للاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الموسم الجامعي (2015/2014) : استهدفت الدراسة قياس مدى التزام وتطبيق مؤسسة (بلاستي أنابيب) لأبعاد المسؤولية الاجتماعية ومحاولة تطبيق الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية ومعرفة أثره على الأداء المالي لها، حيث تطرق إلى تجميع وتبويب تكاليف المسؤولية الاجتماعية وفق مجالاتها، ومن ثم الإفصاح عنها وفق نموذجين للإفصاح أحدهما يسمى بقائمة النشاط الاجتماعي الاقتصادي، والأخر بقائمة المركز المالي المعدل.

9. منهج الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قام الطالب باستخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والذي يقوم على وصف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة وعلاقتها بالبيئة (دراسة حالة مؤسسة (sonelgaz) مستغانم) للوصول إلى أسباب هذه الظاهرة والعوامل التي تتحكم فيها، واستخلاص النتائج لتعميمها.[1]

ولدراسة هذا الموضوع قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة فصول أساسية وهذا التقسيم كان نتيجة لطبيعة الموضوع المدروس، حيث قمنا بعرض مفاهيم أساسية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة وأهم عناصرها، بالإضافة إلى توضيح بعض نماذج المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة وأبعادها وفي الأخير تحدثنا عن الآثار المترتبة على ممارسات المسؤولية الاجتماعية. وكل هذا كان في الفصل الأول.

أما في الفصل الثاني أبرزنا ماهية المسؤولية البيئية، كما تطرقنا إلى أهم عناصر وأدوات حماية البيئية وترقيتها، كما تم توضيح أهم الأطر القانونية لحماية البيئية والمعايير الدولية التي تعنى بحماية البيئية.

وفي الفصل الثالث وبعد تقديم مؤسسة (sonelgaz) والتي كانت محل الدراسة، تم تحديد أنشطتها التي لها علاقة مباشرة بالمسؤولية الاجتماعية والبيئة وبعدها تعرضنا إلى قياس وتقييم المساهمات البيئية والاجتماعية للمؤسسة وفي الأخير تم عرض نتائج القياس وتوضيح نتائج الدراسة المتعلقة بالجانبين النظري والتطبيقي مرفقة بالتوصيات والتي من شأنها أن تجسد بعض الخطوات لدراسة الموضوع من جوانب أخرى.

[1] محمود حسين والزعبي، علي فلاح، أساليب البحث العلمي. مدخل منهجي تطبيقي. دار المناهج. عمان. الأردن،2011، ص: 174.

الفصل الأول: مدخل إلى المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة

الفصل الأول: مدخل إلى المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة

المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة (RSE) هي المفهوم الذي أصبح مهيمناً في مجال تقارير الأعمال التجارية، مع أن كل مؤسسة لديها سياسة بشأن المسؤولية الاجتماعية وتنتج تقريراً مفصلاً سنوياً عن نشاطها في هذا المجال، وبالطبع كل واحد منا مطالب بأن يكون قادراً على التعرف على نشاط المؤسسة المسؤولة اجتماعياً والنشاط الذي لا يعد مسؤولاً اجتماعياَ، وهناك نوعان من المكاييل المثيرة للاهتمام حول هذا، أولاً نحن لا نتفق بالضرورة مع بعضنا البعض حول ما هو مسؤول اجتماعياً، على الرغم من أننا مطالبون بأن ندرك ما هو النشاط الذي يندرج ضمن وصف المسؤول اجتماعياً، وما هو النشاط الذي لا يندرج ضمن هذا الوصف عندما يطلب منا تحديد ذلك، ثم نجد هذا التمييز صعباً إن لم يكن مستحيلاً. وبالتالي فإن هناك عدد كبير من التعاريف المختلفة، وفي هذا الفصل سوف ننظر في بعض هذه التعاريف.

المبحث الأول: السياق النظري لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة

تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة عبر الزمن، وفي فترات مختلفة من تاريخ المؤسسات والصناعة، والنقد الحاصل للمؤسسات باعتبارها أكثر اهتماما بجني الأرباح على حساب البيئة أو صحة المستهلك أو باقي فئات المجتمع ولد بوادر اهتمام الإدارات بهذه الجوانب، و هكذا عرضت المسؤولية الاجتماعية باعتبارها اهتمام من قبل المؤسسة بمصالح المجتمع الذي تعمل فيه بالإضافة إلى مصالحها الذاتية؛ وسنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على مفهوم المسؤولية الاجتماعية ومبادئها، وكذا دوافع تشجيع المؤسسات نحو ممارستها.

المطلب الأول: تعريف ومبادئ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة

أولاً: تعريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة

أوسع تعريف للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة هو التعرف الذي يعني:" ما هي العلاقة الموجودة ـ أو التي يجب أن تكون موجودة ـ بين الشركات العالمية وحكومات البلدان والمواطنين الأفراد. والتعريف الأكثر محلياً هو التعريف الذي يشير إلى ما هي العلاقة ـ أو التي يجب أن تكون ـ بين الشركة والمجتمع المحلي الذي تقييم أو تعمل به. وهناك تعريف ثالث يؤكد على "ما هي العلاقة ـ أو التي يجب أن تكون ـ بين المؤسسة ومساهميها.[1]

ومن وجهة نظرنا جميع هذه التعاريف هي ذات صلة، ويمثل كل تعريف منها بعداً من أبعاد القضية، وهناك نقاش مواز يجري في ساحة الأخلاق بخصوص الإجابة عن السؤال ـ هل ينبغي التحكم بالمؤسسة من خلال زيادة النظم والتشريعات واللوائح أو هل أن القاعدة الأخلاقية للمواطنة ضاعت وتحتاج إلى الاستبدال قبل السلوك المسؤول اجتماعياً والذي سوف يترتب على وجود تلك القاعدة الأخلاقية؟. ولكن يبدو أن هذا النقاش يهتم بنوع ما من العقد الاجتماعي بين المؤسسة والمجتمع.

يتضمن هذا العقد الاجتماعي شكلاً من أشكال سلوك الإيثار على العكس من الأنانية، في حين أن المصلحة الذاتية تنطوي على الأنانية ضمناً. كما أن الاهتمام بالنفس أمر أساسي لمنظور النفعية التي دافع عنها هؤلاء الناس أمثال (Bentham, Lock et J.S Mill). وهذا الأخير (J.S. Mill)، على سبيل المثال، يعتبر عموماً من دعاة الحق الأخلاقي الذي يسعى إلى تحقيق أعظم السعادة لأكبر عدد من الناس على الرغم من أن الفلسفة النفعية هي في الواقع أكثر اعتماداً بكثير على الأنانية من ذلك، ومثال على ذلك نجد أن اقتصاديات السوق الحر للكاتب (Adam Smith)، يعتمد على منافسة المصلحة الذاتية.

[1] محمد عبد حسين الطائي، **المسؤولية الاجتماعية للشركات وأخلاقيات الأعمال**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2016، ص: 22.

هذه الأفكار المؤثرة وضعت مصلحة الفرد فوق المصلحة الجماعية. مبدأ المركزية للمسؤولية الاجتماعية، مع ذلك، هي العقد الاجتماعي بين جميع أصحاب المصلحة تجاه المجتمع، والذي يعد شرطاً أساسياً في المجتمع المدني. يوصف هذا بدلاً من المواطنة، ولكن لأي مصطلح، ومن المهم أن نتذكر أن المسؤولية الاجتماعية يجب أن تتعدى أعضاء المجتمع الموجدين الآن في الوقت الحاضر؛ وهذا لأن المسؤولية الاجتماعية تتطلب أيضاً المسؤولية اتجاه البيئة بسبب الآثار التي تترتب على الأعضاء الآخرين من المجتمع سواء الآن أو في المستقبل.

ولهذا السبب فإن هناك عدة تساؤلات من قبل المؤسسات لتحديد المدى الذي يجب أن تصل إليه مسؤوليتهم الاجتماعية والأفق الذي تنطلق منه هذه المسؤولية، وفي ما يلي بعض التعاريف المهمة في هذا المجال .

- **تعريف مفوضية الإتحاد الأوربي:** "هي عبارة عن مفهوم تقوم المؤسسة بمقتضاه بتضمين اعتبارات اجتماعية وبيئية في أعمالها وفي تفاعلها مع أصحاب المصالح على نحو تطوعي"[1]
- **تعريف البنك الدولي:** "هي التزام أصحاب النشاطات الاقتصادية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل، لتحسين مستوى معيشة السكان بأسلوب يخدم الاقتصاد والتنمية في آن واحد"[2].
- **تعريف المنظمة العالمية للمعايرة:** " أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هي طريقة عمل المؤسسة التي من خلالها تدمج الاهتمامات والقضايا الاجتماعية والبيئية والاقتصادية في صنع القرارات والتقيد بإعداد التقارير حسب المواصفات إلي تتعلق بالبيئة(ISO 14000) والمعايير العالمية للمسائلة الاجتماعية(SA 13000) والدليل الاسترشادي لكتابة التقارير المستدامة"[3].
- **تعريف غرفة التجارة العالمية :**"يقصد بها جميع المحاولات التي تساهم في تطوع المؤسسة لتحقيق تنمية بسبب اعتبارات أخلاقية واجتماعية، ما يجعل المسؤولية الاجتماعية تعتمد على المبادرات من رجال الأعمال دون إجراءات ملزمة قانونياً، لذلك فإن المسؤولية الاجتماعية تتحقق من خلال الإقناع والتعليم"[4].
- **تعريف المنظمة العالمية للتقييس(ISO):** " مسؤولية المؤسسة عن الآثار المترتبة لقراراتها وأنشطتها على جميع المجتمع والبيئة عبر الشفافية والسلوك الأخلاقي المتناسق مع التنمية المستدامة ورفاه المجتمع، فضلا عن الأخذ بعين الاعتبار توقعات أصحاب المصلحة"[5].
- **تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:** "المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة هي التزام هذه الأخيرة بالمساهمة في التنمية الاقتصادية، مع الحفاظ على البيئة والعمل مع العمال وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع بشكل عام بهدف تحسين جودة الحياة لجميع هذه الأطراف"[6] .

[1] Comission des communautés européenes, Livre vert, promouvoir un cadre européen pour la responsabilité sociale des entreprises, 2001, p:7.

[2] Michael Capron, Francoise Quairel Lanoizelée, La responsbilité d'entreprise, éditions la découverte, paris:, France, 2007, p:23.

[3] عمر عزاوي وآخرون، دوافع تبني منظمات الأعمال أبعاد المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية كمعيار لقياس الأداء الاجتماعي، الملتقى الدولي الثالث حول: منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص5.

[4] بلال خلف السكارنة، أخلاقيات العمل، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2009، ص:162.

[5] Olivier Dubigeon, Piloter un développement responsable, pearson Education, 3éme édition, Paris, France, 2009, p:6.

[6] Marie-françoise GUYONNAUD et Frédérique WILLARD. Du management environnemental au développement durable des enterprises, France : ADEME, Mars 2004, P 05.

بعبارة أخرى ولكي تكون المؤسسة مسؤولة اجتماعياً يعني ليس فقط أن تقوم بالامتثال لجميع الالتزامات القانونية، وإنما الذهاب إلى أبعد وذلك من خلال زيادة الاستثمار في رأس المال البشري، والبيئة، والعلاقات مع أصحاب المصالح والمتطلبات البيئية والمجتمع المحلي.

ومن وجهة نظر الأكاديمية، كان هناك العديد من الكتاب الذين استخدموا المفهوم الذي اقترحه الباحث (Carroll 1979, 1999)، حيث عرف هذا الباحث في عام 1979، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة على أنها: "دمج التوقعات الاقتصادية والقانونية والأخلاقية التي يتوقعها المجتمع تجاه المنظمات في فترة معينة من الزمن.

كما أن هناك ثلاثة مفاهيم أساسية تحدد لمسؤوليات المؤسسة وهي[1] :

1. المسؤولية اتجاه تحقيق الأرباح:

وتشير إلى أن مسؤولية المؤسسة كانت متمثلة فقط في تحقيق الأرباح للمالكين ولحملة الأسهم، وهذه المسؤولية القاصرة تؤيد ما جاء به الاقتصادي (Fridman).

2. المسؤولية اتجاه أصحاب المصالح:

نتيجة الانتقادات الموجهة لأهداف الربحية كمسؤولية وحيدة ترتكز عليها المؤسسة، ظهر ما يسمى بالمسؤولية اتجاه أصحاب المصالح والتي ترتكز على ضرورة الاهتمام بتلبية أهداف أصحاب المصالح من مستهلكين، عاملين، موزعين،... وغيرهم.

3. المسؤولية اتجاه المجتمع:

وقد انتشر هذا المفهوم في الأعوام الأخيرة، ويشير إلى ضرورة التزام المؤسسة بالمسؤولية اتجاه البيئة والمجتمع بشكل عام. وذلك من خلال الاهتمام بما تطرحه الجماعات ذات العلاقة مثل جماعة السلام الأخضر، والتي تنادي بتعزيز السلوكيات الإيجابية اتجاه البيئة مثل التسويق الأخضر.

في ضوء التعريفات أعلاه يمكن تأشير الملاحظات الآتية[2]:

1. المؤسسات هي جزء من المجتمع:

هناك العديد من الكتاب ممن يعترفون بأن أنشطة المؤسسة لها تأثير على البيئة الخارجية، وقد اقترحوا أن أحد أدوار المحاسبة ينبغي أن يكون من خلال تقديم تقرير يوضح تأثير المؤسسة في هذا الصدد، ونشأ مثل هذا الاقتراح لأول مرة في عام (1970)، والذي تجسد في الاهتمام بنظرة أوسع لأداء المؤسسة من قبل بعض الكتاب الذين أبدوا قلقهم اتجاه الأداء الاجتماعي للمنظمة، بوصفها عضواً في المجتمع الأكبر ككل.

في الواقع لم تكن الرغبة في النظر في الأداء الاجتماعي للمؤسسة تلقي القبول دائماً، وكذلك الرغبة في أن يكون موضوع نقاش مستفيض. وبالتالي يشير الكاتب(Hetherington,1973) إلى انه: "لا يوجد سبب للاعتقاد أن المساهمين هم على استعداد لتحمل مقدار من النشاطات غير الربحية للمؤسسة مما يقلل بشكل ملحوظ إما مقسوم الأرباح أو الأداء السوقي للأسهم".

[1] نورا محمد عماد الدين أنور، المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، دراسة تطبيقية، مركز المديرين المصري، مسابقة الأبحاث السنوية ، 2010، ص: 4.

[2] محمد عبد حسين الطائي، مرجع سابق الذكر، ص:26. 27.

على العكس، من ذلك تماماً يشير بعض الكتاب وفي وقت مماثل، إلى ما يلي: " يجب أن تعتقد كل مؤسسة كبيرة بأنها مشروع اجتماعي؛ وأنه يمكن تبرير وجودها والقرارات التي تصنع من قبلها ككيان بالقدر الذي تخدم فيه هذه المؤسسة الأغراض العامة أو الاجتماعية".

وبالمثل، يؤكد الباحث (Carroll, 1979) والذي يعد واحداً من أوائل المنظرين في موضوع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة على أن: "الأعمال التجارية تشمل على التوقعات الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والتقديرية والتي يأمل بها المجتمع من المؤسسة عند نقطة معينة من الزمن".

كما أوضح الباحثون(Balabanis, Phillips Et Lyall, 1998) أنه: "في مجال التجارة المعاصرة، تخضع المؤسسة ومديروها للضغوط التي حظيت بتغطية إعلامية للعب دور نشط على نحو متزايد في رفاهية المجتمع".

2. الربح أولوية:

تبنى بعض الكتاب وجهة النظر التي تقول أن الشركة لا ينبغي أن تهتم بالمسؤولية الاجتماعية، ويستدل على ذلك من البيان الذي أصدره الباحث (Milton Friedman) في عام 1970: والذي أشار فيه إلى أن "هناك مسؤولية اجتماعية واحدة ووحيدة فقط للمؤسسة وهي استخدام مواردها والمشاركة في الأنشطة المصممة لزيادة أرباحها طالما أنها باقية ضمن قواعد اللعبة، وهو ما يعني المشاركة في المنافسة المفتوحة والحرة دون اللجوء إلى الخداع أو الاحتيال".

كما يرى الباحث (Drucker, 1984) أن: "المؤسسة تحول المشكلة الاجتماعية إلى فرص اقتصادية ومنفعة اقتصادية، إلى طاقة منتجة، إلى كفاءة بشرية، إلى وظائف جيدة الأجر، وفي الأخير إلى ثروة".

3. المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة مشروطة:

بينما يعتقد كل من (Robetson Et Nicholson, 1996) أن: "قدراً معيناً من فن الخطابة قد يكون لا مفر منه في مجال المسؤولية الاجتماعية. فإن المديرين قد يعتقدون أنه حتى أن الإدلاء بتصريحات حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة قد يعزل المنظمة من ضرورة اتخاذ إجراءات مسؤولة اجتماعياً".

ويعد الباحث (Moir, 2001) أكثر تناقضاً عندما أشار إلى أنه: "بغض النظر عما إذا كانت المؤسسة ينبغي أن تضطلع بالمسؤولية الاجتماعية من عدمه، وبغض النظر عن الشكل الذي يجب أن تتحمل المسؤولية من خلاله، فإن ذلك كله يعتمد على المنظور الاقتصادي الذي تبنته المؤسسة".

بناءً عليه يمكننا أن نرى أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة هي موضوع متنازع عليه، وأنها ليست من المؤكد بأي حال أن الجميع يعتقد أنها مهمة أو ذات صلة بالمؤسسات المعاصرة.

نلاحظ أنه لا يوجد إجماع وتعريف موحد للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة لاختلاف وجهات النظر لهذا المفهوم حيث تستند المسؤولية الاجتماعية لرأس المال إلى نظرية أصحاب المصالح والتي تنص على أن الهدف الأساسي لرأس المال يتمثل في توليد وتعظيم القيمة لكل المصالح؛ من حملة أسهم، زبائن، وموردين، وموزعين، وأيضاً العاملين وأسرهم، والبيئة المحيطة والمجتمع المحلي.

ورغم كل هذا وعلى هذا الأساس يمكن الإشارة إلى نقاط التوافق بينها على النحو التالي:

1. إن القاسم المشترك بين أكثرية التعاريف هي أن المسؤولية الاجتماعية والبيئة في أنشطتها قصد تحسين أثرها في المجتمع.

2. الإجماع على أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة هي مراعاة الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في تسييرها وفي إدارة علاقاتها مع أصحاب المصالح والغاية من ذلك هو إشباع رغباتهم وبالتالي يمكن القول أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة لا تختلف عن الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة.

3. المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة هي جزء لا يتجزأ من نشاطات المؤسسات الاقتصادية، فهي تتجاوز مجرد الامتثال لشرط أو متطلب قانوني بحيث يتعين ويتحتم عليها أن تأخذ مزيداً من الخطوات لتحسين علاقاتها مع أصحاب المصالح.[1]

ومنه يمكن إعطاء التعريف التالي : "المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة هي العمل على تحقيق النجاح المالي بطرق تأخذ بعين الاعتبار القيم الأخلاقية، وتحترم الأفراد والمجتمع والمساهمة في تنمية وحماية البيئة الطبيعية"[2].

ثانياً: مبادئ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة

عند تناول وممارسة المسؤولية الاجتماعية يتعين علينا إقرار وملاحظة عدة مبادئ مترابطة وشاملة، تلك المبادئ يجب على كل مؤسسة أن تقوم بتطبيقها بشكل ملائم على سياساتها وقراراتها ونشطتها، ويجب أن يحترم تطبيق تلك المبادئ العوامل الثقافية والدينية، وألا تنتهك الالتزامات القانونية الخاصة بالمؤسسة، وعلى المؤسسات أن تبذل كل ما بوسعها لتعزيز الوعي بأهمية تلك المبادئ فيما يلي:[3]

1. مبدأ القابلية للمساءلة: تفرض هذه المسؤولية التزاما على الإدارة لتكون قابلة للمسائلة بخصوص الاهتمامات الكبرى للمؤسسة، وتفرض أيضا التزاما على المؤسسة أن تكون قابلة للمسائلة من قبل الهيئات القانونية فيما يتعلق بالقوانين واللوائح؛

2. مبدأ الشفافية: ينبغي أن تتحلى المؤسسة الشفافية في قراراتها التي تؤثر على المجتمع والبيئة، كما ينبغي عليها أن تفصح على نحو واضح ودقيق وتام عن سياستها وقراراتها، وأنشطتها التي تكون مسؤولة عنها، وأن تكشف للأطراف المعنية بشكل ملائم عن هيكلها الداخلي وسياساتها وقوانينها ومسؤولياتها وعمليات اتخاذ القرار وغيرها من المعلومات المتعلقة برفاهية المجتمع؛

3. مبدأ السلوك الأخلاقي: يجب أن تتصرف المؤسسة بشكل أخلاقي في جميع الأوقات، وينبغي أن يبنى سلوك المؤسسة على أخلاقيات الأمانة والعدل والتكامل، وذلك فيما يتعلق بالأشخاص والحيوانات والبيئة، والالتزام بتناول مصالح الأطراف المعنية؛

4. مبدأ احترام مصالح الأطراف المعنية: يجب على المؤسسة إقرار وقبول أن هناك مجموعة من الأطراف المعنية، لها مصالح متنوعة في أنشطتها ومنتجاتها الرئيسية والثانوية وغيرها من العناصر التي قد تؤثر على تلك الأطراف المعنية؛

---

[1] عبد الرحمان العايب، مساهمة إدماج متطلبات المسؤولية الاجتماعية للشركات في تطوير إدارة الموارد البشرية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة تنمية الموارد البشرية، العدد الثاني عشر، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2 الجزائر، جوان 2016، ص،ص: 14.15.

[2] طاهر محسن الغالبي، نعمة عباس الخفاجي؛ قراءات في الفكر الإداري المعاصر، اليازوري، الأردن، 2008، ص: 389.

[3] صفية بن هلال وخيرة الصغيرة كماسي، المسؤولية الاجتماعية والبيئية تجاه العاملين .دراسة حالة مؤسسة لينند غاز(وحدة ورقلة)، ملتقى وطني حول المحاسبة الخضراء والتدقيق البيئي في ظل التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس .مستغانم، 12.13 ديسمبر 2017، ص: 4.

5. **مبدأ احترام سلطة القانون:** ينبغي على المؤسسة أن توافق على احترامها لسلطة القانون بشكل إلزامي ويجب لأن تلتزم بجميع القوانين واللوائح السارية "الحلية والدولية"، ويتضمن ذلك الالتزام الراسخ بالقوانين واللوائح السارية والإلمام بها وضرورة الإعلان عنها وملاحظتها داخل إطار المؤسسة؛

6. **مبدأ احترام حقوق الإنسان:** يجب أن تنفذ المؤسسة السياسات والممارسات التي من شأنها احترام الحقوق الموجودة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما ينبغي على المؤسسة أن تحترم حقوق الإنسان وأن تعترف بأهمية هذه الحقوق وعموميتها.

المطلب الثاني: أصول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة

ظهر مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة منذ بداية عصر الثورة الصناعية، بالرغم من أن هذا الاصطلاح لم يستعمل صراحة في ذلك الوقت، حيث سادت أفكار تعتبر أن للمؤسسة التزامات اجتماعية يجب أداؤها، كما كان التركيز على جانب المسيرين ورجال الأعمال ومسؤولياتهم الاجتماعية، وكانت المسؤولية الاجتماعية تتم من خلال الهبات والمساعدات الخيرية المختلفة.

وبدأ المفهوم الاصطلاحي يتبلور تدريجيا في العشرينات من القرن الماضي من خلال مجموعة من المسيرين الذين عبروا صراحة على أهمية هذا الموضوع، هؤلاء القادة ممن يساهمون في الأعمال الخيرية أبدوا فكرة أن على المؤسسة المساهمة في تحسين المستوى الاجتماعي، ثم أصبحت المسؤولية الاجتماعية حديث الرأي العام بدءا من السنوات الثلاثينات من القرن العشرين، نتيجة للأزمة المالية العالمية آنذاك، حيث تزايد الضغط على المسيرين وأصبح يتعين عليهم عدم الاهتمام فقط بالملاك وحملة الأسهم إنما الاهتمام بأطراف أخرى، ومنهم العاملين والمستهلكين [1].

وفي سنة 1953 أصدر (Howard R. Bowen) كتابه المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال. ومع نهاية القرن العشرين ومع التطور السريع للمؤسسة وكذا التمييز بين الملكية و الإدارة تم انتشار وتبني هذا المفهوم على نطاق واسع [2].

وفي الفترة ما بين الستينات و السبعينات من القرن 20، ظهرت تحركات اجتماعية تهتم بمواضيع مثل: الأثر البيئي للمؤسسة، توجهاتهم السياسية، المساواة في التعامل بين الجنسين، والتمييز العنصري.

وتميزت فترة التسعينات بالكثير من الفضائح و الأزمات لكبريات المؤسسات العالمية فكان لها أثر اجتماعي وبيئي سلبي، مما أثار اهتمام الحكومات ووسائل الإعلام وتزايد الاهتمام بموضوعات أخلاقيات الأعمال والتنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية.

ويعتبر الميثاق العالمي من المبادرات الأولى في مجال المسؤولية الاجتماعية ووضع الاقتراح الأول للميثاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية من قبل الأمين العام للأمم المتحدة في 1999 وأطلق الميثاق بمرحلته النهائية في مقر الأمم المتحدة في سنة 2000، "وهو مبادرة طوعية تتعلق بالمؤسسة يعرض تسهيلا وتعهدا من خلال عدة آليات (سياسة الحوار، المعرفة، الشبكات المحلية ومشاريع المؤسسة، و يعتمد هذا الميثاق على المسؤولية العامة، شفافية

[1] Gendre , Aegerter; 2008, p p:129- 130.

[2] Howard R. Bowen, Social Responsibilities of the Businessman Social Responsibilities of the Businessman: 1953.

المؤسسات، القوى العاملة، والمجتمع المدني) للبدء والمشاركة في الأداء الجوهري المتعلق بمتابعة المبادئ التي يستند عليها الميثاق والتي تشمل مجالات (حقوق الإنسان، حقوق العمال، البيئة، محاربة الفساد)".

ومع استجابة المؤسسة لهذا الطرح الجديد وضع المشرع القانوني قواعد تطفي على هذه الفكر سمة الإلزام للتأكد على أن الالتزام بالأداء الاجتماعي لم يعد اختياري أمام المؤسسات إنما هو أمر ملزم إذا رغبت هذه المؤسسة في الاستمرار وعليه ظهرت دراسات الجمعية القومية للمحاسبين وجمعية المحاسبين الأمريكية، ودراسات المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين للتأكيد على أهمية الإفصاح عن الأداء الاجتماعي حيث اتجهوا لإرساء الأسس اللازمة لقياس فاعلية البرامج الاجتماعية للمؤسسة.

كانت هذه الاتجاهات هي المنطلق الأساس لنشر الوعي الاجتماعي في إطار المحيط الاقتصادي والمحاسبي في بقية دول العالم، فقد طالب مجمع المحاسبين القانونيين بانجلترا وويلز المؤسسات بضرورة تضمين التقارير المالية نتائج الأداء الاجتماعي، أما في فرنسا فقد نادت الجمعيات المحاسبية المهنة بضرورة إلزام المؤسسات المنهية بالإفصاح عن أدائها الاجتماعي لمعرفة درجة الالتزام الاجتماعي عندها.

حفزت هذه الدراسات المفكرين في الوطن العربي، فظهرت عدة دراسات وكتب تشير إلى أهمية الأداء الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية من منظور متعدد.[1]

المطلب الثالث: مجالات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة ودوافع تشجيع المؤسسات نحو ممارستها

أولاً: مجالات المسؤولية الاجتماعية

إن المسؤولية الاجتماعية لا تعني مجرد المساهمة في بناء المستشفيات والمدارس، وتقديم الأعمال الخيرية للفقراء والمحتاجين، وإنما تتسع لتشمل مسؤولية المؤسسة اتجاه ثلاث فئات رئيسية هي (العاملين والموظفين بالمؤسسة، العملاء والمستهلكين، وأخيراً المجتمع)، فضلاً عن حماية البيئة، والآثار الايجابي المتوقع للتعامل مع تلك الفئات والذي ينصب في النهاية لصالح المساهمين ومن ثم يمكن تصنيف ما تقدمه المؤسسة في مجالات المسؤولية الاجتماعية إلى ما يلي:

1. الأنشطة الاجتماعية للمؤسسة تجاه العاملين بها

يمثل الإنفاق على الموارد البشرية في المؤسسة استثماراً حقيقياً تجنى ثماره في الأجلين القصير والبعيد، حيث تمثل العمالة مجالاً داخلياُ من مجالات المسؤولية الاجتماعية، تلتزم المؤسسة فيه بتوفير الخدمات اللازمة لتحسين جودة حياة العاملين وذلك من خلال:

- توفير البرامج التدريبية اللازمة بالداخل والخارج، والإنفاق على بعض العاملين الراغبين في إكمال دراساتهم العليا وذلك لتنمية مهارتهم الفنية والإدارية؛
- وضع نظام للرعاية الصحية والعلاج بالمستشفيات، ودفع نفقات الأدوية الطبية للعاملين وعائلاتهم.

نجد أن الهدف من هذه الأنشطة الاجتماعية تجاه العاملين هو توفير مناخ مناسب يشجع على بذل المزيد من الجهد والعطاء، وكذلك الانتماء والولاء لصالح المؤسسة وإدارتها، مما سيترتب عليه تحقيق منافع وعوائد اقتصادية

[1] عبد النور أنمار جودت، الإدارة البيئية، الطبعة الأولى 2015، عمان ـ الأردن ـ شارع الملك حسين مقابل مجمع الفحيص، دار امجد للنشر والتوزيع،2014، ص: 89.

مباشرة وغير مباشرة للمؤسسة في الحاضر والمستقبل، وهذا يجعلها أيضاً تعمل على خلق فرص عمل جديدة للأفراد داخل المجتمع.

2. الأنشطة الخاصة بتحسين جودة التعامل مع العملاء والمستهلكين

يهدف هذا النوع من الأنشطة إلى تحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية وأهمها زيادة الأرباح، وتحسين سمعتها في الأوساط الصناعية والتجارية، وبالتالي زيادة قدرتها التنافسية وحصة مبيعاتها في السوق المحلية وسهولة نفاذها إلى السوق الخارجية، حيث يؤدي تحقيق رغبات العملاء والمستهلكين في تطوير وتحسين منتجات وخدمات المؤسسة على جذب ثقتهم ورضاهم والحفاظ على هذا الرضا، ومن أهم الأنشطة التي تقدمها المؤسسة للعملاء والمستهلكين:

- الإعلان والترويج الصادق والأمين عن منتجات وخدمات المؤسسة؛
- توفير البيانات والإيضاحات اللازمة عن المنتجات مثل تواريخ الإنتاج وفترة الصلاحية، والمكونات وغيرها؛
- إصدار فواتير صحيحة بالمواصفات الحقيقية للمنتج.

3. الأنشطة الاجتماعية للمؤسسة اتجاه المجتمع

يتمثل هذا النوع من الأنشطة في الخدمات التي تقدم النفع العام لأفراد المجتمع، والمشاركة مع الحكومة في تقديم تلك الأنشطة بغرض القضاء على المشكلات الاجتماعية مما يخلق مناخاً جاذباً للاستثمار ويوفر الاستقرار الاجتماعي لفئات الشعب، ومن أهم هذه الأنشطة الخاصة بالتفاعل مع المجتمع:

- مجالات التعليم كإقامة معاهد تعليمية وفنية لرفع كفاءة الخريجين الجدد وإعدادهم للدخول في سوق العمل؛
- وكذلك التبرعات للطلبة المحتاجين وتشجيعهم على مواصلة دراستهم العليا في الداخل أو الخارج، هذا فضلاً عن المساهمة في إقامة مختبرات علمية في بعض الجامعات.

ثانياً: دوافع تشجيع المؤسسات نحوا تطبيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة

تزايد في الآونة الأخيرة الاهتمام بالمسئولية الاجتماعية للمؤسسة والتركيز على الدور الاجتماعي الذي يجب أن تلعبه المؤسسة في المجتمع المعاصر، وفي محيط العمل الذي تنشط فيه، وتباين الرؤى حول ما إذا كانت تلك المسؤولية التزاما على تلك المؤسسة أم إجباراً عليها نحو المجتمع الذي تحقق من خلاله أرباحا كثيرة، أم أن هذه المسؤولية اختيار للمؤسسة تحسن من خلالها صورتها في المجتمع الذي تعمل فيه[1].

وهذا الأمر يتطلب تكثيف الجهود من أجل تعزيز ثقافة وممارسة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، حيث أن القطاع الخاص أصبح الآن أكثر من أي زمن مضى للعب دور قيادي في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك في ظل عولمة متزايدة، مما يستدعي بناء كيانات اقتصادية أكثر تنافسية، وبالتالي لا يمكن للمؤسسة أن تتجاهل حقيقة أن قدراتها التنافسية وأدائها المالي وأسعار أسهمها وتحقيق أرباحها تتأثر باتجاهات وآراء المستهلكين وبمدى مراعاتها لأخلاقيات الأعمال، وبممارساتها المسؤولية الاجتماعية، سواء اتجاه العاملين بها أو اتجاه عملائها والمجتمعات المدنية، وبعبارة أخرى قدرتها على تحقيق قيمة اجتماعية مضافة وليس فقط تحقيق معدلات عائد استثمار مرتفعة.

ويمكن إرجاع القوى المحركة للمسئولية الاجتماعية للمؤسسة بأنها نابعة من طبيعة دور الدولة الذي تراجع في الحياة الاقتصادية بعد توسيع قاعدة الملكية وتزايد عملية الخصخصة وتولي القطاع الخاص دور الريادة في

[1] ISO Advisory Group on Social Responsibility, Working Report on Social Responsibility, April 2004, P P: 25-28.

العملية الإنتاجية والتصدير وتقديم الخدمات، والمشاركة في إقامة البنية التحتية على مستوى الدولة. كذلك تعتبر الخصائص الثقافية والعادات الاجتماعية محركات داخلية للمسئولية الاجتماعية لرجال الأعمال، هذا فضلا عن دور المنظمات الدولية والحكومات المانحة، والتي تعتبر محركات خارجية للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.

وتتمثل أهم دوافع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة في ما يلي:

1. **العولمة**: وتعد من أهم القوى الدافعة لتبني المؤسسات لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، حيث أضحت العديد من المؤسسات المتعددة الجنسية (MNCs) ترفع شعار المسؤولية الاجتماعية، وأصبحت تركز في حملاتها الترويجية على أنها تهتم بحقوق الإنسان، وأنها تلتزم بتوفير ظروف عمل آمنة للعاملين، وبأنها لا تسمح بتشغيل الأطفال، كما أنها تهتم بقضايا البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية.
2. **تزايد الضغوط الحكومية والشعبية:** من خلال التشريعات التي تنادي بضرورة حماية المستهلك والعاملين والبيئة، الأمر الذي قد يكلف المؤسسة أموالاً طائلة إذا ما رغبت في الالتزام بتلك التشريعات، وبخلاف ذلك قد تتعرض للمقاطعة والخروج من السوق بشكل عام.
3. **الكوارث والفضائح الأخلاقية:** حيث تعرضت الكثير من المؤسسات العالمية لقضايا أخلاقية، مما جعلها تتكبد أموالاً طائلة كتعويضات للضحايا أو خسائر نتيجة المنتجات المعابة، كما حدث في كارثة التلوث النفطي للمياه في ساحل ألاسكا والتي تسببت فيها شركة (Exxon Valdez) النفطية، أو كما حدث في فضيحتي الرشوة في شركتي (IBM & Banco Nacion) فى الأرجنتين، وفضيحة رشوة (Lockheed) فى عام 1970 في أمريكا، الأمر الذي دعا السلطات الأمريكية إلى سن قانون ينظم التعامل مع قضايا الرشوة.
4. **التطورات التكنولوجية المتسارعة:** والتي صاحبتها تحديات عديدة أمام المؤسسة فرضت عليها ضرورة الالتزام بتطوير المنتجات، وتطوير مهارات العاملين، وضرورة الاهتمام بالتغيرات في أذواق المستهلكين و تنمية مهارات متخذي القرار. خاصة في ظل التحول من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد قائم على المعلومات والمعرفة، وزيادة الاهتمام برأس المال البشري بدرجة اكبر من رأس المال المادي.

وبالتالي نجد أنه مع تغير بيئة العمل العالمية، فإن متطلبات النجاح والمنافسة تغيرت أيضا؛ إذ أصبح لزاماً على المؤسسة أن تضاعف جهودها، وأن تسعى نحو بناء علاقات إستراتيجية أكثر عمقاً مع المستهلكين والعاملين وشركاء العمل ودعاة حماية البيئة والمجتمعات المحلية والمستثمرين، حتى تتمكن من المنافسة والبقاء في السوق. حيث أن بناء هذه العلاقات من شأنه أن يعمل على تكوين أساس لإستراتيجية جديدة تركز على أفراد المجتمع، وبالتالي تتمكن المؤسسة من مواجهة التحديات التي تتعرض لها في عصرنا الراهن.

المبحث الثاني: أساسيات حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة

هناك وجهات نظر متعارضة حول تبني المؤسسة لمزيد من الدور الاجتماعي ، وعلى العموم هناك اتفاق عام بكون المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة بحدود معينة تمثل عملية مهمة ومفيدة للمؤسسات في علاقاتها مع مجتمعاتها لمواجهة الانتقادات والضغوط المفروضة عليها، ومن شأن الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية تحقيق عدة مزايا بالنسبة للمجتمع والدولة والمؤسسة وسنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على أبعاد ومبادئ المسؤولية الاجتماعية، وعلى أنماطها والأهمية الناتجة عنها ونظرياتها.

المطلب الأول: أبعاد المسؤولية الاجتماعية ومؤشرات قياسها

نص العديد من الكتاب والباحثين على أن للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة عدة أبعاد، والتي تعود بدورها على المؤسسة وعلى البيئة الخارجية، كما تم النص على مبادئها والتي هي كما يلي:

أولاً: أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة (هرم كارول Carroll للمسؤولية الاجتماعية)

ينظر الكتاب إلى أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة من زوايا مختلفة، ويمكن التركيز هنا على اثنين من وجهات النظر بهذا الخصوص:

- **وجهة النظر الأولى:** تشير إلى أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة لها بعدين: هما البعد الداخلي والبعد الخارجي. في البعد الداخلي، ينصب تطبيق ممارسات المسؤولية الاجتماعية في المقام الأول على الأفراد العاملين وتتعلق بقضايا مثل الاستثمار في رأس المال البشري، والصحة والسلامة، والإدارة، في حين ترتبط ممارسات المسؤولية الاجتماعية في بعدها الخارجي بالبيئة أساساً وتتركز على إدارة الموارد الطبيعية المستخدمة في عمليات الإنتاج. أما البعد الخارجي، تذهب المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة أبعاد الشركة نفسها وتمتد إلى المجتمع المحلي، شركاء الأعمال التجاريين والموردين والعملاء والسلطات العامة والمدارس والجامعات، والمنظمات غير الحكومية التي تنشط في المجتمعات المحلية أو البيئة. في هذا المعنى، اعمد (ISO26000) مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تتحدد في تأثير قراراتها والأنشطة التي تنجزها على البيئة (المجتمع، والبيئة)، في إطار سلوك تنظيمي يتسم بالشفافية ومراعاة الجوانب الأخلاقية.
- **وجهات النظر الثانية:** تحد أربعة أبعاد جوهرية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة هي كما موضحة في الشكل التالي (Carroll,1979: 500).

جاءت مساهمة (Carroll)، بنقلة نوعية في توسيع مفهوم المسؤولية الاجتماعية، حيث ميزت بين أربعة أبعاد رئيسية لهذا المفهوم.

وفيما يأتي فكرة موجزة عن كل بعد من هذه الأبعاد الأربعة:

1. البعد الاقتصادي:

المؤسسة الاقتصادية هي الوحدة الأساسية في مجتمعنا. على هذا النحو، فهي تتحمل المسؤولية لإنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع، ومن ثم بيعها، لتحقيق الربح. كما أنه يجب أن تدار هذه المؤسسة بطريقة يمكن من خلالها أن تكون مستدامة اقتصادياً فعليها الوفاء بالعقود المبرمة مع الموردين في الوقت المناسب، كما يجب أن تدفع للموظفين العاملين لديها بشكل صحيح، إلخ... من الالتزامات والتي يمكن أن تكون صعبة عندما يتم التعامل مع مشاكل مالية.

2. البعد القانوني:

بالإضافة إلى حقيقة أن المجتمع يتوقع من المؤسسة أن تحقق الربح، فإنه يتوقع أيضاً أن تلتزم المؤسسة بطاعة القانون، حيث يمثل القانون القواعد التي من المتوقع أن تعمل المؤسسة بموجبها. إن الامتثال للمتطلبات القانونية هو الحد الأدنى المقبول في المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، كما أن إستراتجيات المسؤولية للمؤسسة يجب أن تذهب أبعد من ذلك، وتمثل المسؤوليتين الأخيرتين محاولة الباحث (Carroll,1979: 500) لتحديد نوع أو طبيعة المسؤوليات التي تتجاوز الامتثال مع القانون.

3. البعد الأخلاقي:

ركز الباحث (Carroll,1981,1991) في السنوات اللاحقة على المكون الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، بحجة أن هذا المكون شهد نمواً ملحوظاً، على الرغم من كونها تمثل منطقة رمادية، الأخلاق تمثل مجموعة كاملة من المبادئ الأخلاقية المكتوبة وغير المكتوبة، التي تعمل بموجبها المؤسسة، فهي تمثل روح المؤسسة والأجزاء المكونة لها. المسؤوليات الأخلاقية تجسد تلك المعايير والقواعد، أو التوقعات التي تعكس الاهتمام بالجوانب التي يعتبرها المستهلكون والموظفون والمساهمون والمجتمع أنها عادلة، تماماً، أو تماشياً مع احترام الحقوق المعنوية لأصحاب المصالح أو حماية هذه الحقوق.

4. بعد المسؤولية التقديرية:

في الأخير تأتي ما تسمى بالمسؤولية التقديرية، هي عبارة عن مجموعة من الأنشطة الخاصة التي تنبع من رغبة المؤسسة لتحقيق الأدوار الاجتماعية التي لا يقتضيها القانون وليس من المتوقع أن تنجز بالمعنى وفي الإطار الأخلاقي، ولكنها تأخذ بعداً إستراتيجياً على نحو متزايد، على سبيل المثال التبرعات الخيرة، وتدريب العاطلين عن العمل على المدى الطويل، وتوفير الرعاية اليومية للأمهات العاملات، إلخ.

وقد وضع كرول Carroll هذه العناصر بشكل هرمي متسلسل لتوضيح طبيعة الترابط بين هذه العناصر من جانب ومن جانب آخر فإن استناد أي بعد على بعد آخر يمثل حالة واقعية، وكما هو موضح في الشكل التالي[1]:

الشكل(I-1) : هرم كارول (Carroll) للمسؤولية الاجتماعية

المصدر: طاهر محسن منصور الغالبي وصالح مهدي محسن العامري، مرجع سبق ذكره، 2005، ص: 83.

[1] نصر الدين بن مسعود ومحمد كنوش، واقع أهمية وقيمة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية مع دراسة استطلاعية على إحدى المؤسسات الوطنية، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار 15/14فيفري 2012، ص: 14.

ثانياً: مؤشرات قياس المسؤولية الاجتماعية

1. مؤشرات تعتمد على التكاليف الاجتماعية في قياسها:

- **مؤشر الأداء الاجتماعي للعاملين بالمؤسسة:** ويشمل جميع تكاليف الأداء بخلاف الأجر الأساسي الذي تقدمه المؤسسة للعاملين فيها بغض النظر عن مواقعهم التنظيمية أو نوع أو طبيعة أعمالهم وتقوم المؤسسة بالالتزام بتوفير كافة العوامل اللازمة ولخلق تعميق حالة الولاء وانتماء العاملين كالاهتمام بحالتهم الصحية وتحسين وضعهم الثقافي والاهتمام بمستقبلهم عند انتهاء فترة خدماتهم وما إلى ذلك.
- **مؤشر الأداء الاجتماعي لحماية البيئة:** ويشمل كافة تكاليف الأداء الاجتماعي المضحي بها لحماية أفراد المجتمع المحيط الذي تعمل المؤسسة داخل نطاقه الجغرافي حيث تحاول جاهدة رد الأضرار عن البيئة المحيطة والمتولدة من أنشطتها الصناعية، وهذه تشمل على تكاليف حماية تلوث الهواء والبيئة البحرية والمزروعات والأعشاب الطبيعية وتلوث المياه وما إلى ذلك
- **مؤشر الأداء الاجتماعي للمجتمع:** ويتضمن كافة تكاليف الأداء التي تهدف إلى إسهامات المؤسسة في خدمة المجتمع مشتملة بذلك على التبرعات والمساهمات للمؤسسات التعليمية والثقافية والرياضية والخيرية ثم تكاليف الإسهامات في برامج التعليم والتدريب الاجتماعي ومشاريع التوعية الاجتماعية.
- **مؤشر الأداء الاجتماعي لتطوير الإنتاج:** وتشمل كافة تكاليف الداء التي تنصب في خدمة المستهلكين حيث تتضمن تكاليف الرقابة على جودة الإنتاج وتكاليف البحث والتطوير ثم تكاليف ضمانات المتابعة ما بعد البيع وتدريب وتطوير العاملين وغيرها من الخدمات التي تحقق حالة الرضا عن المنافع المتأتية من المنتجات والخدمات المقدمة إلى المستهلكين.

2. مؤشرات قياس منافع الأنشطة الاجتماعية:

تقيس مؤشرات قياس الأداء الاجتماعي فعالية مختلف الأنشطة الاجتماعية التي تؤديها المؤسسات من خلال مجالات المسؤولية الاجتماعية ومقارنة هذه المؤشرات الكمية والقيمية لسنوات عديدة للوقوف عند تطورها ومدى تعاملها مع الأداء الاجتماعي المطلوب للمؤسسة؛ وهنا نستطيع تحديد بعض هذه النسب والمؤشرات على سبيل المثال لا الحصر[1]:

- **قياس مكافئة القوى العاملة من خلال الأجور والمزايا المدفوعة للوقوف عند مدى العناية بهم في مختلف المجالات الاجتماعية:** وتحسب من خلال الآتي:

مقياس مدى مكافئة العمال= الأجور المدفوعة + المزايا الممنوحة / متوسط الأجر للعامل × عدد العامل.

- **مقياس مدى مساهمة المؤسسة في حل بعض المشاكل الاجتماعية كالإسكان وتوفير وسائل المواصلات:** وتحسب من خلال الآتي:

مساهمة المؤسسة = عدد الأفراد المشمولين بالسكان أو النقل / عدد العمال.

- **قياس مدى مساهمة المؤسسة في الجوانب الفنية للعاملين فيها:** وتحسب من خلال الآتي:

مساهمة المؤسسة = تكاليف المساهمة من بناء المدارس والمستشفيات والأندية الاجتماعية / إجمالي التكاليف الاجتماعية في مجال البيئة المحيطة.

[1] عبد الرزاق مولاي لخضر، حسين شنيني، أثر تبني المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسات، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011، ص: 459.

- **قياس مدى مساهمة المؤسسة في أبحاث منع التلوث والضوضاء وتجميل المنطقة:** والتي تحسب كالآتي:
مساهمة المؤسسة = إجمالي ميزانية أبحاث منع التلوث أو الضوضاء أو تجميل المنطقة / إجمالي ميزانية الأبحاث.
- **قياس مدى مساهمة المؤسسة في توفير الأمن الصناعي للعاملين:** وتحسب من خلال الآتي:
مساهمة المؤسسة = عدد الحوادث التي تقع / عدد ساعات العمل الفعلية.
- **قياس مدى مساهمة المؤسسة في استقرار العمل في محيطها:** وتحسب من خلال الآتي:
معدل دوران العاملين = عدد العاملين تاركي الخدمة / إجمالي عدد العاملين.
- **قياس مدى مساهمة المؤسسة في تكاليف البنى التحتية في المنطقة المحيطة:** وتحسب من خلال الآتي:
مساهمة المؤسسة = تكاليف المساهمة للمؤسسة المعنية / إجمالي تكاليف مساهمة المؤسسات في المنطقة.
- **قياس مدى استغلال المؤسسة للموارد الاقتصادية المتاحة في المنطقة:** وتحسب من خلال الآتي:
مساهمة المؤسسة = تكاليف عناصر الإنتاج من داخل المنطقة / تكاليف عناصر الإنتاج من خارج المنطقة.
- **قياس مدى مساهمة المؤسسة في الدراسات والأبحاث التطويرية للمنتج:** وتحسب من خلال الآتي:
مساهمة المؤسسة = تكاليف الأبحاث والدراسات التطويرية للمنتج / تكاليف الإنتاج الإجمالية.

المطلب الثاني: أهمية وأنماط المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة

أولاً: أهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة

للمسؤولية الاجتماعية أهمية كبيرة بالنسبة للمنظمة والمجتمع والدولة على حد السواء أهمها[1]:

1. بالنسبة للمؤسسة: تحسين صورة المؤسسة في المجتمع وترسيخ المظهر الإيجابي خصوصاً لدى الزبائن والعاملين وأفراد المجتمع بصفة عامة؛ إذا ما اعتبرنا أن المسؤولية الاجتماعية مبادرات طوعية للمؤسسة اتجاه أطراف متعددة ذات مصلحة مباشرة أو غير مباشرة، ومن شأن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تحسين مناخ العمل، كما تؤدي إلى بعث روح التعاون والترابط بين المنظمة و مختلف الأطراف ذات المصلحة.

2. بالنسبة للمجتمع: زيادة التكافل الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع مع توليد شعور عالي بالانتماء من قبل الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة كالمعوقين وقليلي التأهيل والأقليات والمرأة والشباب، كذلك الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفير نوع من العدالة الاجتماعية وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص الذي هو جوهر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، تحسين نوعية الحياة في المجتمع سواء من ناحية البنية التحتية أو الناحية الثقافية، وازدياد الوعي بأهمية الاندماج التام بين مؤسسات المجتمع المختلفة ومختلف الفئات ذات المصلحة.

- تحسين التنمية السياسية انطلاقا من زيادة التثقيف بالوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد والمجموعات والمؤسسات وهذا يساهم بالاستقرار السياسي والشعور بالعدالة الاجتماعية.
- كون المسؤولية الاجتماعية مرتبطة بمفاهيم أساسية كتقليل السرية بالعمل والشفافية والصدق في التعامل وهده تزيد من الترابط الاجتماعي وازدهار المجتمع على مختلف المستويات.

3. بالنسبة للدولة: تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل إدامة مهماتها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية.

[1] نصر الدين بن مسعود ومحمد كنوش، مرجع سابق الذكر، ص: 6.

- يؤدي الالتزام بالمسؤولية البيئية إلى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية، والمساهمة في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها من المجالات التي تجد الدولة الحديثة نفسها غير قادرة على القيام بأعبائها جميعًا بعيدًا عن تحمل المؤسسة الاقتصادية الخاصة دورها في هذا الإطار.

ثانياً: أنماط المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة

ويمكن أن نلاحظ أن وجهتي نظر متعارضتين شكلتا نمطين متناقضين في إدراك إدارة المؤسسة للدور الاجتماعي الذي يجب أن تمارسه[1]:

النمط الأول: المسؤولية الاقتصادية

إن جوهر هذا النمط هو أن المؤسسة يجب أن تركز على هدف تعظيم الربح بغض النظر عن أي مساهمة اجتماعية، وأن المساهمات الاجتماعية ما هي إلا تحصيل حاصل أو نواتج ثانوية لتعظيم الربح. وأن أبرز أنصار هذا النمط هو الاقتصادي الأمريكي الحاصل على جائزة نوبل (Milton Friedman) حيث يشير إلى أن المدراء هم محترفون وليس مالكين للأعمال التي يديرونها لذلك فهم يمثلون مصالح المالكين وعلى هذا الأساس فإن مهمتهم هي إنجاز أعمالهم بأحسن طريقة ممكنة لتحقيق أعظم الأرباح للمالكين. وإذا ما قرروا إنفاق الأموال على الأهداف الاجتماعية فإنهم سوف يضعفون ديناميكية السوق وبالتالي سوف تنخفض الأرباح نتيجة هذا الصرف على الجوانب الاجتماعية وهذا يلحق خسارة بالمالكين، ولو تم رفع الأسعار للتعويض على ما ينفق على الجانب الاجتماعي فإن المستهلكين سيخسرون أيضا وإذا امتنعوا عن شراء هذه المنتجات فإن المبيعات ستنخفض وبالتالي تتدهور المؤسسة.

النمط الثاني: الاجتماعي

إن هذا النمط يقع على النقيض تماماً من النمط الأول ويحاول أن يعرض المؤسسات كوحدات اجتماعية بدرجة كبيرة، تضع المجتمع ومتطلباته نصب أعينها في جميع قراراتها. ولعل جماعات السلام الأخضر (Green Peace) أو الجماعات الأخرى التي تقدم نفسها كأحزاب اجتماعية تمثل هذا النمط وتحث المؤسسات على تبنيه، وبالمقابل تجد المؤسسة صعوبة في موازنة متطلبات أدائها الاقتصادية ومزيد من الالتزامات في هذا الاتجاه الاجتماعي سواء على الصعيد الداخلي أو على صعيد الأداء الخارجـي.

1. النمط الثالث: الاقتصادي ـ الاجتماعي

وهو النمط الأكثر توازناً حيث يرى أن الوقت قد تغير وأن إدارات المؤسسة لا تمثل مصالح جهة واحدة ـ المالكين ـ فقط وإنما هناك جهات عديدة أخرى مثل الحكومة والمجتمع ترتبط معها بالتزامات معينة، ومن أهم الأفكار التي تدعم هذا الاتجاه تلك القائلة بأن اتساع عمليات الخصخصة أدى إلى تطلع المجتمعات إلى المؤسسة لكي تتحمل مسؤوليتها في تقديم ما كانت تضطلع به الحكومات اتجاه المجتمعات والبيئة.

وإذا كان الأمـــر يمثل بالنسبة للعالم المتقدم حالة طبيعية وذلك لنضج مؤسسات القطاع الخاص التي لا هم لها سوى تحقيق المزيد من الأرباح حتى لو كان على حساب مصلحة باقي الأطراف مما يثير إشكالية بينها، لذلك يمكن النظر إلى النموذج الثاني باعتباره يمثل ردة فعل من قبل الدولة وهي المسيطر الرئيسي في العالم الثالث، حيث قدمت منشآتها على أنها خلايا اجتماعية تهدف إلى تقديم مزيد من الخدمات إلى المجتمع حتى لو كان ذلك على

[1] مريم بن جيمة، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الإدارة، منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، الملتقى الدولي 03، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، ص ص: 4.5.

حساب أدائها الاقتصادي وتحملها خسائر بررت بكونها تمثل متطلبات اجتماعية حتى لو كانت تمثل ضعفاً في الأداء.

وفي ضوء هذا النموذج يظهر أن هناك تقارباً في وجهات النظر ظهر من خلال النموذج الثالث (المتوازن) باعتباره ممثلاً لحالة أكثر واقعية بشأن الأداء على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول(I-1): المسؤولية الاجتماعية بين النموذجين الاقتصادي والاجتماعي

النموذج الاقتصادي يركز على:		النموذج الاجتماعي يركز على:
ـ الإنتاج؛ ـ استغلال الموارد الطبيعية؛ ـ العائد الاقتصادي (الربح)؛ ـ مصلحة المؤسسة أو المالكين؛ ـ دور الحكومة (قليل جداً).	منطق وسط بين النموذجين	ـ نوعية الحياة؛ ـ المحافظة على الموارد الطبيعية؛ - الموازنة بين العائد الاقتصادي والعائد الاجتماعي؛ ـ مصلحة المؤسسة والمجتمع.

محمد عاطف محمد ياسين، واقع تبني منظمات الأعمال الصناعية للمسؤولية الاجتماعية، رسالة ماجستر في العلوم الادارية، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا، الاردن(2008)، ص: 18.

المطلب الثالث: نظريات وعناصر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة

أولاً: نظريات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة

توجد العديد من النظريات التي تعمل على تفسير أنشطة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، وقد قام الباحث (Garriga and Melé, 2014) بتصنيف هذه النظريات إلى أربع مجموعات هي[1]:

1. النظريات الوسائلية:

تقوم هذه النظريات على فكرة أن المؤسسة ما هي إلا أداة لخلق الثروة (معبراً عنها بالأرباح)، وأن هذا يمثل المسؤولية الاجتماعية الوحيدة للمؤسسة، وترتكز هذه النظريات على استخدام أنشطة المسؤولية الاجتماعية لتحقيق الأهداف الاقتصادية للمؤسسة، وذلك من خلال تعظيم قيمة الأسهم أو تحقيق المزايا التنافسية للمؤسسة.

2. النظريات السياسية:

ترتكز هذه النظريات على قوة أعمال المؤسسة داخل المجتمع والاستخدام المسؤول لهذه القوة في الساحة السياسية، وتقترح هذه النظريات أنه على المؤسسة الأخذ في الاعتبار المجتمع الذي تعمل فيه، ومن ثم البحث عن أفضل الطرق التي تؤدي إلى صياغة قيم وأهداف المؤسسة بالشكل الذي يؤدي إلى تحسين هذا المجتمع، وتتضمن هده النظريات مجموعة من المداخل منها مؤسسية الشركة ونظرية العقد الاجتماعي المتكامل ومواطنة الشركة.

[1] حميدة محمد عبد المجيد محمد، نموذج مقترح لقياس العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وإدارة الأرباح.

3. النظريات الأخلاقية:

تعتمد هذه النظريات على فكرة أن العلاقة بين المؤسسة والمجتمع تعتمد ضمنياً على القيم الأخلاقية، ومن ثم فإنه يجب على المؤسسة أن تقبل بالمسؤوليات الاجتماعية باعتبارها التزام أخلاقي يفوق أي اعتبار آخر، كما أن المطالب الاجتماعية تعزز العلاقة بين المؤسسة والمجتمع، وبناء على ذلك تركز هذه النظريات على فعل ما هو ضروري لإيجاد مجتمع أفضل، وتتضمن هذه النظريات مجموعة من المداخل منها نظرية أصحاب المصالح المعيارية والحقوق العالمية والتنمية المستدامة، ومنهج تحقيق الصالح العام.

ثانياُ: عناصر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة

للتعريف بأهمية عناصر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، يجب علينا أولاً شرح مفهوم هذه العناصر، إذ تعددت التعاريف التي تحدد مفهوم عناصر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، ومن بين هذه التعريفات، تلك المجموعات التي من دون دعمها سوف تزول المؤسسة من الوجود، ولعل النموذج النظري الأكثر توافقياً لشرح هذا المفهوم هو الذي اقترحه الباحث (Freeman, 1994)، والذي يشير إلى أنه يجب فهم المؤسسة بأنها جزء أساس من المجتمع الأوسع، ووفقاً لنفس الباحث فإن المقصود من عناصر المسؤولية الاجتماعية المؤسسة أي مجموعة أو فرد يمكن أن تؤثر أو يؤثر في تحقيق أهداف المؤسسة أو تتأثر أو يتأثر بها.

والمدخل لهذا الجانب هو السؤال: ما هي عناصر المسؤولية للمؤسسة قدر تعلق الأمر بممارسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة وكيف يمكن أن تحدد هذه العناصر؟؛ للإجابة عن هذا السؤال، وفي ضوء التعريفات التي وردت بهذا الخصوص نرى أن الكثير من الأطراف يمكن أن تندرج ضمن عناصر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والتي تشمل[1]:

المدراء، الأفراد العاملون، العملاء، المستثمرون، المساهمون، الموردون؛ كما أن هناك بعض الجماعات الأكثر عمومية والتي غالباً ما تتضمن: الحكومة، المجتمع المحلي، والمجتمع ككل، هذه الجماعات يمكن ضمها أيضاً إلى عناصر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.

من جهة أخرى يعتقد الكثير من الناس أن الشعب هو الوحيد الذي يمكن أن يكون عناصر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، لكن بعض الناس يوسع هذا المدى ويقول أن البيئية يمكن أن تتأثر بنشاط المؤسسة؛ هذه الآثار المترتبة على أنشطة المؤسسة يمكن أن تتخذ أشكالاً عديدة، منها:

- استخدام الموارد الطبيعية كجزء من عمليات إنتاجها؛
- آثار المنافسة بينها وبين المؤسسة الأخرى في نفس السوق؛
- إثراء المجتمع المحلي من خلال خلق فرص عمل؛
- تغيير شكل وصورة الطبيعة بسبب استخراج المواد الخام أو تخزين النفايات المتولدة؛
- توزيع الثروة المتحققة داخل المؤسسة لأصحاب تلك المؤسسة عن طريق (الأرباح) وللأفراد العاملين في تلك المؤسسة من خلال (الأجور)، ومدى تأثيرهما على رفاهة الأفراد.

وهكذا يرى الكثير من الناس أيضاً أن هناك عناصر أخرى إضافية للمؤسسة، والتي تتضمن:

- **البيئة**: أنشطة المنظمة يكون لها تأثير كبير على الاحتمالات المستقبلية؛ ولهذا السبب فإنه يمكن إضافة مجموعة أخرى جديدة وهي المستقبل.

[1] محمد عبد حسين الطائي، مرجع سايق الذكر، ص ص: 64. 65. 66.

• **المستقبل**: تجدر الإشارة إلى أن الآخرين عموماً لا يعتبرون المستقبل من عناصر المسؤولية للمؤسسة.

وفيما يلي نعرض أهم عناصر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والتي لكل منها توقعاته الخاصة لما يجب أن تؤديه إدارة المؤسسة تجاهه كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (I-2): عناصر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة

العناصر	بعض ما يجب أن تدركه الإدارة من دور اجتماعي تجاهه
المالكون	حماية أصول المؤسسة، تحقيق أكبر ربح ممكن، رسم صورة جيدة للمؤسسة تعظيم قيمة السهم والمؤسسة ككل، زيادة حجم المبيعات؛
الأفراد العاملون	عدالة وظيفية، رعاية صحية، رواتب وأجور مدفوعة، إجازات مدفوعة، فرص تقديم وترقية، تدريب مستمر، إسكان للعاملين ونقلهم، ظروف عمل مناسبة؛
الزبائن /العملاء	أسعار مناسبة، الإعلان الصادق، منتجات آمنة وبنوعية جيدة، إرشادات بشأن استخدام المنتج ثم التخلص منه؛
المنافسون	معلومات صادقة، عدم سحب العاملين من الآخرين بوسائل غير نزيهة، منافسة عادلة ونزيهة؛
المجهزون	أسعار عادلة، الاستمرار في التجهيز، تسديد الالتزامات المالية والصدق في التعامل؛
المجتمع	خلق فرص عمل، إحترام العادات والتقاليد، توظيف المعوقين، دعم الأنشطة الاجتماعية، دعم البنية التحتية، الاستخدام الأمثل للموارد؛
البيئة	التشجير وقيادة المساحات الخضراء، المنتجات غير الضارة، الحد من التلوث (الماء والهواء والتربة)، الاستخدام الأمثل للموارد؛
الحكومة	الالتزام بالقوانين، إعادة التأهيل والتدريب تكافؤ الفرص بالتوظيف، حل المشكلات الاجتماعية، تسديد الالتزامات الضريبية
جماعات الضغط	التعامل الصادق مع الصحافة، احترام أنشطة جماعات حماية البيئة، التعامل الجيد مع جمعيات حماية المستهل، احترام دور النقابات العمالية والتعامل الجيد معها.

المصدر: محمد الصيرفي، المسؤولية الاجتماعية للإدارة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، 2007، ص ص: 81.80.

المبحث الثالث: المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

في ضوء المشاكل الاجتماعية المتفاقمة والتي جاءت متزامنة مع التطور العلمي والتكنولوجي، بل جاءت كنتيجة طبيعية لها، أصبح من الضروري البحث عن الحلول العلمية لهذه المشاكل من جهة والاعتراف بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات الاقتصادية من جهة ثانية وهذا الأمر يتطلب تطوير النظرة نحو مؤسسات الاقتصادية وعدم حصر نشاطها بالجانب الاقتصادي فقط، بل التفكير بما يمكن أن تؤديه اتجاه المشاكل الاجتماعية المتفاقمة. يوم بعد يوم، وباعتبار أن لهذه المؤسسات التزامات بجانب حقوقها تجاه المجتمع الذي يوفر لها متطلبات البيئة الاقتصادية والاجتماعية الصحيحة. وبالأخص مدى استجابة المؤسسات الاقتصادية لتطبيق النظام المالي المحاسبي الجديد وسبل التكيف معها بقوانين ومكانيزمات.

المطلب الأول: مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية[1]

تعتبر المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية أحدث مراحل التطور المحاسبي ولقد نشأ هذا التطور الحديث نتيجة للازدياد المنفرد في حجم وقرارات المؤسسات التي لها تأثيرات مالية واقتصادية واجتماعية واسعة النطاق، مما أدى إلى الاهتمام بها من قبل المؤسسات والجمعيات المحاسبية والمهنية والجهات الأكاديمية ولما كان الإطار الفكري المحاسبي للمؤسسة يعاني من القصور لعدم قدرته على تقديم إجابات محددة لعدد من المشاكل التي تواجه المحاسب مثل قياس التكلفة والعائد الاجتماعي فان السؤال الرئيسي للمشكلة هي توفر المحاسبة أدوات قياس تستند إليه في قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية التي تساعد على تقديم المعلومات إلى الأطراف المعنية بما يكفل أجراء عملية التقييم الشامل من جانب المجتمع والدولة لمستوى الأداء الاجتماعي الذي يحققه المشروع.

ويهدف هذا المفهوم باعتباره أن المؤسسة يجب أن لا تكتفي باستغلال الموارد المتاحة لها بما يخدم أهدافها الاقتصادية بل أن مسؤوليتها تمتد إلى مواجهة المتطلبات الاجتماعية أيضا. فاكتساب ثقة الجمهور ورضا المستهلكين يساعد في خدمة أهداف المؤسسة الاقتصادية، وعلى هذا الأساس فلابد للمؤسسة أن تساهم في تحقيق رفاهية المجتمع عن طريق تحسين الظروف البيئية والحد من الآثار السلبية التي يسببها نشاطها للبيئة المحيطة عن طريق تقليص التلوث وتحقيق التنمية الاقتصادية، كما أن رعاية شؤون العاملين وتحقيق الرفاهية الاجتماعية لهم والاستقرار النفسي سيجعل منهم أكثر إنتاجية من خلال تنمية قدراتهم الفنية والإنتاجية وتوفير المن الصناعي والرعاية الصحية والاجتماعية لهم مما ينعكس بدوره على خدمة نشاط المؤسسة.

وفيما عرفه آخرون كما يلي: المحاسبة الاجتماعية فرع من فروع المحاسبة يهدف إلى تحديد نتيجة أعمال المؤسسة ومركزها المالي من مدخل الاجتماعي (Sociale Approach) وذلك باعتبارها – أي المؤسسة- عضو فاعلا في المجتمع ترتبط بالفئات الأخرى فيه ضمن علاقة تعاقدية مستمدة من قواعد العقد الاجتماعي الذي يجمع بين مصالح تلك الفئات.

يمكن صياغة تعريف للمسؤولية الاجتماعية: بأنها القرارات والتشريعات التي تحدد مصالح ومتطلبات المؤسسات بمختلف أنواعها ضمن المجتمع الواحد من خلال مدى تفاعلها وقيامها بمسؤوليات الاجتماعية إلى جانب مسؤوليات الاقتصادية، واستنادا إلى ذلك نستطيع تحديد مفهوم للمحاسبة الاجتماعية بأنها: منهج لقياس وتوصيل المعلومات المترتبة على قيام الإدارة بمسؤوليات الاجتماعية بمختلف الطوائف المستفيدة داخل المجتمع ، بشكل يمكن من تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة.

تعريف المحاسبة الاجتماعية: يعتبر هذا النوع من المحاسبة فرعا جديدا، وهناك مطالب على مهنة المحاسبة القيام بها من أجل قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية للأعمال المختلفة فمثلا المحاسبون في هذا المجال يمكن أن يقوموا بقياس وتقييم الأثر البيئي للتلوث.

[1] محمد عجيلة، فعالية محاسبة المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال .مفاهيم أساسية ، الملتقى الدولي الثالث منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، 15/14 فيفري ...، ص: 11.

بناء على تعريف الجمعية الأمريكية للمحاسبين القانونيين فإن التزام المؤسسة لا يبقى محصورا بالمحافظة على مصالح الملاك (Stockholders) فقط، بل المحافظة أيضا على مصالح الفئات الأخرى في المجتمع (Stockholders)، كما أن نتيجة أعمال المؤسسة لا تتحدد بالأسلوب التقليدي لمقابلة الإيرادات بالنفقات، بل يجب توسيع نطاق هذه المقابلة لتشمل أيضا التكاليف والمنافع الاجتماعية- فإذا كانت نتيجة هذه المقابلة أن تزيد المنافع أو الفوائد الاجتماعية المحققة من نشاط المؤسسة عن التكاليف الاجتماعية ممثلة بالموارد الاجتماعية التي استنفدتها المؤسسة في تنفيذ لأنشطتها تكون النتيجة ربحا أو منفعة اجتماعية((Social Benefit (profit)، أما إذا حدث العكس أي أن تريد التكلفة الاجتماعية عن المنافع أو الفوائد الاجتماعية المحققة تكون النتيجة حينئذ خسارة اجتماعية (Social loss).

المطلب الثاني: عوامل ظهور المحاسبة الاجتماعية وأهدافها

أولاً: عوامل ظهور المحاسبة الاجتماعية

تظهر أهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية نتيجة العديد من العوامل أهمها:

1. تزايد الاعتراف بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية التي كان هدفها يتمثل في تحقيق الربح، إلا أن الظروف الاجتماعية والبيئية المحيطة بالمؤسسة كظهور التفاوت الكبير في الدخول وتلوث البيئية نتيجة مزاولة النشاط، قد أثر في مكانة هذا الهدف ولم تعد الأرباح المحققة تستخدم كمعيار شامل لتقييم الأداء، بل يتعين القيام بتحليل للآثار الاجتماعية التي تخلفها المؤسسة وتوفير البيانات الملائمة عن التكاليف والمنافع الاجتماعية المترتبة عليها وكيفية توزيع تلك المنافع على المجتمع؛
2. ازدياد المطالبة من قبل بعض الهيئات والجمعيات المهنية للمؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن البيانات التي لها مضمون اجتماعي لاسيما بعد التطور الكبير في مجال الصناعة وزيادة التلوث للبيئة المحيطة بالمشاريع، بهدف معرفة مدى قيام المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية؛
3. التوجه نحو احتساب التكلفة الاجتماعية عند تحديد التكلفة الفعلية لأنشطة المؤسسة التي تعتبر عنصرا مؤثرا في تحديد التكلفة الحقيقية لنشاطها؛
4. أدى التركيز على جانب التكاليف في مجال قياس الأداء الاجتماعي وإهمال المنافع الاجتماعية إلى ارتفاع التكاليف الكلية للمؤسسة، الأمر الذي أدى الأخذ بعين الاعتبار هذه التكلفة عند مقارنتها مع مشروعات أخرى لا تتحمل مسؤولية اجتماعية عن أدائها.

ثانياً: أهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية

يمكن إجمال أهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة في ما يلي:[1]

1. تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية للمؤسسة التي لا تشتمل فقط على عناصر التكاليف والمنافع الخاصة والداخلية للمؤسسة، وإنما أيضاً تتضمن عناصر التكاليف والمنافع الخارجية (الاجتماعية) والتي لها تأثير على فئات

[1] محمد طرشي، إيمان يخلف، الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من منظور محاسبي، مجلة الريادة لإقتصاديات العمال، المجلة 03، العدد5/2017، ص: 102.

المجتمع، وينبع هذا الدور من قصور المحاسبة التقليدية في مجال الأداء الاجتماعي للمؤسسة، ويرتبط هذا الهدف بوظيفة القياس المحاسبي؛

2. تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة وذلك من جهة، ومع طموح المؤسسة للأفراد بتحقيق نسبة معقولة من الأرباح من جهة أخرى، وتمثل العلاقة بين أداء المؤسسة الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية العنصر الجوهري لهذا الهدف من أهداف المحاسبة الاجتماعية ويرتبط هذا الهدف أيضاً بوظيفة القياس المحاسبي؛

3. الإفصاح عن الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة والتي لها آثار اجتماعية (أثر قرارات المؤسسة على تعليم وصحة العاملين وعلى تلوث البيئة وعلى استهلاك الموارد)، ويظهر هذا الهدف ضرورة توفير البيانات الملائمة عن الأداء الاجتماعي للمؤسسة ومدى مساهمتها في تحقيق الأهداف الاجتماعية، وأيضاً إيصال هذه البيانات للأطراف المستفيدة الداخلية والخارجية على حد سواء من وجهة نظر المستخدم أو من وجهة نظر المجتمع، ويرتبط هذا الهدف بوظيفة الاتصال المحاسبي.

المطلب الثالث:مفاهيم ومجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية

أولاً: مفاهيم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة:

إن ظهور المحاسبة التقليدية كان سبباً لظهور بعض المفاهيم المحاسبية والمصطلحات مثل الأصول وأنواعها والخصومات وأنواعها وتعريف الاهتلاك ورأس المال العامل وغيرها من المصطلحات، كذلك ظهور فرع المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تطلب خلق مجموعة من المفاهيم المحاسبية المستحدثة، والتي تتلاءم وطبيعة هذا الفرع المحاسبي.

1. العملية الاجتماعية: تقوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية أساساً على العملية الاجتماعية والتي تماثل ما يعرف بالعملية المالية أو الصفقة التجارية في المحاسبة المالية، ويقصد بالعملية الاجتماعية أنشطة المشاريع التي لها مضمون اجتماعي والتي لا تتم عن طريق قوى السوق المتعارف عليها، فالعملية الاجتماعية هي النشاط الذي تقوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بقياسه وتحديد مدى ملائمة مخرجات ومدخلات العملية الإنتاجية مع الشروط الاجتماعية والبيئية والأخلاقية.

2. التكلفة الاجتماعية: يقصد بها التضحية أو الضرر الذي يقع عبئه على المجتمع أو على أحد عناصره، سواء كان اقتصادياً أو غير اقتصادياً، وسواء كان داخلياً أو خارجياً، ولهذا فإن التكلفة الاجتماعية تتضمن التضحيات التي قدمها المجتمع للمشروع وسدد أو لم يسدد الأخير مقابلها، وكذلك الأضرار التي سببها المشروع للمجتمع دون أن يسدد عنها الأول تعويض، ومن أمثلة التكلفة الاجتماعية الأجور المدفوعة للعاملين والخدمات والتسهيلات العامة، وأضرار البيئة.

3. المنفعة أو العائد الاجتماعي: يقصد بها أي عائد للمجتمع أو لأحد عناصره، سواء كان اقتصادياً أو غير اقتصادياً، وسواء كان داخلياً أو خارجياً، وتتضمن هذه المنافع كل ما قام بتوفيره المشروع للمجتمع وحصل أو لم يحصل على مقابل له أو حصل على مقابل له غير كاف، ومن أمثلتها السلع والخدمات التي وفرها المشروع والمدفوعات للفئات الاجتماعية كالمرتبات والأجور والمدفوعات لموردي السلع والخدمات والضرائب المسددة والتبرعات.

4. الدخل الاجتماعي: ويعبر عن صافي المساهمة الاجتماعية للمشروع ويتم حسابه من خلال المجموع الجبري لصافي الربح المحاسبي وكل من إجمالي التكاليف والمنافع الاجتماعية.

5. الأطراف المستفيدة: وهي عبارة مجموعة من الأفراد تربطهم علاقة اجتماعية متبادلة مع المشاريع الاقتصادية المحيطة، والتي يفترض أنها تستخدم مخرجات تلك المشاريع، وتتأثر بمخلفاتها؛ لذا اهتمام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية هو أعم وأشمل من المحاسبة التقليدية التي تهتم فقط بحقوق الملاك وحاملي الأسهم والسندات.

6. حقوق المجتمع: وتعني إجمالي مطالبات ورغبات وحقوق الأطراف المستفيدة من المشروع، ومن الملاحظ أن هذه المطالبات قد لا تكون ملزمة في ظل التشريع السائد، وستخدم قياس حقوق المجتمع كأداة في مجال اتخاذ القرارات الاجتماعية وتقييم الأداء الاجتماعي للمشروعات[1].

7. صافي الأصل الاجتماعي: تمثل البيئة المحيطة بالمشروع الأصول الاجتماعية التي ينصب تأثير المشروع عليها فكل ما يحيط بالمشروع من موارد طبيعية يستنفدها تندرج ضمناً تحت صفة أنها أصبحت أصلاً اجتماعياً للمشروع، وأن الاستفادة السلبي لها يعد اهتلاكاً ينخفض من قيمتها، وإن معنى الاهتلاك الاجتماعي للأصول الاجتماعية يختلف عن الاهتلاك المحاسبي لأصول المشروع التقليدية، ووجه الاختلاف يأتي حيث اختلاف مفهوم الاهتلاك في كلا النوعين حيث أن الاهتلاك الاجتماعي لا يمكن معه إعادة الأصل الاجتماعي من خلال تكوين مجمع الاهتلاك له، وإنما الضرر الحاصل يكون نهائياً. وطبعاً هذا ينطبق على غالبية الموارد الطبيعية، إلا في بعض الحالات التي يمكن فيها التحكم بمخرجات المشروع أو مخلفاته ويمكن إضافة مفاهيم أخرى على المفاهيم السابقة مثل مفهوم قائمة الدخل الاجتماعية ومفهوم الميزانية الاجتماعية والتقرير الاجتماعي الذي يعد متطوراً جداً لأهمية قياس الأداء الاجتماعي.

ثانياً: مجالات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

يمكن تحديد مجالات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في مجموعة من الأنشطة الاجتماعية بالاعتماد على الظروف الحالية للمؤسسة وهي[2]:

1. مجال العاملين: يتضمن هذا المجال تأثير أنشطة المنظمة على الأشخاص العاملين فيها كموارد بشرية تساهم بصورة فعالة في تحقيق أهداف المنظمة، وبالتالي فهي تشمل الأنشطة التي تعمل على تحسين وضع وظروف العاملين بشكل عام كتقديم العلاج مجاناً، تحسين ظروف العمل، تقديم وسائل الأمن الصناعي. ويتمثل هذا المجال مجالاً داخلياً من مجالات المحاسبة الاجتماعية.

2. مجال البيئة: يشمل مجموعة الأنشطة الاجتماعية التي تهدف إلى الحد من الآثار السلبية الناجمة عن ممارسة المؤسسة لنشاطها والتي تؤثر على البيئة، وذلك بهدف المحافظة على سلامة البيئة المحيطة بالمؤسسة والمحافظة على الموارد الطبيعية، ويعتبر هذا المجال من أهم مجالات المحاسبة الاجتماعية نظراً لما تسببه هذه الأنشطة من أضرار على البيئة مثل تلوث المياه، والهواء، والتربة.

[1] محمد عباس بدوي، المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر 2000، ص: 121- 122.

[2] عبد الرازاق الفرح، رياض محمد الهندراوي، مدى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة، دراسة حالة الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان لعامي 2007و2008، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 7، العدد 2، الأردن، 2011، ص: 280.

3. مجال المجتمع: يشمل مجموعة الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق فائدة للجمهور بشكل عام كتشغيل المعاقين والعجزة، وإفساح المجال أمام طلبة الجامعات للتدريب، إقامة حضانة لأطفال المنطقة، المساهمة في الرعاية الصحية، دعم الجمعيات الخيرية، وكل هذا يهدف إلى تنمية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع.

4. مجال حماية المستهلك: يشمل الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق ردود فعل إيجابية للمستهلك والمحافظة على القبول المتولد لدى المستهلك من خلال الاهتمام بزيادة جودة المنتج، وعدم خداع المستهلك من خلال الإعلانات المضللة، وتوفير البيانات اللازمة عن المنتج من حيث طريقة الاستخدام وحدودها والمخاطر المرتبطة ومدة صلاحية الاستخدام.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم تناوله في هذا الفصل من تعريف للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والمبادئ التي تدعو إليها وكذلك أبعادها ونظرياتها، وأهميتها بالنسبة للمؤسسة والمجتمع ككل، والمحاسبة الخاصة بها خلصنا إلى مجموعة من النتائج نلخصها في ما يلي:

- لقد تعددت تعاريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة إلا أنها تتفق في أن المسؤولية الاجتماعية التزام من المؤسسة الاقتصادية بالسلوك الأخلاقي وتحمل مسؤوليتها اتجاه محيطها الداخلي والخارجي، والمساهمة في التنمية الاقتصادية، وفي الوقت ذاته تحسن نوعية حياة القوى العاملة وأسرها فضلاً عن المجتمعات المحلية والمجتمع العام.
- تعتبر المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من أحدث فروع المحاسبة، وقد جاءت كنتيجة لظهور المسؤولية الاجتماعية، فجاءت المحاسبة الاجتماعية بمفاهيم جديدة خاصة بها بغرض حساب أثر المسؤولية الاجتماعية وانعكاساتها على أداء المؤسسات.
- إن القياس المحاسبي يفترض أن المؤسسة غير مسؤولة اجتماعيا وهذا ما توضحه نتائج العمليات المحاسبية في المؤسسات علي اختلاف أنواعها والتي تهتم أساسا بقياس ربحية المؤسسة، لذلك لم تجد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاهتمام الكافي لإرساء أسس لقياسها والتقرير عنها بالرغم من الاتفاق على أهمية قياسها، حاولت عدة جهات إعداد نموذج لقياس المسؤولية الاجتماعية إلا أنه لم يتم التمكن من تحديد نموذج محاسبي يتم من خلاله هذا القياس ويرجع سبب ذلك إلى اختلاف تصور الجهة المعدة له من حيث الإطار الذي يعالج جوانبها المختلفة، وعلى العموم يمكن قياس المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة على أساس ما تتحمله من تكاليف في سبيل ذلك.

الفصل الثاني: المسؤولية البيئية للمؤسسة

الفصل الثاني: المسؤولية البيئية لمؤسسة

إن الاهتمام بالجانب البيئي والاجتماعي من طرف المؤسسة يعتبر من أهم متطلبات الوقت الحاضر إذ تعالت وتزايدت الأصوات من أجل احترام حقوق الإنسان، نظراً لما تقوم به بعض الشركات بتحقيق أرباحها وزيادة مداخلها وذلك على حساب البيئة والمجتمع.

كما يوجد اعتقاد عند بعض المفكرين والعلماء بأن سر نجاح المؤسسة ومفتاح الدوام والاستمرارية في السوق هو دمج العنصر البيئي والاجتماعي ضمن أهداف وإستراتيجيات المؤسسة نظراً لمكانة هذا العنصر في وقتنا الحالي.

ويعتبر الجانب البيئي من بين الجوانب المهمة في تطوير واستمرار المؤسسة من خلال التزام هاته المؤسسة بمسؤوليتها البيئية التي توفر للمؤسسة فرص للنمو الاقتصادي بزيادة أرباحها مع اكتساب رضا الزبون وكل أفراد المجتمع، وتتمثل هذه المسؤوليات في مجموعة من العناصر والأبعاد التي سنلخصها في هذا الفصل.

المبحث الأول: ماهية المسؤولية البيئية للمؤسسة

تمثل المسؤولية البيئية (ER) عنصرا من عناصر المسؤولية الاجتماعية الموضوعة على عاتق المؤسسة، وقد تزايد الاهتمام بهذا الموضوع كثيرا من قبل الدول والمؤسسات العالمية والإقليمية في السنوات الأخيرة، وخاصة مع ارتفاع حجم الأنشطة الاقتصادية وامتدادها على حساب المكتسبات البيئية، وهذا دون أن ننسى استعمالها لمواد ملوثة للمحيط الذي تعمل فيه. وسنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على مفهوم المسؤولية البيئية وعناصرها، وكذا نظم وسياسات الإدارة البيئية في المؤسسة.

المطلب الأول: مفهوم المسؤولية البيئية للمؤسسة

لقد أصبح قطاع الأعمال عاملا حاسما في التأثير على الأداء البيئي، وعنصرا مؤثرا بشكل جلي على الأوضاع البيئية المستقبلية، ولذلك فقد أصبحت توضع على عاتقه مسؤولية كبيرة في حماية البيئة وعناصرها.

وقبل التطرق إلى مفهوم المسؤولية البيئية كان لزاماً علينا أن نعرف بالبيئية والتي لها مفاهيم متعددة ويختلف مضمونها من تعريف إلى آخر ومن وجهات نظر الباحثين، وفيما يلي نقوم بعرض تعاريف للبيئة، والخروج بتعريف شامل للمصطلح[1].

- **تعريف الأول تعريف الإتحاد الأوربي:** هي مجمل الأشياء التي تحيط بحياة الإنسان، وتؤثر في الأفراد والمجتمعات، وتشمل على الموارد الطبيعية مثل الهواء والماء والتربة، والبناءات الحضرية، والظروف المحيطة بمكان العمل وتشمل كل الكائنات الحية على وجه الأرض.
- **التعريف الثاني :** هي المحيط الطبيعي (الفيزيائي والكيميائي والبيولوجي والاجتماعي) الذي تعيش فيه الكائنات الحية كافة ونظم التفاعل داخل المحيط وداخل الكائنات، أي مجمل الظروف الخارجية المؤثرة على حياة الكائن وعلى بقائه وتطوره وهو مفهوم شديد التشعب.
- **التعريف الثالث:** هي الوسط المحيط بالإنسان والذي يشمل جميع العوامل الحيوية وغير الحيوية والتي تؤثر بالفعل على الكائن الحي بطريقة مباشرة في أي وقت أو فترة من تاريخ حياته، يقصد هنا بالعوامل

[1] أحسين عثماني وآخرون، استخدام أسلوب محاسبة التكاليف البيئية في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة ميدانية لعينة من مؤسسات صناعة الإسمنت بالجزائر، ملتقى وطني بعنوان المحاسبة الخضراء والتدقيق البيئي في ظل التنمية المستدامة يومي 29/28 نوفمبر2017، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص: 06.

الحيوية الكائنات الحية (المرئية وغير المرئية) الموجدة في الأوساط البيئية المختلفة، أما العوامل غير الحيوية فهي (الماء والتربة، الشمس، الحرارة وغيرها...).

من التعاريف السابقة الذكر نرى أن البيئة هي كل الإمكانيات الطبيعة (الأرض، الماء، الهواء، التربة..)، وغيرها من الإمكانيات الأخرى المرئية وغير المرئية التي تحيط بالكائنات الحية، إذ أن البيئة تأثر وتتأثر بوجد الكائنات الحية، والجدير بالذكر أن البيئة لها مفاهيم متشبعة ومتعددة من وجهات نظر مختلف الباحثين.

مفهوم المسؤولية البيئية للمؤسسة

نظرا للتأثير الكبير الذي تمارسه أنشطة المؤسسة على البيئة مقوماتها، فقد أصبحت تعنى بمتابعة مستمرة ودقيقة من قبل الاقتصاديين والمؤسسات الإقليمية والدولية، وقد أسهمت جهود هذه المتابعات في بلورة العديد من المفاهيم والتعاريف المتعلقة بالمسؤولية البيئية والعناصر المكونة لها.

بحيث يمكن تعريف المسؤولية البيئية للمؤسسة على أنها مهمة لتغطية الآثار البيئية للعمليات الإنتاجية للمؤسسة، كتخفيض عملية تلف المنتجات والانبعاثات الغازية، تعظيم كفاءة إنتاجية مواردها، وتقليص الممارسات التي يمكن أن تكون لها آثار بيئية مستقبلا على البيئة، كما تتمثل المسؤولية البيئية في تطبيق العمليات الخاصة بحماية البيئة[1].

وتتمثل المسؤولية البيئية في عملية تطبيق المعارف الخاصة بحماية البيئية، مع وجود وعي حقيقي بذلك لدى القائمين على اتخاذ القرارات. ويرتكز تطبيق المسؤولية البيئية على كافة عناصر الحوكمة (الإدارة، التسيير، التقييم، المعالجة، الإنتاج،...) وكذلك على كافة مبادئ التنمية المستدامة.

وتتضمن المسؤولية البيئية في تقاريرها تقييم الأداء البيئي للمؤسسة بأحدث مراحل التطور المحاسبي، فوظائف الإدارة وبالتالي وظائف المحاسبة قد ازدادت ازدياداً مضطرداً مع ازدياد حجم الوحدات الاقتصادية، وبصفة خاصة المؤسسات المساهمة.

وتظهر المسؤولية البيئية من خلال إستراتيجية القائمين على أعمال المؤسسة التي يضعونها من أجل الوصول إلى مستوى معين من الأداء البيئي، بما يدعم مبادئ النمو المستديم. وبذلك يعرفها (Huckle,1995) على أنها "إلزامية صناع القرار على وضع قرارات تسمح بحماية وتحسين سلامة البيئة، واتخاذها ضمن اهتماماتهم الأولية.

وحسب منظمة البيئة الكندية غير الحكومية (ENGO) فإن المؤسسة يكون لها مسؤولية بيئية عندما تتحقق فيها نقطتين أساسيتين هما: أن تصبح المؤسسة ذات قوة أكبر من الدولة، وبذلك يصبح لها مسؤولية تجاه المجتمع، أما النقطة الثانية فهي متعلقة بالبيئة، والتي تتحقق عندما تكون غايتها هي تدعيم حمايتها. وبذلك فإن المؤسسة المسؤولة بيئياً هي التي تسطر أنشطتها على أساس مبادئ بيئية، بما يساعد المجتمع على المحافظة عليها.

وبذلك يمكن تعريف المسؤولية البيئية الموضوعة على عاتق المؤسسة على أنها "جزء من مسؤوليتها تجاه المجتمع ككل، والتي تختص بتحليل آثار أنشطتها على البيئة العاملة فيها ومقوماتها، وإبراز كيفية قياس هذه الآثار واحتسابها بما يضمن تحمل المؤسسة لها وحماية العناصر البيئية منها بالتبعية".

إذ لابد للمؤسسة أن تراعي الآثار البيئية المترتبة على عمليتها ومنتجاتها، والقضاء على الانبعثات السامة والنفايات، وتحقيق أقصى قدر من الكفاءة والإنتاجية من الموارد المتاحة وتقليل الممارسات التي قد تؤثر سلباً على تمتع البلاد والأجيال القادمة، وعلى المؤسسة أن تعي جميع الجوانب البيئية المباشرة وغير المباشرة ذات الصلة في

[1] محمد علي الأنباري، الإطار المفاهيمي للبيئة والتنمية المستدامة والإجراءات المطلوبة لتنفيذها دولياً ومحلياً، تقرير، قسم الهندسة المعمارية، جامعة بابل العراق، سنة النشر مجهولة، ص: 01.

تأدية نشاطاتها، وتقديم خدماتها وتصنيع منتجاتها، كما وعليها استخدام معايير معينة لمعرفة تلك الجوانب البيئية ذات الأثر المتميز، لتتمكن بالتالي من التحسين الفعال لأدائها البيئي، ومن الواجب على تلك المعايير المحددة من قبل المؤسسة نفسها أن تكون شاملة، مثبتة وموثقة ومعمول بها[1].

كما يرى (Martin Reynolds Et Al) أن التعريف العملي للمسؤولية البيئية . يشمل على فرعين "الأول يضم الرعاية البيئية للعالم الطبيعي ودعم البشر الذين هم جزء لا يتجزأ منها، والثاني يتعلق بضمان التوجيه والمساءلة عن أي خطر أو ضرر يلحق بالبيئية"، من خلال" ذلك المبدأ الذي يسبب ضرراً بيئياً ينبغي أن يساهم في إصلاح الضرر الذي تسبب فيه"، ما يعني أن يندرج ضمن مبدأ "الملوث يدفع" (Pollueur - Payeur)، وهناك من دعا المؤسسات لأن تلتزم بمعايير أعلى من حماية البيئية الطبيعية، وأن تقوم بالإعلان عن جهود سنويا بخصوص الشأن البيئي وإلا فقدت عضويتها في اتحادهم المهني الفعال، كالتزام لصناعة مسؤولة وتنافسية، والذي توجه به المجلس الكيميائي الأمريكي لجمعية منتجي الكيماويات المتضمن إجبار المؤسسات غير المرتبطة تقليدياً بوعي بيئي والمسؤولية اتجاه البيئة؛ ومع ذلك تزايد الوعي البيئي والاستهلاكي، أصبح (المستهلك الأخضر - Green Consumer) يفضل المنتجات الأخلاقية، البعيدة عن الممارسات التجارية، وذات خصائص بيئية، أي يفضل (المنتجات الخضراء- Green Products)، وفي سبيل الحصول عليها قد يدفع السعر الأعلى، وقد يتوقع منه مقاطعة العلامات التجارية ذات السلوك غير المسؤول، والتي لها آثار بيئية على سلامة صحته أو على البيئية (والتي تصنف كمنتجات ملوثة)، بالحديث عن القيم البيئية[2].

المطلب الثاني: عناصر المسؤولية البيئية للمؤسسة

تتمثل عناصر المسؤولية البيئية في ثلاث ركائز أساسية هي (التعهدات البيئية، إدارة الموارد والطاقة، مراعاة أصحاب المصالح)، وهي كما يلي[3]:

1. **التعهدات البيئية:** تكون المؤسسة ذات مسؤولية بيئية إذا حققت ما يلي:
   - تبني رؤية مؤسسية شاملة تهدف إلى دعم وحماية البيئة؛
   - اتخاذ حماية البيئة والمحافظة عليها كإستراتيجية ذات أولية؛
   - تبني مبادئ التدابير الوقائية؛
   - العمل على أساس أن العمليات الاقتصادية تكون محدودة بالنظام البيئي؛
   - معرفة إذا ما كانت منتجاتها وخدماتها لها قيمة بيئية و/أو اجتماعية ومراعاة هذه الخاصية عند اتخاذ قراراتها؛
   - العمل على جعل قراراتها متكاملة ومتناسقة مع الإجراءات الحكومية، وتشجيع الثقافة المؤسسية التي تسمح بتدعيم القيم البيئية.

[1] مريم يوسف ونعيمة يحياوي، إستراتجية تبني المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية (دراسة ميدانية)، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد الثالث، جامعة باتنة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تاريخ النشر2017/09/01، ص: 213.

[2] حياة سعيد، عبد الحميد برحومة، مساهمة الالتزام بالمسؤولية البيئية في تحقيق المواطنة البيئية في المؤسسة الاقتصادية حالة NCA Rouiba، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 10، رقم 18، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر،2017، ص: 272.

[3] منية غربية، سفيان ساسي، المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والمسؤولية البيئية بين التشريع والتطبيق، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهنات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة قاصدي مرح، ورقلة، يومي 10و21 نوفمبر 2012،ص: 353.

2. **إدارة الموارد والطاقة:** في هذا الإطار يمكن ذكر النقاط التالية:
   - استغلال الموارد الطبيعية بكفاءة؛
   - إنتاج واستعمال الموارد المتجددة بكفاءة؛
   - اعتماد وتطبيق أنظمة الإنتاج الصحيحة؛
   - إعداد تقييم للأداء من أجل تحقيق استمرارية النمو، ودمج التكاليف والفوائد البيئية الإجمالية.
3. **المراعاة الفعلية لأصحاب المصالح:** على أساس هذه النقطة تكون المؤسسة مسؤولة بيئياً إذا حققت ما يلي:
   - الالتزام بمبادئ أولية الإفصاح والإعلام المجاني للسلطات والمنظمات المحلية؛
   - قبول محاسب المؤسسات وغيرها من أصحاب المصالح على مسؤولية البيئة الماضية، الحاضرة والمستقبلية؛
   - الالتزام بشفافية الإفصاح عن تأثيراتها البيئية الحقيقية؛
   - تقديم التقارير الدورية لأصحاب المصالح حول تأثيراتها البيئة الحقيقية.

المطلب الثالث: الآثار الصحية والإنتاجية لعملية الانتهاك البيئي

يعتبر التلوث البيئي من أهم المخاطر التي تواجه البيئة البشرية، لذلك فان فكرة التلوث هي نقطة الانطلاق في تحديد الضرر البيئي، النشاط الملوث، الاستراتجيات المناسبة والموافقة لمكافحته وترتيب المسؤولية علية وبالتالي تحديد التغطية التأمينية المناسبة له والتي تسمح بالحد منه والتخفيض من مخلفاته لأقل درجة ممكنة. وقد نجد في بعض الحالات أن التلوث هو جزء من الضرر البيئي وهو ما تم توضيحه في العديد من عقود التأمين ضد مخاطر الضرر البيئي. حيث نجدها تصف المساس بالبيئة أو الضرر البيئي بأنه يعني انتشار كل مادة صلبة، سائلة أو غازية عن طريق الجو، التربة أو المياه، أو تبعثرها أو طرحها أو ترسيبها وكذا انبعاث الروائح و الأصوات والذبذبات وتغير في درجات الحرارة والموجات والإشعاعات، كما يتم تعريف التأمين من مخاطر أو حوادث التلوث على انه انبعاث أو تسرب أية ملوثات، سواء كانت في صورة صلبة، سائلة أو غازية أو حرارية، أو مواد مثيرة للحساسية، أو أية ملوثات تصدر بصورة مباشرة من موقع المؤمن عليه أو على الأرض أو الجو أو أية مجاري أو مسطحات مائية بشرط أن يكون هذا الانبعاث أو التسرب أو الخروج متسببا في ضرر بالبيئة، كما تصنف مخاطر الضرر بالبيئة من الجانب التأميني ضمن المخاطر العامة أو الأساسية (risques générales –fondamentales) أي المخاطر الواسعة الانتشار.

وقد يشتمل التأمين ضد مخاطر الضرر البيئي على تغطية بعض المخاطر الأساسية و التي تتمثل فيما يلي:[1]

1. تأمين المسؤولية المدنية: إن في مجال الضرر البيئي كما في غيره من المجالات الأخرى تحتل تأمينات المسؤولية مكانا أساسيا، كما يتجه هذا النوع من التأمين في ضمان حق المتضرر في التعويض. فإذا أردنا أن نقدم تعريفا لهذا النوع من التامين فهو يعتبر تأمين لحساب الغير . أي لحساب من سيتحمل الخسارة الناتجة عن تحقق خطر مؤمن عليه من طرف المؤمن له (المؤسسة الاقتصادية).

[1] طارق حمول وآخرون، التأمين كأداة لدعم الحوكمة البيئية و تحقيق التنمية المستدامة، ملتقى وطني بعنوان المحاسبة الخضراء والتدقيق البيئي في ظل التنمية المستدامة يومي 29/28 نوفمبر2017، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص: 07.

2. تأمين من مخاطر التنظيف وإعادة التهيئة للبيئة المتضررة: من خلال التلوث مثلا الذي تسبب المؤمن له المؤسسة الاقتصادية.

3. تأمين من خسائر الاستغلال: الناتجة عن توقف العمل، لأنه في حالة الضرر بالبيئة يمكن أن تضطر المؤسسة الاقتصادية (المؤمن له) إلى توقيف جزء أو كل مرافقها مما سيترتب عنه خسائر مالية بالنسبة للمؤسسة وعدم استمراريتها؛ ولعملية الانتهاك البيئي مجموعة من الآثار التي قد تعود بالسلب على الصحة والإنتاج كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول (II- 1): جدول يوضح الآثار الناجمة عن عملية الانتهاك البيئي على الصحة والإنتاج

المشاكل البيئية	الآثار الصحية	الآثار الإنتاجية
ندرة وتلوث المياه	أكثر من 2 مليون يموتون بسبب المياه الملوثة فضلاً عن عدة مليارات من البشر يصابون بالعديد من الأمراض الناجمة عن ذلك، ومن ثمة زيادة المخاطر الصحية خاصة بالنسبة للفقراء بسبب ندرة المياه.	الأثر السلبي على الثروة السمكية وعلى توافر المياه اللازمة للشرب وعلى توفير المياه الكافية للنشاط الزراعي والنشاط الصناعي.
تلوث الهواء	من 300 إلى 700 ألف يموتون سنوياً بسبب تلوث الهواء واستنشاقه نصفهم من الأطفال، كما أن (من 400 إلى 700 مليون) معظمهم من الأطفال، والنساء يصابون بسبب الدخان المتصاعد في الهواء.	تأثيره السلبي على الأنشطة الصناعية والزراعية والخدمية المختلفة والغابات.
المخلفات الصلبة والخطيرة	مزيد من الأمراض الناجمة عن القمامة وانسداد المجاري وقد تتسبب في الوفيات والأمراض المعدية.	تلوث موارد المياه الأرضية والجوفية، والتي تستخدم في الأنشطة الإنتاجية.
تدهور التربة	نقص الغذاء لدى أسر المزارعين الفقراء وسرعة التأثير بالجفاف.	
قطع الغابات	مزيد من الأمراض وحالات الوفاة الناتجة عن الفيضانات	قلة في مصادر الأخشاب، وارتفاع مستويات الكربون.
انخفاض التنوع البيولوجي	الفقد المحتمل للأدوية الجديدة.	نقص في الموارد المختلفة وانخفاض في القدرة على التكيف مع البيئة.
التغيرات في الغلاف الجوي	الزيادة المحتملة في الأمراض الوراثية والمخاطر الناجمة عن التغيرات المناخية الطبيعية، فالأمراض الناجمة عن انخفاض طبقة الأزون (300 ألف حالة إصابة) بمرض سرطان الجلد سنوياً.	تغيرات في مستويات البحار، تغيرات إقليمية في الإنتاجية الزراعية انقطاع في سلسلة الأغذية البحرية.

المصدر: سفيان ساسي، المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية حالة الجزائر، المؤتمر الدولي 02، الحق في بيئة سليمة، بيروت، ديسمبر 2013، ص: 20.19.

المبحث الثاني: أدوات حماية البيئية من مختلف أشكال التلوث

المطلب الأول: أدوات حماية وترقية البيئية

يعتمد التنفيذ الناجح للإستراتجية البيئية اعتماداً كبيراً على وجود القوانين والأنظمة الصحيحة والسياسات الاقتصادية والإدارة الجيدة للإشراف على حسن تطبيقها، وينبغي لهاته التشريعات والسياسات حماية البيئة، ويجب تضافر كل من جهود الحكومة والهيئات الأخرى لنجاح برنامج الاستدامة؛ كما تتمثل هذه الأدوات في ما يلي[1]:

أولاً: أدوات تنظيمية وقانونية

تعتبر أهم وأكثر الوسائل حماية وانتشار وقبولا في غالبية دول العالم هذه الوسائل التي تحد من التلوث الناتج عن أنشطة الإنسان، باعتبار القانون يكفل حماية متميزة للبيئة، وهناك أسلوبين للحد من التلوث:

1. **إتباع أسلوب التقنية:** تختار السلطات المركزية أو المحلية وسائل فنية لمواجهة التلوث، وتفرض على الأفراد أو المؤسسات استخدام هذه الوسائل الفنية وإلا تعرض من لا يلتزم بها للعقوبة كالحبس او الغرامة مع سحب ترخيص مباشرة النشاط أو وقفه مدة معينة إلى غير ذلك من العقوبات المتفاوتة في الشدة والردع.
2. **التنظيم باستخدام الأوامر والتحكم:** يتمثل في التحديد المباشر لمستوى التلوث المسموح به للأنشطة الاقتصادية مثل تحديد الحدود العليا للانبعاثات أو لمستويات تركيز التلوث المسموح به من كل مصدر.

ثانياً: الأدوات الاقتصادية:

1. **الجباية البيئية(الجباية الخضراء):** تمثل الجباية البيئية حقوق نقدية مقتطعة إزاء استخدام البيئة عن كل نشاط يغير المحيط، ويعتبر التلوث نشاطاً يغير سلباً البيئة، وتهدف بالأساس إلى تعديل السلوك اتجاه حماية البيئة، وتشمل على:

- الضرائب والرسوم التي تفرض مباشرة على كمية ونوعية الانبعاثات الملوثة.
- الضرائب غير المباشرة وتكون عادة محتواة ضمن سعر التكلفة أو المنتوج، تفرض على المنتجات التي يمكن أن يؤدي استخدامها إلى تعريض البيئة للدمار.
- رسوم غير تحريضية مخصصة لتمويل النفقات العمومية وتخص لحماية البيئة، وتستعمل لتغطية تكاليف الخدمة وجمع ومعالجة النفايات.

أما الضرائب والرسوم البيئية السياحية فتعرف على أنها تلك الرسوم التي تفرض على السياح لأغراض بيئية، وقد يكون أو لا يكون لها أثر مباشر على الحوافز المقدمة للسائح فيما يتعلق بالتلويث، ولكنها يجب أن تستخدم في كل الحالات لأغراض بيئية، وتتمثل الأسباب الرئيسية في استخدام الضرائب والرسوم البيئية إلى:

- أنها وسائل تتميز بفعالية خاصة بجعل الأمور الخارجية داخلية الطابع، أي إدماج تكاليف الخدمات البيئية والأضرار مباشرة في أسعار السلع والخدمات أو الأنشطة المسببة في حدوثها.
- يمكن أن تعطي حوافز للسياح والمديرين على تغيير سلوكهم نحو استخدام الموارد بشكل يتسم بالكفاءة البيئية، والتشجيع على الابتكار والتغييرات البيئية، ويتم تخصيص الأموال التي تم جمعها من الرسوم والضرائب البيئية السياحية لتستخدم بشكل حصري في تحسين الجودة البيئية.

2. **التمويل البيئي:** إن سياسة التمويل البيئي تعني الإطار المنهجي لتحقيق التوازن الإستراتيجي المتوسط والطويل الأجل بين الأهداف البيئية والخدمية في القطاعات البيئية التي تحتاج إلى استثمارات في مشروعات البنية التحتية

[1] كمال قويدر، أدوات حماية البيئة بالمحميات الطبيعية دراسة حالة حظيرة ثنية الحد بتسمسيلت،مجلة أبحاث ودراسات التنمية، الطبعة الأولى، العدد رقم 01، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر، ديسمبر 2014، ص ص 141.140.139.

الكبيرة وبين التمويل المتاح في المستقبل لهذه القطاعات، وصيغ مفهوم سياسة التمويل البيئي لمعالجة بعض المشاكل حيث يتم إعداد إستراتيجية التمويل على أساس تحليل احتياجات التمويل المتعلقة بالأهداف البيئية الواردة في برنامج القطاع ومقارنة هذه الاحتياجات بموارد التمويل المتاحة، ويؤدي الاستثمار في برنامج القطاع ومقارنة هذه الاحتياجات بموارد التمويل المتاحة، ويؤدي الاستثمار في برامج خضراء مثل التكنولوجيا الموفرة للطاقة غالبا إلى عائدات مالية إيجابية، وهناك العديد من المبادرات التي تحتاج إلى أموال خاصة يمكن استرداد أموالها بسرعة من خلال تحقيق وفورات في التكاليف التشغيل، ويمكن بالتالي إعادة توظيفها في المشاريع الخضراء من خلال الاستفادة من مواردها الذاتية بطريقة أفضل، من خلال اعتماد برامج متباينة للرسوم أثناء زيادة مواقع محمية، ولكن على الرغم من أن العديد من الاستراتجيات الخضراء تعزز تحقيق الهدفين فإنها ليست كلها مربحة مادياً، وقد لا تقدر الوجهات السياحية دائماً على توليد الدخل من خلال مواردها الذاتية، في هذه الحالات يمكن أن يوفر التمويل الخارجي رأس المال التأسيسي لجهود الاستدامة على المدى الطويل، ويشمل هذا التمويل خطط التمويل العالمية مثل آليات التنمية النظيفة، نماذج التمويل للشركات بين القطاعين العام والخاص، صناديق حفظ النموذج البيولوجي، وصناديق تنمية السياحة الدولية.

ثالثاً: الأدوات التكنولوجية:

هي طريقة غير مباشرة أثبتت نجاعتها في المحافظة على البيئية ومستعملة بكثرة في الدول المتقدمة، حيث تستعمل تقنيات متطورة للتقليص ما أمكن من إنبعثات الغازات الضارة أو الدخان في الجو، وكذا التخلص من ملوثات المياه والطبيعية بصفة عامة.

1. **تكنولوجيا الإنتاج الأنظف:** يجب استخدام التكنولوجيا النظيفة في العمليات الإنتاجية وهي عبارة عن أساليب ومعدات وآليات إنتاج تقلل أو تحد من أشكال التلوث أثناء التشغيل والآثار السلبية للمنتجات والخدمات على البيئة، والمحافظة على الموارد الطبيعية والطاقة وزيادة معدل الإنتاجية وخفض التكاليف وزيادة المبيعات.
2. **إعادة تدوير المخلفات:** تشمل عمليات إعادة التدوير للمخلفات تلك العمليات التي تؤدي إلى إعادة استخدام منتج أو سلعة أو مادة معينة بعد إصلاحها أو تنظيفها، وكذلك جميع العمليات التي تنصب على الاستفادة الاقتصادية من أحد مخالفات عمليات الاستهلاك.

رابعاً: الأدوات التوعوية والتكوينية:

إن الأدوات التوعوية والتكوينية تعمل على الحد من النشاطات التي يمكن أن تكون ضارة وتشجيع السلوك السليم، وذلك في موازاة تشجيع السياحة الخضراء باعتبارها فرصة لزيادة الطلب والاستفادة من قطاعات سياحية جديدة، كما تنقسم إلى ما يلي:

1. التوعية البيئية: ويقصد مدى إدراك الفرد لمتطلبات البيئة عن طريق إحساسه ومعرفته بمكوناتها وعلاقاتها وكذلك القضايا البيئية وكيفية التعامل معها، وهي تهدف إلى:

- تحقيق الوعي البيئي للناس كهدف عام، وتوفير معرفة غنية بيئية أكثر عمقاً لمتخذي القرارات؛
- إيجاد نوع من التكامل بين الفكر البيئي والفكر الاقتصادي والاجتماعي كمفهوم استراتجي لتحقيق التنمية المستدامة، وخلق روح مشاركة الجماهير في حماية ومعالجة القضايا البيئية؛
- إيجاد فهم كامل بالمفاهيم البيئية التنموية لإيجاد أفضل السبل للتعامل مع مكوناتها.

ولتحقيق التوعية البيئية توجد ثلاث مؤشرات تتمثل في:

1.1. الثقافة البيئية: التثقيف البيئي هو عملية تعلم تزيد من معرفة الناس بالبيئة والتحديات المرتبطة بها وإدراكهم لها، كما يطور المهارات والخبرات اللازمة لمواجهة تلك التحديات، ويعمل على تشجيع المواقف الإيجابية، وتقديم التحفيز والالتزام باتخاذ قرارات مستندة إلى معرفة واتخاذ إجراءات مسؤولة، ويتكون التثقيف البيئي من المكونات التالية:

- معرفة البيئة والتحديات البيئية وفهمها؛
- مواقف ذات أهمية بالنسبة للبيئة والتحفيز لتحسين الجودة البيئية؛
- مهارات لتحديد التحديات البيئية والمساعدة في التغلب عليها.

تهدف الثقافة البيئية إلى تطوير الوعي البيئي وخلق المعرفة البيئية الأساسية بغية بلورة سلوك بيئي ايجابي ودائم، وهو بمثابة الشرط الأساسي كي يستطيع كل شخص أداء دوره بشكل فعال في حماية البيئة والمساهمة في الحفاظ على الصحة العامة، وهنا تكمن أهمية الثقافة البيئية والسعي الدؤوب لتطويرها بغية نشرها وإنضاجها لتتحول إلى مجال خاص مهم وقائم بذاته قادر على أن يأخذ دوره في المناهج التدريبية في كافة المراحل المدرسية والجامعية، بغية تنشئة أجيال بعقول جديدة تعي مفهوم الثقافة البيئية وتعمل على تطبيقها.

لذا ينبغي توجيه برامج التثقيف والتوعية للقطاع المهني والجمهور العام، وينبغي أن تعرفهم بالآثار المباشرة وغير المباشرة للسياحة، والأسباب والنتائج والقضايا العالمية والمحلية والقضايا العاجلة وطويلة الأجل والممارسات الجيدة في المنطقة، ويستطيع القطاع الخاص، تزويد العملاء بالمعلومات على نطاق أوسع، وتشجيعهم على المحافظة على البيئة.

2.1.التربية البيئية: هي عبارة عن جهد يستهدف تعديل السلوك تعديلا ايجابياً عن طريق اكتساب المتعلم المعلومات والمهارات والقيم التي يكون بها قادراً على تطوير بيئته بما يجعلها أقدر على امتصاص الملوثات وإعادة تحليل المركب منها إلى الحال الطبيعي، مع التقليل الفعلي من الملوثات من جهة، والتحكم بها من جهة أخرى حفاظاً على الحياة والسعادة.

ولتطوير الوعي البيئي وتنميته حدد مؤتمر تبليسي نمطين أساسين من التربية البيئية وهما:

- تعزيز الوعي والاهتمام بترابط المسائل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية (الإيكولوجية) في المناطق المدنية والريفية؛
- إتاحة الفرص لكل شخص لاكتساب المعرفة والقيم والمواقف وروح الالتزام والمهارات الضرورية لحماية البيئية وتحسينها؛
- خلق أنماط جديدة من السلوك اتجاه البيئة لدى الأفراد والجماعات والمجتمع ككل.

3.1. الإعلام البيئي: يعد الإعلام عن قضايا البيئة ليس جديداً فمنذ أكثر من 100 عام أنشئت جمعيات أهلية للحفاظ على الحياة البرية، وكان من نشاطاتها إعلام الناس عن فوائد الحياة البرية وضرورة صيانتها، واتخذت تلك الجمعيات من الصحافة والمجلات العامة وسائط لنشر رسالتها، وأصدر البعض منها المجلات العالمية العامة التي أولت للبيئة الطبيعية اهتماماً خاصاً، ومنذ منتصف القرن 20 ومع تزايد نشاط الحركة البيئية خاصة في أمريكا وأوربا، اهتمت وسائل الإعلام الأخرى مثل الإذاعة والتلفزيون اهتماماً متزايدا بقضايا البيئة.

وأهم أهداف الإعلام البيئي هو تحقيق الوعي وتنمية الحس بالبيئة من خلال استخدام وسائل الإعلام جميعها لتوعية الفرد ومده بكل المعلومات التي ترشد سلوكه، وترتقي به إلى مسؤولية المحافظة على البيئة.

2. تنمية الموارد البشري في مجال البيئة (التدريب البيئي): يهدف التدريب البيئي إلى إكساب الموارد البشرية في المجتمع المعارف والاتجاهات والمهارات البيئية السليمة التي تجعلهم قادرين على القيام بمهامهم بنجاح، والتعامل الصحيح مع البيئة، ولا يقتصر دور التدريب في مجال البيئة على تنمية معارف وخدمات واتجاهات ومهارات الأفراد فقط بل يتعداها إلى مرحلة استثمار الطاقات التي يختزنوها ولم تجد طريقها للاستخدام الفعلي بعد، بالإضافة إلى تعديل السلوك وتطوير أساليب الأداء الايجابي نحو البيئة وتحسين فعاليته وذلك من خلال التدريب النظري والعملي.

المطلب الثاني: الإطار القانوني لحماية البيئة في الجزائر والأجهزة المكلفة بذلك

يتمثل الإطار القانونية لحماية البيئية في مجموعة من الرسوم أهمها[1]:

1. الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي: تم تأسيس هذا الرسم بموجب المادة 205 من قانون المالية 2002، ويفرض هذا الرسم على الكميات المنبعثة التي تتجاوز حدود قيم معينة، ويحدد هذا الرسم بالرجوع إلى المعدل الأساسي السنوي الــذي حدد بموجب أحكام المادة 54 من قانون المالية 2000، ومن معامل مشمول بين 1 و5 حسب نسبة تجاوز حدود القيم. بالإضافة إلى هذا الرسم تم تخصص مداخليه على النحو التالي:

- 10 % لفائدة البلديات؛
- 15 % لفائدة الخزينة العمومية؛
- 75 % لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

2. الرسم على النفايات المنزلية(رسم التطهير): يفرض هذا الرسم بصفة عامة على النفايات ذات الاستعمال العائلي، ويحصل كلياً لفائدة البلديات، وقد جاء قانون المالية لسنة 2002 بتعديل للمادة 263 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتم تحديد مبلغه كما يلي:

- مابين 500 دج و1000 دج على كل محل ذي استعمال سكني؛
- مابين 1000 دج و10.000 دج على كل محل ذي استعمال مهني أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه؛
- مابين 5.000 دج و20.000 دج على كل أرض مهيأة للتخييم والمقطورات؛
- مابين 10.000 دج و100.000 دج على كل محل ذي استعمال صناعي أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه، ينتج كمية النفايات تفوق الأصناف المذكورة أعلاه.

وفيما يخص الرسوم المطبقة في كل البلديات يتم بقرار من رئيس المجلس الشعبي البلدي، بناء على مداولة المجلس الشعبي البلدي وبعد استطلاع رأي السلطة الوصية.

3. الرسم على العجلات المطاطية: تم تأسيس هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 2006، وهو رسم على العجلات المطاطية الجديدة، سواء المستوردة من الخارج أو المنتجة محلياً، وهذا بالمبالغ التالية:

- 10 دج للعجلة المستعملة في المركبات الثقيلة؛
- 05 دج لكل عجلة تستعمل في المركبات الخفيفة.

ويتم توزيع حاصل هذا الرسم على النحو الآتي:

- 10 % لصالح الصندوق الوطني للتراث الثقافي؛
- 15 % لصالح الخزينة العمومية؛

[1] محمد مسعودي، الجباية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد الخامس عشر، جامعة أحمد دراية أدرار. الجزائر، جون 2014، ص ص: 66-67.

- 25 % لصالح البلديات؛
- 50 % لصالح الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث (FEDEP).

4. الرسم على الوقود: تم تأسيس هذا الرسم بموجب المادة 38 من قانون المالية 2002، تحدد تعريفته بدينار واحد لكل لتر من البنزين الممتاز والعادي بالرصاص، كما يقتطع الرسم ويحصل كما هو الحال بالنسبة للرسم على المنتوجات البترولية.

5. الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم: تم تأسيس هذا الرسم بموجب المادة 61 من قانون المالية لسنة 2006، وحدد ب 12.500 دج عن كل طن مستورد أو مصنوع داخل التراب الوطني، والتي تنجم عن استعمالها زيوت مستعملة.

وبموجب نفس المادة تم تخصيص حصيلة هذا الرسم كما يلي:

- 15 % لفائدة الخزينة العمومية؛
- 35 % لفائدة البلديات؛
- 75 % لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

أما الأجهزة المكلفة بحماية البيئة فتتمثل في الصندوق الوطني للبيئة والذي أنشأ بموجب قانون المالية سنة 1992 والذي يحدد كيفيات عمله المرسوم التنفيذي رقم 147/98، والـذي يُحصل إيرادات من الغرامات المفروضة على المخالفين للتشريع البيئي.[1]

المطلب الثالث: المعايير الدولية لحماية البيئة

أولاً: دليل المواصفات الدولية (ISO 26000):[2]

1. مفهوم المواصفات الدولية (ISO 26000): هي مواصفة دولية جديدة أطلقتها المنظمة الدولية للمعايير هدفها إعطاء إرشادات حول المسؤولية الاجتماعية ويتم استخدامها من قبل جميع المؤسسات اختلاف أنواعها في كلا القطاعين العام والخاص، وتعمل على مساعدة المؤسسة في دعم جهودهم الرامية للتعاون بأسلوب مسؤول اجتماعياً والذي يتطلبه المجتمع بطريقة متزايدة.

وتوفر منظمة (ISO) قيمة مضافة لكل المبادرات الحالية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، من خلال عرض مجموعة من الإرشادات والتوجهات المتكاملة، ترتكز على اتفاق عالمي بين الخبراء الذين يمثلون أطراف مختلفة من أصحاب المصالح، وتشجع هذه المواصفة أيضاً على الممارسات الجيدة في مجال المسؤولية الاجتماعية في العالم ككل.

وتمثل المواصفة دليلا إرشاديا لتطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية، حيث تهدف إلى دمج ممارسات المسؤولية الاجتماعية ضمن الخطط الإستراتجية والأنظمة والممارسات والعمليات للمؤسسة، وقد مرت المواصفة بمرحلة إعداد طويلة انتهت بإطلاقها في عام 2003.

2. المحاور الأساسية التي تشملها بنود مواصفة المسؤولية الاجتماعية (ISO 26000): يتناول دليل المواصفة الدولية (ISO 26000) سبع مواد أساسية تغطي الفكرة الرئيسية وراء المسؤوليات الاجتماعية، وهذه المواد الأساسية هي:

[1] هاجر عزي، رشيد سالمي، **الجباية البيئية عنصر مفتاحي لحماية البيئية في الجزائر**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد33، 2016، ص: 147.

[2] مقدم وهيبة وبكار بشير، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية من خلال تطبيق المواصفة الدولية إيزو 26000 للمسؤولية الاجتماعية، ص ص14. 16.15.

• **الحوكمة المؤسسية**: تتعلق الحوكمة المؤسسية بالنظام الذي تتخذه المؤسسة في اتخاذ قراراتها وتنفيذ إجراءات لتحقيق أهدافها ويعتبر الأساس في كل مؤسسة لأنه هو الإطار لاتخاذ القرارات.

• **حقوق الإنسان**: تتعلق بالحقوق التي يستحقها جميع البشر بما في ذلك السياسية والمدنية مثل الحق في الحياة والحرية والمساواة، وتلك إشارة إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مثل الحق في العمل والغذاء والصحة والتعليم والضمان الاجتماعي.

• **الممارسات العمالية**: تهدف إلى تحقيق التوافق مع السياسات والإجراءات المتعلقة بالعمل الذي وجدت من أجله المؤسسة، وتتجاوز الممارسات العمالية العلاقة بين المؤسسة وموظفيها، والقضايا المتعلقة التي يتعين النظر فيها تشمل (التوظيف والعلاقات العمالية، ظروف العمل والحماية الاجتماعية، والحوار الاجتماعي، الصحة والسلامة في العمل، والتنمية البشرية والتدريب في مكان العمل).

• **البيئة**: تحتاج المؤسسة إلى أن تبذل جهداً للحد من تأثيرها على البيئة من خلال اعتماد نهج شامل لهذه المشكلة، والنظر في الآثار (المباشرة وغير المباشرة) وأثر قراراتها وأنشطتها على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والصحية والبيئية.

• **ممارسات التشغيل العادلة**: تعود ممارسات التشغيل العادلة إلى السلوك الأخلاقي للمؤسسة ومعاملتها مع المؤسسات الأخرى، وتشير في إطار مفهوم المسؤولية المجتمعية إلى الطريقة التي تستخدمها المؤسسة بعلاقاتها مع المؤسسات الأخرى لتحقيق نتائج إيجابية، و التي تشمل القضايا المتعلقة بقضايا (مكافحة الفساد، المشاركة السياسية المسؤولة، المنافسة العادلة، تعزيز المسؤولية الاجتماعية في سلسلة القيمة واحترام حقوق الملكية).

• **قضايا المستهلك**: المؤسسات التي تقدم المنتجات والخدمات للمستهلكين والعملاء لديهم مسؤوليات تجاههم، وتشمل (مسؤوليات التثقيف حول المنتج، إعطاء معلومات دقيقة، إرشادات الاستخدام المناسب، شفافية المعلومات التسويقية والترويجية المفيدة، الاتفاقيات، وتعزيز التنمية المستدامة، والتصميم والخدمة التي تتيح إمكانية الوصول للجميع).

• **إشراك وتنمية المجتمع**: للمؤسسة علاقة وتأثير على المجتمع الذي تعمل فيه، وينبغي أن تقوم هذه العلاقة على المشاركة المجتمعية للمساهمة في تنميتها، كلا المشاركة المجتمعية والتنمية تعتبر جزء من التنمية المستدامة.

3. أهداف مواصفة المسؤولية الاجتماعية (ISO 26000) في المؤسسة الاقتصادية: تتمثل أهداف مواصفة (ISO 26000) فيما يلي:

• على مستوى أداء المؤسسات اتجاه المجتمع: حيث تتمثل في (مساعدة المؤسسة في مخاطبة مسؤوليتها الاجتماعية واحترام الاختلافات الثقافية الاجتماعية والبيئية والقانونية وظروف التمنية الاقتصادية؛ توفير التوجهات العملية التي تجعل من المسؤولية الاجتماعية قابلة للتطبيق والممارسة العملية وتعزيز مصداقية التقارير المعدة من أجل عرض تقييم ممارسات المسؤولية الاجتماعية؛ التوافق مع الاتفاقات والمبادرات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة؛ نشر الوعي بأهمية المسؤولية الاجتماعية والتحسيس بأهميتها ومكاسبها للمؤسسة؛ العمل المشترك على المستوى الدولي في حقل المسؤولية الاجتماعية وتحيد ممارساتها ليسهل تقييمها بشكل متماثل في الدول المختلفة).

• على مستوى الأداء البيئي والدور التنموي: تتمثل في (جعل الممارسات العملية للمسؤولية الاجتماعية أداة لتحقيق التنمية المستدامة، والحفاظ على الإنسان والحيوان والبيئة، والاعتماد على القوانين المنظمة لذلك مثل حقوق الإنسان وقوانين حماية البيئة؛ اعتبار كل قضايا التنمية كمكون لمواصفة المسؤولية الاجتماعية؛ نشر مفاهيم وممارسات المسؤولية الاجتماعية من خلال دمجها في البرامج التنموية والتعليمية والتثقيفية وبرامج البحث العلمي في الجامعات).

• على مستوى علاقة المؤسسات بأصحاب المصلحة: تتمثل في (تحسين العلاقة بين المؤسسة وباقي أصحاب المصلحة المتعاونين معها، وذلك من خلال حوار مشترك بين الطرفين؛ الالتزام بحقوق كل من العاملين والمستهلكين والموردين، وتحسنها بشكل مستمر، في سبيل أن تتحسن الذهنية اتجاه المؤسسة وتتكاتف جهود كل الأطراف لتحقيق المصلحة العامة؛ عدم إهمال حق المجتمع في استفادته من مزايا تمنحها المؤسسة الاقتصادية الصناعية، مثل عدالة التوظيف ومنح المساعدات والهبات لمنظمات المجتمع المدني، والمساهمة في تحقيق التمنية بكافة أشكالها؛ تحمل تبعات النشاطات الصناعية على البيئة، فإن كانت نشاطات ملوثة يجب التخفيف من حدة التلوث، مع محاولة تجنب كل ما من شأنه أن يؤثر سلباً على البيئة وتفاديه).

ثانياً: مواصفات الإدارة البيئية (ISO 14000):

يعد نظام الإدارة البيئية وفقاً لتعريف اللجنة الفنية 207 (TC,207) التابعة للمنظمة العالمية للتقييس(ISO) على أنه ـ جزء من نظام الإدارة الكلي يتضمن الهيكل التنظيمي، ونشاطات التخطيط، والمسؤوليات والإجراءات والعمليات والموارد لتطوير وتنفيذ وتحقيق والمراجعة والمحافظة على السياسة البيئية.

تعد المواصفات القياسية العالمية (ISO 14000) مواصفة دولية طورتها منظمة التقييس العالمية وفي ضوئها حددت المتطلبات الأساسية لإقامة نظام الإدارة البيئية، وقد اعتمد النص الرسمي لهذه المواصفة بعد نشره عام 1996 لتمكين المنظمة من صياغة السياسة والأهداف مع الأخذ في عين الاعتبار الاهتمام بالمتطلبات القانونية والمعلومات المتعلقة بالجوانب البيئية المهمة، وتطبق هذه المواصفة على أية منظمة تسعى إلى صياغة وتطبيق وتحسين نظام إدارتها والمطابقة الذاتية مع السياسة البيئية المعلنة، وإقامة الدليل على شهادة المطابقة لنظام الإدارة البيئية من قبل جهة خارجية والتقرير والإعلان الذاتي للمطابقة مع المواصفة.

تعرف المواصفة القياسية (ISO 14000) بأنها مجموعة المواصفات الخاصة بكيفية عمل المنظمات في القضاء على التلوث عن طريق وضع نظام رسمي وقاعدة بيانات من أجل متابعة الأداء البيئي، وغاية هذه المواصفة هو تزويد المؤسسات بعناصر نظام إدارة بيئية فاعلة يمكن أن تتعامل مع المتطلبات الإدارية الأخرى للمؤسسة كما تسعى إلى مساعدة المؤسسات في تحقيق التوازن بين أهدافها البيئية والاقتصادية.

يتألف نظام الإدارة البيئية من حلقة التحسين المستمر والتي تمثل متطلبات المواصفة القياسية(ISO 14001) لإصدار سنة 2004 والتي نعرضها في الشكل التالي:

الشكل (II- 1): نموذج نظام الإدارة البيئية وفقاً للمواصفة القياسية (ISO 14001) لإصدار سنة 2004.

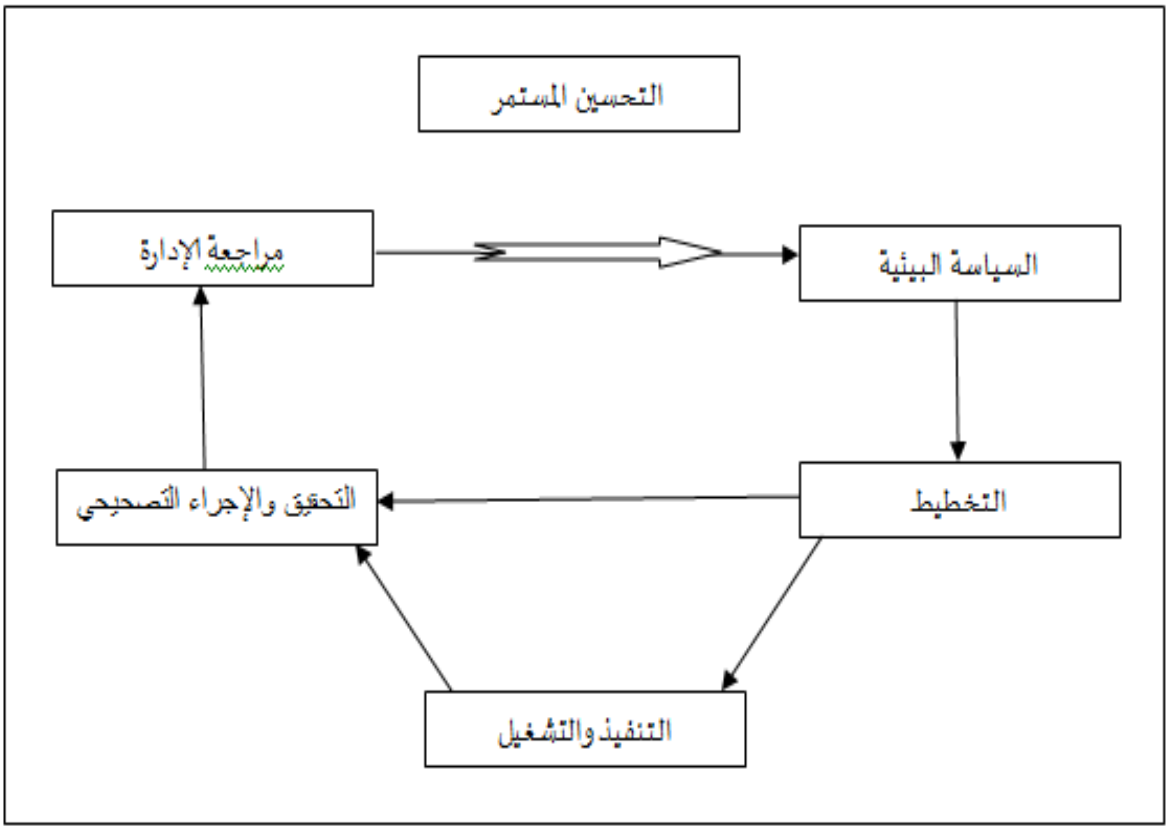

المصدر: محمد عبد الوهاب الغزاوي، أنظمة إدارة الجودة والبيئة ISO 9000، ISO 14000، دار وائل للنشر والتوزيع عمان، 2006، ص:189.

ويعتمد تنفيذ نظام الإدارة البيئية (ISO 14000) بشكل عام على أساليب الإدارة التقليدية، وهي التخطيط ثم التنفيذ من خلال آليات مختلفة لتحقيق أهداف محددة وقابلة للقياس، ثم تقويم الأداء أثناء التنفيذ الذي غالباً ما يصطحبه تصحيح المسار في دائرة مغلقة تعرف بدائرة دمينج (DEMING).

تعمل دائرة (DEMING)على توفير إطار لتطوير نظام الإدارة البيئية، حيث تقوم على فلسفة التحسين المستمر على أساس المنهج التالي:

- **الخطة**: وضع الخطط والعمليات اللازمة لتحقيق النتائج؛
- **العمل**: تنفيذ العمليات؛
- **التطبيق**: تطبيق الإجراءات الضرورية لتحسين النتائج.

ثالثاً: معيار المسائلة الاجتماعية(SA 8000)الصادر عن المنظمة الدولية للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

1. مفهوم معيار المسائلة الاجتماعية (SA 8000): يعتبر معيار المسائلة الاجتماعية (SA 8000) مواصفة من أهم المواصفات التي أصدرتها المنظمة الدولية للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، وهي تتعلق باحترام الحقوق الاجتماعية (حقوق العامل، منع تشغيل الأطفال، منع الإجبار على العمل)، وترتكز على اتفاقيات منظمة العمل الدولية ومعايير (ISO)، وتمنح للمنتجين أو المقاولين، وتغطي معايير هذه المواصفة برنامج الإشراف ومراقبة التميز والأجور، ومنافع وساعات العمل، الصحة والسلامة وحرية التجمع والتفاوض الجماعي وإدارة الأنظمة.

المبحث الثالث: المحاسبة البيئية (الخضراء)

المطلب الأول: مفهوم المحاسبة البيئية

تعد ظاهرة التلوث البيئي من الظواهر التي لاقت اهتماما متزايدا في الآونة الأخيرة، خاصة في ظل التقدم الصناعي الذي يشهده العالم. مما أدى إلى ظهور منظمات وجمعيات تطالب بحماية البيئة وسن قوانين وتشريعات من طرف الدولة لحماية البيئة مما أدى بالمصانع إلى التقيد بقواعد المحافظة على البيئة واهتمام المحاسبين بالبيئة بعد أن ظهرت الجوانب السلبية في استغلالها، إذ تعد المحاسبة الخضراء أداة تمد المستفيدين و متخذي القرارات بمعلومات محاسبية متعلقة بتكاليف البيئية.

أولاً: تعريف المحاسبة البيئية:

- **التعريف الأول:** هي مصطلح يقابله العديد من المرادفات مثل (محاسبة الكلفة الإجمالية، المحاسبة الخضراء أو محاسبة الكلفة التامة)، تلتقي كلها في كونها نشاط خدماتي يتم تطويعه لتعزيز المبادرات والسياسات البيئية، بتضمنها الكلف والمنافع البيئية الناجمة عن ممارسة المؤسسات لأنشطتها خاصة منها تلك الناشطة في صناعات حساسة بيئياً.[1]
- **التعريف الثاني:** تكمن في وضع إطار مقترح لقياس التكاليف البيئية وتعرف بأنها: "مجموع ممارسات تقع في المؤسسة إما على المستوى الوطني أو على مستوى المؤسسة فحسب، تقود إلى فهم وإدارة جيدة للجوانب البيئية وما يتبعها من تكلفة".[2]
- **التعريف الثالث:** هي تحديد وقياس تكاليف الأنشطة البيئية واستخدام تلك المعلومات في صنع قرارات الإدارة البيئية بهدف تخفيض الآثار السلبية للأنشطة والأنظمة البيئية وإزالتها عملا بمبدأ (من يلوث يدفع).[3]

ومما سبق يمكن تعريف المحاسبة البيئية (الخضراء) على أنها مجموعة من الممارسات التي تختص بتحديد وقياس تكاليف البيئية تساعد في صنع قرارات الإدارة البيئية وما يتبعها من تكلفة.

المطلب الثاني: أهداف المحاسبة البيئية ومبررات الاهتمام بها

أولاً: أهداف المحاسبة البيئية: إن تطبيق المحاسبة البيئية لا يعد هدفاً في حد ذاته وإنما وسيلة لتحقيق مجموعة من الأهداف هي على النحو التالي:[4]

- إعداد بيانات عن المبيعات والتكاليف الإجمالية، التي تهدف إلى الحفاظ على البيئة وحمايتها لكل فترة، مالية، مما يؤدي إلى متابعة المؤسسة لتطوير هذه النفقات من فترة إلى أخرى واتخاذ القرارات المناسبة، التي من شأنها أن تحقق فعاليتها؛
- إعداد التقارير عن النفقات البيئية لتوضيح مدى التزام المؤسسات بتطبيق القوانين والتشريعات؛
- توضيح المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسات لضمان الاستمرارية، خاصة في ظل كون هدف تعظيم الرفاهية الاجتماعية وتوفير بيئة نظيفة وخالية من التلوث، أصبح ضماناً لاستمرار ونجاح المؤسسات اقتصاديا؛

---

[1] أحسان ذياب عبد، تحليل التكاليف البيئية في الشركة العامة للإسمنت الشمالية، مجلة الإدارة والإقتصاد، العدد 71، 2008، ص: 29.

[2] Environmental Accounting, Jennifer Oullette, Chemical Marketing Rebort, Vol.250 issue 3,1996, p :19.

[3] خليل إبراهيم رجب، زياد هاشم يحيى، **دور المحاسبة البيئية في إدارة الخطر الناجم عن التلوث البيئي والإفصاح عنها**، المؤتمر العلمي السنوي الدولي 7، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية ،،16- 18 أفريل2007، ص: 07.

[4] أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة البيئية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص ص: 41.42.

• إظهار المنافع والموفورات البيئية التي خصصتها المؤسسة لكل فترة مالية، وقد تتضمن المساحات الخضراء المضافة خلال الفترة أو التخفيض في خسائر وأضرار عناصر التلوث البيئي، تخفيض تكلفة العلاج الطبي، أو زيادة إيرادات وأرباح المؤسسة من تطبيق نظام الإدارة البيئية.

ثانياً: مبررات الاهتمام بالمحاسبة البيئية: لقد تزايد الاتجاه نحو الإفصاح عن الأداء البيئي، وإدخال المحاسبة البيئية ضمن الإطار العام للنظام المحاسبي نتيجة لاهتمام التنظيمات الحكومية والأهلية والهيئات الدولية والمهنية والأكاديمية بالبيئة والتنمية المستدامة. وذلك للاعتبارات التالية[1]:

• أهمية البيئة وضرورة حمايتها وتنميتها من خلال تبني مفهوم التنمية المستدامة، فقد تزايد الاهتمام العالمي بتنمية البيئة، وتمثيل ذلك في إصدار عديد الدول لتشريعات تخص حماية البيئة، وتبني المؤسسات المختلفة لمبادئها، وما نتج عن ذلك من الحاجة لإحداث مجموعة متوازنة من التحولات البيئية في معايير ومحددات التبادل التجاري العالمي، وضرورة تضمين القيم البيئية الحقيقية للموارد في التكلفة؛

• ضرورة قيام المؤسسات بصفة عامة والصناعية خاصة، بإحداث توافق بيئي، والاستجابة لرغبات العملاء من خلال توفير منتجات صديقة للبيئة، مما يساهم في تحسين سمعة المؤسسة، ودعم قدراتها التنافسية في مجال الجودة بصفة عامة، وجودة الأداء البيئي بصفة خاصة؛

• ضرورة تبني المؤسسات لبرامج مختلفة تمكنها من تخفيض ورقابة تكاليف الأداء البيئي، الأمر الذي من شأنه أن يعظم من أهمية المحاسبة البيئية؛

• تزايد الضغوط التي تمارسها العديد من الهيئات المهنية والمنظمات الدولية، بهدف مراعاة المخاطر البيئية، والتأكد على المسؤولية البيئية للمؤسسات الاقتصادية وخاصة منها الصناعية؛

• اهتمام الدراسات النظرية والتطبيقية بالبيئة والمحاسبة عنها، توصلت إلى أن الإنفاق في المجال البيئي يعمل على زيادة أرباح المؤسسات؛

• إن إفصاح المؤسسات الصناعية عن إنجازاتها في مجال حماية البيئة يضفي الثقة والدقة على معلوماتها المحاسبية؛

• حتمية المحاسبة البيئية بموجب القوانين الدولية والمحلية، التي من شأنها حماية البيئة من أضرار عناصر التلوث البيئي.

المطلب الثالث: مستويات تطبيق المحاسبة البيئية

يمكن أن نميز بين مستويين للمحاسبة البيئية، تربط بينهما علاقة تبادل إذ أن كلا منهما يكمل الآخر،هما المحاسبة البيئية على مستوى الدولة، والمحاسبة مستوى المؤسسة أو المشروع.

1. المحاسبة على مستوى على الدولة: إن المحاسبة الوطنية وما تنتجه من مؤشرات محاسبية، في الدخل الوطني والناتج المحلي وكذا الإنفاق العام، تعتبر مقاييس أداء تستخدم محلياً، إقليمياً ودولياً، للحكم على تطور ونمو أداء الدول.

إن ظهور مفهوم التنمية المستدامة الذي يدعو للحفاظ على مصادر رأس المال، بإعتبارها الضمان الوحيد لاستمرار واستدامة معدلات الدخول الحالية للأجيال الحالية منها والمستقبلية، واستجابة لهذه الاحتياجات، فقد أوصت مؤتمرات دولية عدة بضرورة تطبيق نظام المحاسبة البيئية، نذكر منها (مؤتمر قمة الأرض بريو ديجانيرو)،

[1] جميلة الجوزي، أهمية المحاسبة البيئية في استدامة التنمية، ص: 09، تاريخ الاطلاع: 16. 05. 2018 على الموقع : -https://manifest.univ ouargla.dz/index.php/fr.

الذي قام بالعديد من المناقشات وورش العمل والمؤتمرات، لبحث كيفية تطوير نظام المحاسبة الحالية، لضمان الجانب البيئي ومشاكله.

تهدف النظم المحاسبية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- مساعدة الأجهزة المختصة في إعداد الخطط الطويلة الأجل للموارد الطبيعة، التي يتم تنميتها مستقبلاً؛
- توفير البيانات التي تمكن الدولة من أعداد المعلومات الإحصائية عن الموارد البيئية؛
- إعداد تقارير المؤثرات البيئية للمناطق المختلفة بالدولة، واللازمة لتحقيق الرقابة على عناصر تلوث البيئية المختلفة، واتخاذ القرارات الخاصة بتخفيض معدل ذلك التلوث أو الحد منه،
- توفير البيانات المحاسبية العينية والمالية للعمليات والأنشطة البيئية، الأمر الذي يمكن أجهزة الدولة من تحديد الاعتمادات المالية اللازمة لتحقيق الإدارة المثلى للبيئة، والتعبير عن التأثيرات البيئية السلبية منها والإيجابية في شكلها النقدي.

إن الإعلان الذي أصدرته الأمم المتحدة في شهر ديسمبر 1993، أعطى وجها آخر للمحاسبة البيئية، تعرف بالمحاسبة البيئية الاقتصادية المتكاملة، حيث أصبح هناك نظام متكامل للمحاسبة البيئية والاقتصادية يشمل كل الحسابات الوطنية، التي تظهر النشاطات الاقتصادية والحسابات البيئية، بما فيها التدفقات النقدية والمالية، وهي بدورها تظهر العلاقة المتبادلة بين البيئة والاقتصاد.

يتشكل هذا النظام المحاسبي المتكامل من أربع مكونات رئيسية هي كالآتي (حسابات أصول الموارد الطبيعية، حسابات تدفق التلوث والموارد، حسابات الحماية والإنفاق على إدارة الموارد، وتقدير نفقة التدفقات غير التسويقية والمجاميع المعدلة بيئياً)

1.1. حسابات أصول الموارد الطبيعية: تسجل ضمن هذه الحسابات أرصدة الموارد الطبيعية، التي تمكن من رصد ثروة أي بلد، وحساب مؤشراته الاقتصادية مثل: القيمة الإجمالية لرأس المال الطبيعي والتكاليف الاقتصادية لاستنزاف الموارد الطبيعية.

2.1. حسابات تدفق التلوث والموارد: توفر هذه الحسابات معلومات على مستوى الصناعات بشأن استخدام الطاقة والموارد، كمدخلات في العملية الإنتاجية، التي ينتج عنها ملوثات ونفايات صلبة.

3.1. حسابات حماية البيئية والإنفاق على الموارد: تحدد هذه الحسابات النفقات التي تتحملها الصناعة والحكومة والمجتمع لحماية البيئة، وإدارة مواردها، كما يمكن استخدامها في تقييم الأثر البيئي والضرائب البيئية وتأثيرهما في الحد من التلوث.

4.1. تقدير نفقة التدفقات غير التسويقية والمجاميع بيئياً: يناقش هذا المكون حساب مجاميع عديدة في مجال الاقتصاد الكلي، مراعاة لتكاليف الاستنزاف والتدهور، وهناك عدة هيئات تسعى إلى تجريب عملية إعداد بيانات نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة.

2. المحاسبة البيئية على مستوى المؤسسة

اختلفت المفاهيم ضمن هذا المستوى حول وضع إطار متكامل للمحاسبة البيئية، فالبعض يصنفها ضمن ما يعرف بمحاسبة المسؤولية البيئية للمؤسسات، والآخر يصطلح عليها محاسبة التحكم في التلوث.

1.2. المحاسبة عن المسؤولية البيئية للمؤسسة: تغطي هذه المحاسبة محورين أساسين هما: مصلحة المؤسسة ونطاق تأثيرها البيئي الإيجابي على مختلف الأطراف المستفيدة من التقارير والقوائم المالية، تعرف على أنها فرع من

فروع المحاسبة، يهدف لتحديد نتيجة أعمال المؤسسة ومركزها المالي من خلل مدخل بيئي، بإعتبار المؤسسة نظاما مفتوحا، في علاقة مع فئات المجتمع المختلفة وأصحاب المصالح فيه.

تقوم المحاسبية البيئية للمؤسسة على الافتراضات التالية:

- إن المؤسسة لها التزامات اتجاه المجتمع وأصحاب المصالح فيه، الأمر الذي يجعلها مسؤولة عن هذه الالتزامات وعن الوفاء بها؛
- إن الموارد المتاحة للمجتمع نادرة ومحدودة، لذلك يجب استثمارها بفعالية مما يؤدي إلى تحقيق عائد اجتماعي مقبول عن مثل هذه الاستثمارات؛
- من حق المجتمع التعرف والإطلاع على ما تقوم به المؤسسة من أعمال وخاصة في الإطار البيئي، من خلال آلية الإفصاح المحاسبي.

2.2. المحاسبة عن التحكم في التلوث: إن المحاسبة بوصفها نظاما للمعلومات لا تتأثر بالبيئة فقط، لكنها تؤثر فيها أيضا من خلال دورها الفاعل في اتخاذ وتنفيذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية في المجتمع،يتحقق هذا الدور المهم عن طريق توفيرها للمعلومات المحاسبية المتعلقة بالأنشطة البيئية التي تؤديها المؤسسات الاقتصادية والواردة في قوائمها المالية، بوصفها وسيلة المساعدة الرئيسية في وضع الخطط وصنع القرارات، رسم السياسات الهادفة للوقاية والتقليل من التأثيرات البيئية أو الحد منها.

أما الاقتراحات اللازمة لمحاسبة التلوث فهي تتضمن الآتي:

- تعديل نظام الضرائب والسياسات الضريبية، وقانون المؤسسات الصناعية؛
- تكوين نظام للمحاسبة البيئية والاجتماعية في المؤسسات.

خلاصة الفصل:

أصبحت حماية البيئة والمحافظة عليها إحدى أهم سمات النظام الدولي الجديد، حيث تحتل المعايير البيئية موقعا متميزا في الاتفاقيات الدولية المختلفة، وأصبحت مراعاة و تطبيق هذه المعايير من أهم الشروط التصديرية للعديد من الأسواق العالمية، ومع ذلك فإن الكثير من المؤسسات وخاصة في الدول النامية لازلت لا تولي اهتماما كبيرا بنظم الإدارة البيئية وبكل ما يتعلق بحماية البيئة وحماية مواردها.

على الرغم من أن مراعاة الجوانب البيئية من طرف المؤسسة تعد ركيزة أساسية لزيادة قدرتها التنافسية وتعظيم ربحيتها، من خلال ما تسهم به في القضاء على التلوث وتطوير الأداء البيئي، إضافة إلى التقليل من التكلفة وتخفيض معدلات الحوادث، فضلا عن زيادة كفاءة العاملين و رفع مستوى أدائهم، كما أن احترام البيئة والحفاظ عليها يحسن من سمعة المؤسسة وصورتها وزيادة قدرتها على اكتساب أسواق جديدة و مستهلكين جدد.

ومع تزايد حجم النشاطات الاقتصادية عبر العالم، وتزايد الاحتياجات الاستهلاكية النهائية والوسيطية بالتبعية، فقد أصبح العالم يضع مسؤولية كبيرة على المؤسسات فيما يخص حماية البيئة والمحافظة على توازنها وثرواتها، ونتيجة للطبيعة الهيكلية للمؤسسات الاقتصادية وآثارها البيئية الكبيرة، وبالمقابل حساسيتها ومكانتها بالنسبة للاقتصاد العالمي، فإن المؤسسات المتعددة الجنسيات العاملة على مستواها تصنف ضمن أكبر المؤسسات التي تؤثر نشاطاتها الأساسية على توازن النظام البيئي ومحافظته على عناصره الأساسية. وقد حاولنا من خلال هذه الفصل إبراز أهم الآثار الناجمة عن عملية الانتهاك البيئي على الصحة والإنتاج، ومدى تحملها لمسؤولياتها اتجاه هذه الآثار، وقد خرجنا بالنتائج التالية:

- تمثل المسؤولية البيئية عنصرا مهما من عناصر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، وهي تؤسس للتعرف على آثار المؤسسة على النظام البيئي من أجل الحد منها ووضع السياسات والنظم الإستراتيجية الكفيلة بذلك.
- تسمح الطبيعة الهيكلية للمؤسسة الاقتصادية بوجود تأثير كبير لها على البيئة، وهو مايؤدي إلى تصنيف المؤسسة ضمن أكبر المؤسسات تأثيرا على التوازن البيئي، ولذلك فهي تسعى جاهدة لوضع إستراتيجيات منفردة ومتعددة الأطراف من أجل تقليل آثارها البيئية، غير أن الواقع العملي يثبت أنها مازالت بعيدة عن تحمل كافة مسؤولياتها تجاه البيئة العاملة بها.

الفصل الثالث: واقع تبني المسؤولية الاجتماعية في مؤسسة (sonelgaz) مستغانم

الفصل الثالث: واقع تبني المسؤولية الاجتماعية في مؤسسة (sonelgaz) مستغانم

تعد مؤسسة (sonelgaz) ثاني أكبر مؤسسة جزائرية من حيث تعدادها المادي والبشري وهذا بعد مؤسسة سونطراك كما تعتبر من المؤسسات العمومية الإستراتجية التي تعمل على التكيف مع مختلف التطورات الحاصلة في المجال الاقتصادي، وفي إطار هذه التطورات الاقتصادية ومحاولة الجزائر الاندماج في الاقتصاد العالمي عن طريق إتباع مجموعة من السياسات التي تعمل على مساعدتها في تحقيق النموا، عمدت (sonelgaz) على أخذ المبادرة في مجال تحرير قطاع الطاقة وهذا عن طريق وضعها لمجموعة من الإجراءات للتكيف مع تلك التحولات القائمة على عالمية الجودة وعالمية المنافسة ومن أجل الحفاظ على مكانتها داخل المجتمع وعلى البيئة بالدرجة الأولى.

ومع تخلي الحكومات على العديد من الأدوار الاقتصادية والخدماتية وكذا الاجتماعية وفتحها المجال للقطاع الخاص كان لزاماً على مؤسسة (sonelgaz) أن تعمل على وضع مجموعة من المبادئ والالتزامات في المجال الاجتماعي والحفاظ على البيئة وهذا دون التخلي على أهدفها الأخرى مع أن تحقيق الربح ليس من أولوياتها وهذا في إطار مسؤوليتها الاجتماعية والبيئية.

إذ نحاول من خلال هذا الفصل أن نتعرف على مدى تبني مؤسسة (sonelgaz) للمبادئ الأخلاقية والمسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة التي تنشط فيها، وفي هذا الصدد وقع اختيارنا على مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز للغرب مستغانم.

وبناءاً على ما سبق ذكره، قمنا بإجراء دراسة ميدانية لـ(sonelgaz) غرب وحدة مستغانم وللوقوف على مختلف الأدوار التي تلعبها المؤسسة في إطار مسؤوليتها الاجتماعية والبيئة وتحقيق التميز التنظيمي للمؤسسة وفي مجال حفاظ على البيئة.

وبعد الدراسة النظرية للفصلين الأول والثاني والتي من خلالها تم التعرف على مفهوم كل من المسؤولية الاجتماعية والبيئة للمؤسسة وكذا أهم أداوت حماية وترقية البيئة تم تقسيم هذا الفصل الثالث والذي هو بمثابة دراسة ميدانية لـ(sonelgaz) غرب بمستغانم إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: تقديم مؤسسة(sonelgaz)؛

المبحث الثاني: تقديم لفرع مؤسسة (sonelgaz) محل الدراسة؛

المبحث الثالث: مساهمة مسؤولية (sonelgaz) مستغانم الاجتماعية في حماية وترقية البيئة.

المبحث الأول: تقديم مؤسسة (sonelgaz)

تعتبر مؤسسة (sonelgaz) من أقدم المؤسسات القاعدية التي عرفتها الجزائر، فهي مؤسسة عمومية للكهرباء والغاز حيث تقوم بالمساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية والصناعية.

وللتعرف أكثر على هذه المؤسسة سوف نتطرق إلى نشأتها و تطورها و أيضا إلى مهامها وأهدافها.

المطلب الأول: نشأة وتطور مؤسسة(sonelgaz)

عرفت مؤسسة (sonelgaz) عدة تطورات ملحوظة منذ الاستقلال إلي يومنا هذا وفيما يلي نستعرض لمحة تاريخية عن هذه المؤسسة وكذلك أهم مراحل تطورها.

أولاً: لمحة تاريخية عن المؤسسة:

أنشأت المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز بمقتضى الأمر 6959 المنشور في الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ الأول من شهر أوت عام 1996، وحلت محل المؤسسة المسماة كهرباء وغاز الجزائر التي حلت بنفس الأمر؛ وبناء على الطلب المتزايد على خدمات المؤسسة، قامت في سنة 1973 بإعادة تشكيل قواعدها ومنشآتها لتنتقل الطاقة الإنتاجية للمؤسسة من 624 ميغاوات سنة 1996 إلى 1200 ميغاوات سنة 1974، وذلك بفضل المراكز الحرارية المتواجدة في كل من عنابة ووهران، بالإضافة إلى المولدات الغازية الموجودة في العاصمة، تقرت، غرداية، حاسي مسعود وأرزيو.

وفي ظل التطورات الاقتصادية التي شهدتها الساحة خلال الألفية الجديدة، تحولت مؤسسة (sonelgaz) من مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري إلى مؤسسة ذات أسهم، وهذا بمقتضى المرسوم رقم 201 المؤرخ في 22 ذي القعدة 1422 هـ الموافق ل 5 فيفري 2002 م.

وبما أن مؤسسة (sonelgaz) هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري فإن مهامها تتمثل في الإنتاج والنقل وتوزيع الكهرباء والغاز عبر قنوات ولحساب الدولة، كما أن قوانينها الجديدة أيضا أعطت لها إمكانية توسيع نشاطها مجالات أخرى للنهوض بقطاع الطاقة مقدمة لفائدة المؤسسة في مجال تجارة الكهرباء والغاز إلى الخارج.

ثانياً: مراحل تطور مؤسسة (sonelgaz):

يمكن التعرض إلى التطور التاريخي الذي عرفته الشركة الوطنية للكهرباء والغاز من خلال المراحل التالية:

1. مرحلة ما بعد الإستقلال (1962.1969):

تولت مؤسسة الكهرباء والغاز الجزائر (EGA) التي أنشئت سنة 1947 عشية الاستقلال المهام التي موكلة لمؤسسة كهرباء وغاز فرنسا، حيث بقيت مرتبطة بها وبشكل وثيق نظرا لطبيعة المعدات والتجهيزات التي كانت مستعملة، والتي تتطلب تدخل العمال والفنيين الفرنسيين للقيام بعمليات صيانتها، وكذلك لسهولة الاتصال وقرب المسافة بين البلدين (الجزائر وفرنسا).

2. مرحلة التوجه الاشتراكي (1969.1990):

شهدت هذه المرحلة إنشاء المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز (sonelgaz) بموجب الأمر (56/69) المؤرخ في 26 جولية 1996، وذلك بعد ما تم حل مؤسسة كهرباء وغاز الجزائر؛ وعرفت هذه المرحلة إنشاء مجموعة من المؤسسات الوطنية لتكون بمثابة المحرك المتغير الذي عرفته البلاد، وقد أوكلت لمؤسسة (sonelgaz) المهام التالية:

- احتكار كل عمليات إنتاج، نقل وتوزيع الكهرباء ولصالح الدولة؛
- بالإضافة إلى جملة من المهام الفرعية والتي تمثلت أساسا في تسويق غاز البيتان المميع والمنتج من طرف سوناطراك، وبيع وصيانة أدوات العد الموجهة للسوق الوطنية.

2. مرحلة التسعينات:

تميزت هذه المرحلة بظهور مشاكل وصعوبات مالية على المستوى الوطني ، مما عطل وثيرة نمو الاقتصاد الذي تأثر كثيرا بانهيار أسعار البترول سنة 1986، وبدأت تبعا له تطفو على السطح في بداية التسعينيات مما أدى إلى اعتماد سياسة الإصلاحات ألاقتصادية وقد كانت(sonelgaz) من بين المؤسسات التي وجدت نفسها مضطرة إلى اعتماد مخطط التطهير المالي لمواجهة الصعوبات الناشئة.

3. مرحلة ما بعد 2000:

بموجب القرار (195/02) المؤرخ في الفاتح من جوان 2002، تحولت (sonelgaz) إلى شركة ذات آسهم وهو الأمر الذي أعطى دعما ودفعا لعمليتي الإنتاج والتنظيم حيث تتكفل (sonelgaz) بتسيير وتوفير الطاقة الكهربائية وتوزيع الغاز عبر كافة التراب الوطني، وهي تمارس النشاطات والمهام لحساب الدولة.

ثالثاً: تعريف المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز(sonelgaz):

تعتبر المؤسسة الوطنية الكهرباء والغاز من أقدم المؤسسات الوطنية عمرا، تم إنشاؤها في العهد الاستعماري سنة 1947، وذلك تكملة للمنشآت النفطية و البترولية بعد اكتشاف آبار للبترول تحمل كميات كبيرة من الغاز الطبيعي في الصحراء الجزائرية ، وبعد الاستقلال مباشرة ركزت الحكومة الجزائرية اهتمامها لتأميم الاقتصاد الوطني.

وفي سنة 1966 أعلن عن أول عملية تأميم خصت المؤسسات الاقتصادية وقطاع البنوك، ثم انتهت في سنة 1971 بالتأميم الكلي لقطاع النفط ، وكان تاريخ 24 فبراير أهم تاريخ حيث تم تأميم كل الأنابيب ومتعلقات المؤسسة الخاصة بالغاز الطبيعي وتتمثل أعمال المؤسسة في عمليتي توزيع الكهرباء والغاز ، فهي عبارة عن مؤسسة اقتصادية تجارية تقوم بعمليتي البيع والشراء ، وهي مطالبة في إطار برامجها التنموية بإنجاز برامجها القصيرة وطويلة المدى، بغية التكفل بتموين السوق الوطنية بهذا المنتوج.

المطلب الثالث: وظائف المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز (sonelgaz)

من خلال التطورات التي عرفتها مؤسسة (sonelgaz) أصبحت تقوم بمجموعة من الوظائف والمهام ومن خلال المادة (6) من الجريدة الرسمية رقم(54) وفي ديسمبر 1995 وفي إطار الأهداف المسطرة والخدمات العمومية تقوم المؤسسة بمجموعة من الوظائف والمهام؛ ومن أهم وظائف مؤسسة (sonelgaz) نذكر ما يلي:

- ضمان نوعية إنتاج ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية وكذا ضمان توزيع الغاز في إطار احترام شروط الحماية والأمن وبأقل التكاليف؛
- تركيب، تصليح وصيانة وإعادة تجديد مراكز الإنتاج ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية بالإضافة إلى مراكز التوزيع العمومي للغاز؛
- التخطيط ووضع البرامج السنوية وكذا المراكز المعدة لسنوات؛
- ضمان التموين اللازم لتحقيق وتنفيذ البرامج المسطرة؛
- توفير المنشآت الضرورية (التجهيزات، الهياكل البنائية) لضمان سير مهمتها؛
- التحديد والتعريف بالكيفيات والإمكانيات المتعلقة بالتطبيق (التجهيزات والتركيبات الكهربائية الغازية)؛
- ضمان التحكم في السير الحسن للبرامج؛
- ضمان تطبيق التنمية فيما يخص البناء والإصلاح واستغلال الموارد؛

- ضمان التسيير الحسن للموارد البشرية والعتاد اللازم للعمل؛
- ضمان أمن الأشخاص والمواد التي لها علاقة مع نشاط العمل والتوزيع؛

وعموما فإن مؤسسة (sonelgaz) تضمن تحقيق الاستثمارات للمؤسسة والتحكم في الطاقة وهو عامل ضروري للاقتصاد العام وبصفة خاصة الدراسات والرقابة وتحقيق ميزة إستراتيجية في التطور الاقتصادي والصناعي للوطن.

المطلب الثالث: أهداف المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز(sonelgaz)

تسعى مؤسسة (sonelgaz) من خلال الوظائف التي تمارسها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والنتائج ولقد حددت (sonelgaz) مجموعة من الأهداف تسعى إلى بلوغها وهي كما يلي:

- التحكم مع الاستعمال الأمثل للوسائل والتقنيات بنفس الترقية والتحسن الدائم لصورة علامتها؛
- توصيل التكامل الوطني بتقوية الدعم للقواعد الصناعية وتنويع منتجاتها؛
- المشاركة في الإنجازات الصناعية والتجارية في الخارج حتى تكون بأقرب من الزبون النهائي؛
- استقلالية التسيير وإدخال قواعد ذات طابع تجاري؛

وعموما فإن هدفها هو أن تصبح أكثر تنافسية والتمكن من مواجهة المنافسة المحتملة في المستقبل حيث تعتبر مؤسسة (sonelgaz) من أحسن خمس مؤسسات الكهرباء والغاز في حوض البحر الأبيض المتوسط ومن أهداف مؤسسة (sonelgaz) ذات الأسهم نجد:

- إنتاج الكهرباء سواء في الجزائر أو في الخارج ونقلها وتوزيعها و تسويقها؛
- توزيع الغاز عن طريق القنوات سواء في الجزائر أو في الخارج وتسويقه؛
- إنشاء فروع وأخذ مساهمات وحيازة كل حقيبة أسهم وغيرها من القيم المنقولة في كل مؤسسة موجودة أو يتم إنجازها في الجزائر أو في الخارج؛
- تطوير كل نشاط له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالصناعات الكهربائية والغازية وكل نشاط يمكن أن تترتب عنه فائدة (sonelgaz) (ش.ذ.أ).

وبصفة عامة كل عملية مهما كانت طبيعية ترتبط بصفة مباشرة أو غير مباشرة بهدف المؤسسة لا سيما البحث عن المحروقات واكتشافها وإنتاجها وتوزيعها.

المبحث الثاني: تقديم لفرع مؤسسة (sonelgaz) محل الدراسة

مؤسسة (sonelgaz) مستغانم مكلفة و في نطاق اختصاصاتها بتوزيع الطاقة الكهربائية والغاز وكذلك تلبية حاجيات الزبائن من حيث التكلفة وجودة الخدمات.

المطلب الأول: :تقديم مؤسسة (sonelgaz) للغرب بمستغانم وهيكلها التنظيمي

من وظائف مؤسسة(sonelgaz) ومع أن موقع دراستنا تمحور في مؤسسة (sonelgaz) غرب مستغانم، حيث يمكن تعريفها وتقديمها كما يلي:

أولاً: تقديم مؤسسة (sonelgaz) مستغانم

يمكن التعريف بمؤسسة (sonelgaz) مستغانم من خلال الاختصاصات التي تقوم بها ونذكر من بينها ما يلي:

- ضمان نوعية واستمرارية الخدمة؛
- استغلال وصيانة شبكة توزيع الكهرباء والغاز؛

- تطوير شبكات الكهرباء والغاز التي تدكن من تزويد زبائن جدد؛
- ضمان أمن وفعالية هذه الشبكات؛
- ضمان التوازن بين الطلب والعرض في مجال الطاقة؛
- تسويق الكهرباء والغاز.

إن مؤسسة (sonelgaz) مستغانم مكونة ومقسمة إلى عدة أقسام ومستويات مختلفة وفق الشكل الذي يتم توضيحه لاحقا.

لقد تم إنشاء مؤسسة (sonelgaz) بالغرب بعد تطبيق وضعيات القانون رقم (01/02) والمؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1422هـ والموافق لـ2002/02/05 المتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بالغرب؛ كما أن التحولات التي جاء بها القانون السالف الذكر مكنت من تحويل مؤسسة (sonelgaz) إلى مجمع يتكون من عدة مؤسسات من بينها مديرية التوزيع بمستغانم وهذه الأخيرة تتكون من عدة أقسام ومصالح.

ثانياً: الهيكل التنظيمي لمؤسسة (sonelgaz) للغرب بمستغانم

إن مؤسسة(sonelgaz) هي مؤسسة تقوم بعدة وظائف ومهام، بدورها تنقسم إلى عدة أقسام أو مستويات والشكل الموالي يوضح ذلك

الشكل (III- 1): الهيكل التنظيمي لمؤسسة (sonelgaz) للغرب بمستغانم

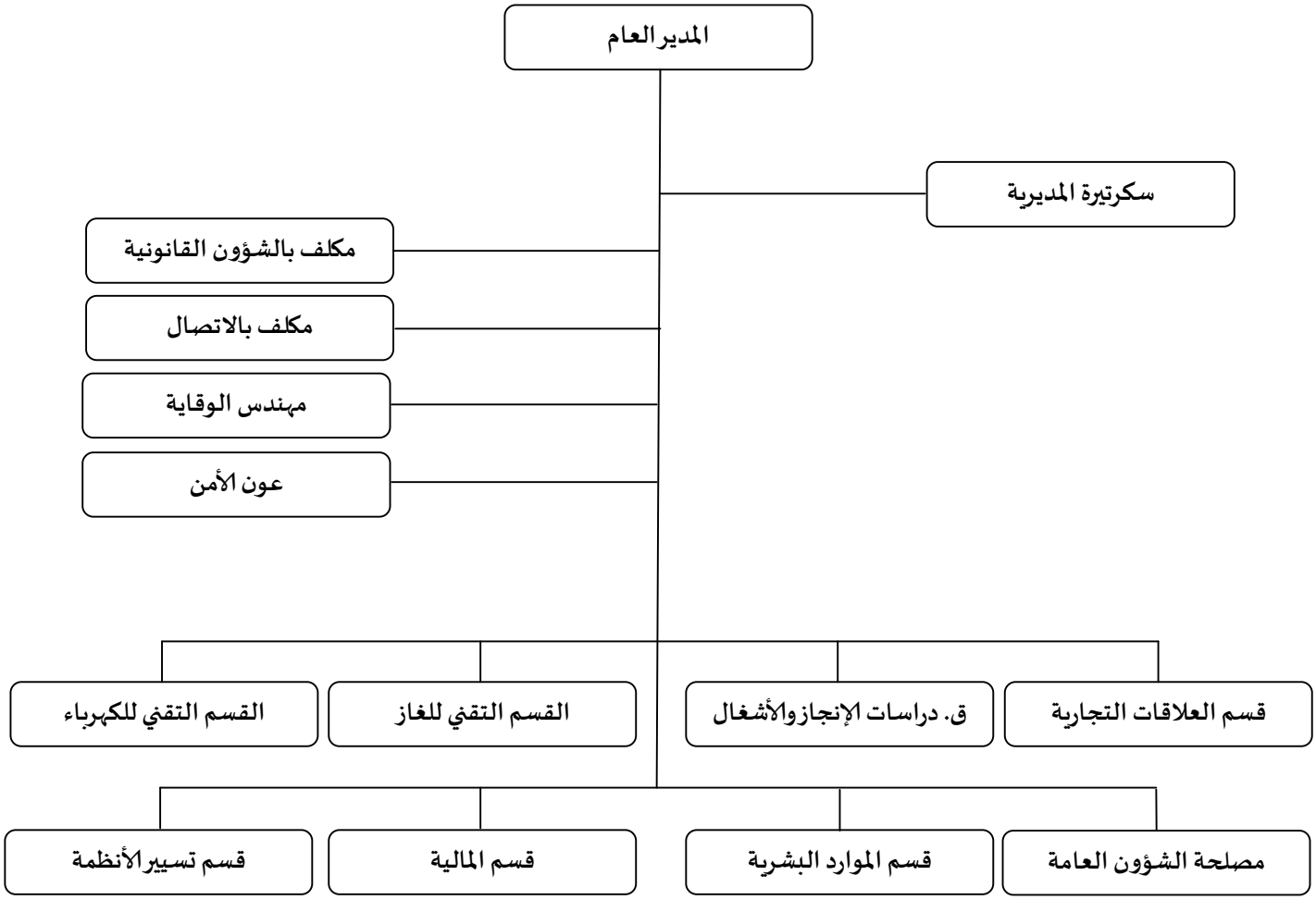

المصدر: Décision n°730/DG du 21 juin 2005 portant organisation de la DGDO

المطلب الثالث: الوظائف الأساسية لمؤسسة (sonelgaz)

للمؤسسة وظيفتين أساسيتين هما (التموين بالكهرباء والغاز) وهما كما يلي:

1. التموين بالكهرباء:

يقوم الزبون بإيداع طلب لدى مصلحة توزيع الكهرباء والغاز (sonelgaz) مع مخطط يوضح فيه المسافة بين نقطة الربط والمنزل بالإضافة إلى وصل الكهرباء والغاز لجاره بعدها تقوم المصلحة بتسجيل الطلب ثم تقوم بإرسال تقنيين إلى عين المكان لدراسته من كل الجوانب وتحديد التكاليف التي تقدم للزبون ليقوم بالدفع.

وبعدها تعمل المؤسسة مؤسسة (sonelgaz) على توكل مقاول للقيام بالأشغال وتبقى المصالح تراقب الأعمال وبعد الانتهاء تقوم بالتأكد من العمل ثم تقوم بعملية الوصل.

2. التموين بالغاز:

ونفس الشيء بالنسبة للغاز إلا إن العملية بالنسبة للغاز تكون مدققة لخطورة هذه المادة حيث تقوم بفحص الأنابيب للتأكد من صحتها قبل التموين. حيث أنّ هذه الأعمال يقوم بها مقاولون حيث تعرض المؤسسة المشروع في شكل مناقصة مفتوحة ليقوم هؤلاء بإيداع عروضهم وتقوم المؤسسة باختيار أفضل عرض.

بالإضافة إلى الوظيفتين السابقتين، تعطي المؤسسة اهتماما كبيرا للموارد البشرية، حيث تقوم المؤسسة في كل سنة بإشعار مصالحها بتحديد احتياجاتها التدريبية بعد تحديد الاحتياجات تقوم المؤسسة بإرسالهم إلى مدارس خاصة لتكوينهم حيث يتم إعطاء العامل هناك دروس تطبيقية وكذلك دروس في شكل أقراص مضغوطة وكتب أي أن العملية التدريبية موكلة لمؤسسات خاصة.

المبحث الثالث : مساهمة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة في حماية وترقية البيئة

بعد ما تم التعرف على المؤسسة محل الدراسة في المبحث الأول والثاني، يتناول المبحث الثالث تحديد الإطار المنهجي للدراسة وكذلك التحليل الوصفي لنتائج الاستبيان، اعتمادا على النسب المؤوية والتكرارات النسبية إضافة للمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لكل العبارات مع محاولة إيجاد مدى مساهمة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة في حماية وترقية البيئة.

المطلب الأول: وصف مجتمع وعينة الدراسة مع تحديد طرق جمع البيانات

يتناول هذا المطلب وصف مجتمع وعينة الدراسة ومراحلها والأداة المستخدمة، مع التأكد من صدق وثبات أداة الدراسة وتحديد مختلف الطرق الإحصائية التي تم الاعتماد عليها في التحليل الإحصائي للبيانات.

أولاً: تحديد مجتمع وعينة الدراسة

يتم تحديد مجتمع وعينة الدراسة في إجراء أية دراسة ميدانية إحصائية وهذا كأول خطوة من أجل تحديد وجهة هذه الأخيرة، وهو ما سنتطرق له كما يلي:

1. مجتمع الدراسة: يعرف على أنه "مجموعة محددة من الأشخاص أو المؤسسات أو الأسواق التجارية أو الطلاب أو غيرها التي لها بعض الخصائص المشتركة[1]"، ومع أنه هو عبارة عن مجموع الأفراد المكونين لمشكلة الدراسة وبالاعتماد على مضمون الإشكالية فإن مجتمع الدراسة يتمثل في جميع عمال المؤسسة الدائمين والبالغ عددهم عامل موزعين في المؤسسة حسب احتياجات كل قسم من أقسام المديرية.

[1] شفيق العتوم، طرق الإحصاء باستخدام spss، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن 2015، ص: 22.

2. عينة الدراسة: هي عبارة أحد أجزاء مجتمع الدراسة والتي تشترك معه في نفس الخصائص وتعرف بأنها:"مجموعة مصغرة وجزئية من مجتمع الدراسة ويعتمد عليها لتجميع البيانات[1]" ولقد تم اختيار عينة عشوائية قدرها (50) فرد عامل في المؤسسة محل الدراسة (مؤسسة sonelgaz مستغانم)، مقسمة حسب مصالح المؤسسة والبالغ عددهم (453) عامل مع توزيع (46) استمارة، حيث استرجعت منها (36)، وتم حذف الغير قابلة للدراسة بسبب غموضها وعدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي مع أخرى لم تسترجع كما هو موضح في الجدول:

الجدول (III- 1): توزيع الاستبيانات واسترجاعها

الاستبيانات	عدد الاستبيانات الموزعة		عدد الاستبيانات المسترجعة		العدد الصالح للدراسة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
المجموع الكلي	46	100	36	78.26	34	73.91

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان.

ثانياً: طرق جمع البيانات

تم جمع بيانات الدراسة اعتمادا على مجموعة من الطرق والأدوات لجمع البيانات مجتمعية في:

1. أداة الدراسة: اعتمدت هذه الدراسة على الاستبيان كأداة "أداة لفظية بسيطة الهدف منها معرفة اتجاه المستجوبين نحو موضوع معين[2]"، ويعتبر الاستبيان الوسيلة الوحيدة التي تخدم هذه العملية، واللازمة لجمع المعلومات من جهة أخرى، وبالتالي محاولة الوصول إلى الحقائق التي مرت بها هذه العملية للوصول إلى الاستبيان الأخير الموضح في الملحق رقم (01).

ولقد تم الإعتماد على الدراسات السابقة والكتب المتعلقة بالتخصص لصياغة محاور وفقرات الاستبيان حتى تتوافق مع إشكالية وفروض الدراسة سواء تعلق الأمر بمتغير إدارة المعرفة أو الأداء،لنتمكن من إجراء الدراسة والقيام بإختبار الفرضيات؛ ولقد تم عرض الاستبيان على مجموعة معتبرة من الأساتذة الجامعيين وطلبت الدكتورة حيث تم إجراء مجموعة من التغييرات (حذف وزيادة، وتغيير في صياغة العبارات وكذا تصحيح الأخطاء) ليصل إلى الصورة النهائية، والتي تضمن بها التالي:

المحور الأول: والذي شمل المتغيرات الديمغرافية لعينة الدراسة (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الوظيفية، الخبرة المهنية) من أجل وصف العينة المدروسة؛

المحور الثاني: فتمثل في عناصر المسؤولية الاجتماعية، والتي شملت (03) محاور فرعية (المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع (من01 إلى03)، المسؤولية الاجتماعية اتجاه الزبائن (من 04 إلى 07)، المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة (من 08 إلى 14)، مجموع فقرات (14) فقرة.

2. مقياس الدراسة: وبغرض التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات تم اللجوء إلى تفريغ إجابات أفراد العينة الموجودة في الاستبانة وفق مقياس ليكرت ذو الخمس درجات الذي أعتمد للدراسة كما هو موضح في الجدول(02) التالي:

الجدول (III- 2): مقياس ليكرت الخماسي

التقييم	أتفق تماماً	أتفق	محايد	لا أتفق	لا أتفق تماماً
الدرجة	05	04	03	02	01

المصدر: من إعداد الطالب بناء على دراسات سابقة.

[1] عادل مرابطي، عائشة نحوي، العينة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد الرابع، 2009، ص : 96.

[2] زياد بن علي بن محمود الجرجاوي، القواعد المنهجية التربوية لبناء الاستبيان، مطبعة أبناء الجراح، فلسطين، الطبعة الثانية، 2002، ص: 16.

كما قسم مقياس ليكرت الخماسي حسب تحديد المدى والمجالات، طول الفئة = 5- 3/1 =1.33 وعليه يتم تحديد درجة الموافقة (منخفض، متوسط، مرتفع) موضحة في الجدول(**III- 3**) كما يلي:

الجدول (III- 3): درجة الأهمية بالنسبة للفقرات

المجال	مستوى الأهمية
[1 - 2.33]	منخفض
[2.34 - 3.66]	متوسط
[3.67 - 5]	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالب بناء على دراسات سابقة.

3. صدق الأداة: يعتبر صدق الأداة (الاستبيان) مهم جداً في أي دراسة يجب القيام بها ويعرف بأنه "قدرة أداة القياس على قياس ما هو مطلوب قياسه[1]"، وهو ما سنقوم به في الدراسة كما يلي:

3 . 1. صدق المحكمين (الصدق الظاهري): هو عملية عرض الاستبانة الأولية على مجموعة من الأستاذة وطلبة الدكتورة وأهل الاختصاص، من أجل الأخذ بآراءهم وملاحظاتهم وتصحيح الأخطاء.

3 . 2. ثبات أداة الدراسة: نجد أن من أهم المقاييس والطرق التي يمكن أن يقاس بها ثبات أداة الدراسة هو مقياس ألفاكرونباخ (**Cronbach's Alpha**)، ومعنى ثبات أداة الدراسة إعطاء نفس النتائج عند إعادة تطبيق الاستبانة على نفس العينة وفي نفس الظروف، ولتحقق من ثبات أداة الدراسة استخدمنا معادلة ألفاكرونباخ، حيث تعتبر القيمة (Alpha>0.60) مقبولة في العلوم الإنسانية والجدول (**III- 4**) يبين ثبات الاتساق الداخلي:

الجدول (III- 4): معامل الثبات (ألفاكرونباخ)

عدد الفقرات	قيمة ألفاكرونباخ الكلية
14 فقرة	0.694

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الإستبيان و(SPSS 20).

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن قيمة معامل الثبات الكلي ألفاكرونباخ بلغت (0.694)، وهو معامل جيد باعتباره أكبر من القيمة الطبيعية في العلوم الإنسانية (0.60)، مما يدل على أن الاستبانة مقبولة.

3 .3. اختبار التوزيع الطبيعي: تم اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف-سمرنونت)، لمعرفة ما إذا البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، وذلك لتحديد الاختبارات الإحصائية المناسبة لكل حالة (اختبارات معلمية- اختبارات لا معلمية) لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا، حيث يتبن أن قيمة مستوى المعنوية لكل من مقاييس الدراسة أكبر من 0.05، هذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية هذا ما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول (III- 5): اختبار التوزيع الطبيعي

اختبار التوزيع الطبيعي	قيمة الاختبار	مستوى المعنوية
الدرجة الكلية لجميع فقرات الدراسة	0.545	0.928

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج Spss.

[1] مقدم وهيبة، تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية دراسة تطبيقية على عينة من المؤسسات الغرب الجزائري، أطروحة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة وهران 2014/2013، ص: 280.

ثالثاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات: لغرض التحقق من صحة فرضيات الدراسة تم استخدام بعض الأدوات الإحصائية، وذلك عن طريق استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS ذو الإصدار 20)، وبالتفصيل (المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، التكرارات والنسب المئوية، اختبار التوزيع الطبيعي واختبار T Test للعينة الإحصائية، اختبار ألف كرونباخ واختبار الانحدار البسيط).

المطلب الثاني: وصف خصائص عينة الدراسة إحصائياً

لمعرفة الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة تضمن المحور الأول من الاستبيان على المعلومات التعريفية التالية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الوظيفة، الخبرة المهنية) وهي أهم خصائص عينة الدراسة؛ وسيتم التطرق لهذا بالتحليل والتمثيل البياني لمختلف الخصائص المتعلقة بعينة الدراسة وبالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss 20)، والجدول **(III- 6)** يبين مختلف المعلومات التعريفية والخصائص وكل ما يتعلق بال(الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الوظيفة، الخبرة المهنية) لعينة الدراسة كما يلي:

الجدول (III- 6): الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة

الخصائص			التكرار
1	الجنس	ذكر	14
		أنثى	20
المجموع الكلي			34
2	العمر	أقل من 30 سنة	2
		من 30 إلى 40 سنة	8
		40 سنة فما فوق	24
المجموع الكلي			34
3	المؤهل العلمي	تكوين مهني	4
		ثانوي	0
		شهادة جامعية	26
		غير ذلك	4
المجموع الكلي			34
4	الوظيفة	إطار	21
		عون تحكم	8
		عون تنفيذي	5
المجموع الكلي			34
5	الخبرة المهنية	أقل من 05 سنوات	1
		من 05 إلى 10 سنوات	11
		10 سنوات فأكثر	22
المجموع الكلي			34

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان.

1. الجنس: يبين الجدول **(III- 7)** خصائص عينة الدراسة حسب الجنس:

الجدول (III- 7): توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس/أفراد العينة	التكرار	النسبة %
ذكر	14	41.2
أنثى	20	58.8
المجموع الكلي	34	100.0

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان و(SPSS 20).

نلاحظ من خلال الجدول(III- 7) ونتائج الاستبيان ومخرجات spss 20 أن ما نسبته 41.2 % ذكور و58.8 % إناث مما يدل على أن مؤسسة (sonelgaz) تعتمد على نسبة الإناث أكثر من نسبة الذكور، وهذا ما يدل على أهمية ومكانة العنصر النسوي في وقتنا الحاضر وحتى في المناصب الحساسة التي لها أثر كبير على قيام المؤسسة وتحقيق الغرض من إنشائها، وحتى تتمكن من مواكبة التغيرات والاستعداد لأي طارئ؛ الملحق(02).

2. العمر: يبين الجدول (III- 8) خصائص عينة الدراسة حسب السن حيث تم توزيعها على ثلاث فئات:

الجدول (III- 8): توزيع عينة الدراسة حسب العمر

العمر/أفراد العينة	التكرار	النسبة %
أقل من 30 سنة	2	5.9
من 30 إلى 40 سنة	8	23.5
40 سنة فأكثر	24	70.6
المجموع الكلي	34	100.0

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان و(SPSS 20).

نلاحظ من خلال الجدول (III- 8) ونتائج الاستبيان ومخرجات (spss 20) على أن نسبة 40 سنة فأكثر هي أعلى نسبة والمقدرة ب 70.6 % وهذا يدل على أن المؤسسة تعتمد على هذه الفئة التي تمتاز بالخبرة والنشاط والقدرة على تأدية المهام خلال هذه الفترة من العمر، في حين أن ما نسبته 23.5 % تمثل أفراد أعمارهم ما بين 30 و40 سنة، وقد جاء في الأخير ما نسبته 5.9 % وهي تمثل الفئة العمرية التي هي أقل من 30 سنة والتي تمثل العنصر الشبابي الذي يتواجد بنسبة أقل؛ الملحق (02).

3. المؤهل العلمي: يبين الجدول (III- 9) خصائص عينة الدراسة من خلال المؤهل العلمي:

الجدول (III- 9): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي/أفراد العينة	التكرار	النسبة %
تكوين مهني	4	11.8
ثانوي	0	0
شهادة جامعية	26	76.5
غير ذلك	4	11.8
المجموع الكلي	34	100.0

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان و(SPSS 20).

من خلال معطيات الجدول ونتائج الاستبيان ومخرجات (spss 20) نلاحظ أن ما نسبته 76.5 % لديهم مستوى جامعي، وهو ما يدل على أن مؤسسة(sonelgaz) تحتوي على عدد معتبر به من الأفراد ذوي الكفاءة العالية

والمستوى العلمي لتحقيق أفضل أداء للمؤسسة، وهذا لمواكبة التطورات ومواجهة التقنيات والطرق الحديث في التسيير، في حين نلاحظ تساوي ما بين الأفراد ذوي التكوين المهني وغير ذلك من الشهادات العلمية وبنسبة 11.8 % وهو ما يدل على أن المؤسسة تعتمد على نوع آخر من الأفراد ذوي المؤهل العلمي غير الشهادات الجامعية، وهذا سواء في مهامها الداخلية أو الخارجية؛ الملحق (02).

4. **الوظيفة:** يبين الجدول التالي وظائف عينة الدراسة وهي كما يلي:

الجدول (III- 10): توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة

المستوى التعليمي/ أفراد العينة	التكرار	النسبة %
إطار	21	61.8
عون تحكم	8	23.5
عون تنفيذي	5	14.7
المجموع الكلي	34	100.0

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان و(SPSS 20).

من خلال معطيات الجدول(III- 10) ونتائج الاستبيان ومخرجات (spss 20) نلاحظ ما نسبته 61.8 % من عينة الدراسة هم إطارات المؤسسة وفي المرتب الأولى، وهو ما يجب التأكيد عليه وما يجب أن يكون من توافق بين الإطارات والمناصب الحساسة التي يشغلها كل فرد داخل المؤسسة، ومن جهة أخرى جاء في المرتبة الثانية ما نسبته 23.5 % من عينة الدراسة وهم أعوان تحكم، وما نسبته 15.7 % من عينة الدراسة كانت للأعوان التنفيذيين داخل المؤسسة، حيث جاء ترتيبهم في المرتبة الأخيرة من عينة الدراسة؛ الملحق رقم (02).

5. **الخبرة المهنية:** يبين الجدول التالي الخبرة المهنية لأفراد عينة الدراسة وكما هو موضح:

الجدول (III- 11): توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

المستوى التعلمي/ أفراد العينة	التكرار	النسبة %
أقل من 05 سنوات	1	2.9
من 05 إلى 10 سنوات	11	32.4
10 سنوات فأكثر	22	64.7
المجموع الكلي	34	100

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان و(SPSS 20).

يتبين لنا ومن خلال نتائج الاستبيان ومخرجات (spss 20) أن أكبر نسبة لعينة الدراسة كانت تتراوح عدد سنوات الخبرة من 10 سنوات فأكثر، وهذا بنسبة 64.7 % في المرتبة الأولى، في حين جاء في المرتبة الثانية ما نسبته 32.4 % للعينة الدراسة التي مابين 05 و10 سنوات، بينما بلغت نسبة الفئة التي هي أقل سنوات الخبرة نسبة 2.9 % وفي المركز الأخير، وهي تمثل فئة العمال الجدد الأقل من 05 سنوات عمل، ومن خلال كل هذا نلاحظ أنه يساهم في استقرار المؤسسة وتحقيق البقاء والنمو على المدى الطويل؛ الملحق رقم (02).

المطلب الثالث: تحليل واختبار الفرضيات المتعلقة بآراء العينة حول مساهمة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة في حماية وترقية البيئة من وجهة نظر المستخدمين في المؤسسة المدروسة

أولاً: التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة على متغيرات الدراسة: حيث وزعت المتغيرات الخاصة بهذا المحور على ثلاثة محاور فرعية هي:

1. المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع من (3.1)؛
2. المسؤولية الاجتماعية تجاه الزبائن من (7.4)؛
3. المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة من (14.7).

وكانت نتائج التحليل على النحو التالي:

الجدول (III- 12): نتائج التحليل الإحصائي (الموسطات الحسابية والانحراف المعياري)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية	الترتيب
أولاً: المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع					
1	تتوافق رسالة المؤسسة وأهدافها مع أهداف وقيم المجتمع؛	3.6176	.69695	متوسط	7
2	تساهم المؤسسة بالتقليل من مشكلة البطالة بالمجتمع؛	4.1176	.87956	مرتفع	4
3	تساعد المؤسسة في انجاز المشاريع الأساسية للمجتمع وتقديم أسعار مدعومة للزبائن؛	4.2353	.85489	مرتفع	2
ثانيا: المسؤولية الاجتماعية تجاه الزبائن					
4	تهتم المؤسسة بشكاوي الزبائن والعمل على حلها بصورة عاجلة؛	4.4706	.66220	مرتفع	1
5	وضوح الشروط التي تحدد طبيعة العلاقة مابين المؤسسة والزبائن؛	4.1765	.86936	مرتفع	4
6	تلتزم المؤسسة بتنفيذ الاتفاقيات المبرمة مع الزبائن وبالوقت المناسب؛	3.6765	.91189	مرتفع	6
7	تهتم المؤسسة بإقامة علاقات طيبة مع الزبائن؛	4.1176	.53737	مرتفع	3
ثالثا: المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة					
8	تتبع المؤسسة أساليب حديثة في تصميم المنتجات	3.1765	1.16698	متوسط	12

	بطريقة تساهم في تقليل النفايات؛				
9	تعد حماية البيئة من أهم مرتكزات قيم الإدارة وثقافة المؤسسة بشكل عام؛	3.3824	.95393	متوسط	9
10	تساهم المؤسسة مع الجهات ذات العلاقة في المحافظة على نظافة البيئة؛	3.6765	1.03633	مرتفع	6
11	تستخدم المؤسسة تقنيات حديثة لتجنب مسببات تلوث التربة والماء والهواء؛	3.4412	.99060	متوسط	8
12	لدى المؤسسة خطة للطوارئ في حال حدوث كوارث بيئية.	3.8235	1.21781	مرتفع	5
13	تدفع المؤسسة ضرائب بيئية	3.3235	.94454	متوسط	10
14	لدى المؤسسة شروط بيئية إلزامية بالنسبة للمواد المستعملة في الإنتاج	3.2941	1.16851	متوسط	11
المجموع الكلي		**3.7521**	**092078**	مرتفع	

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان و(SPSS 20).

1. التحليل الوصفي للمسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع:

بينت نتائج عينة الدراسة أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة اتجاه المجتمع، على وجود حالة الاتفاق المتدني بين إجابات أفراد العينة، ولوحظ أن جميع المتوسطات الحسابية بالكد تتجاوز الوسط الحسابي النظري، حيث بلغ (3.6176) كأدنى قيمة له، و(4.2353) كأعلى قيمة، وبانحراف معياري لا يتجاوز (0.85489)، و(0.87956) على التوالي، وهذا يدل على أن أفراد العينة المبحوثة يرون أن مسؤولية المؤسسة الاجتماعية اتجاه المجتمع مؤكدة وبصفة مرتفعة ومع وجود اتفاق تام لإجابات أفراد عينة الدراسة، مما يفسر على أن للمؤسسة دور اتجاه المجتمع.

2. التحليل الوصفي للمسؤولية الاجتماعية اتجاه الزبائن:

توصلت نتائج التحليل الوصفي لفقرات المسؤولية الاجتماعية اتجاه الزبائن كما هي موضح في الجدول أعلاه وجود اتفاق حول الفقرات، ذلك أن الوسط الحسابي لجميع الفقرات يفوق الوسط الحسابي النظري، وقد بلغ (3.6765) للفقرة (6)، كأدنى قيمة له، وبانحراف معياري(0.91189)، وبلغت أعلى قيمة للمتوسط الحسابي (4.4706)، وبانحراف معياري (0.66220)، للفقرة (4)، وهذا يدل على وجود اتفاق تام لإجابات أفراد عينة الدراسة على أن المؤسسة تقدم للزبائن خدمات تراها متميزة حيث تهتم بشكاوي الزبائن، وتقديم خدمات في الوقت المحدد، وتهتم بإقامة علاقات طيبة مع الزبائن، مما يعنى أن المؤسسة (مؤسسة sonelgaz مستغانم) لها مسؤولية اجتماعية اتجاه زبائنها.

3. التحليل الوصفي للمسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة:

توصلت نتائج التحليل الوصفي لفقرات المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة كما هي موضح في الجدول أعلاه وجود اتفاق حول الفقرات، ذلك إن الوسط الحسابي لجميع الفقرات يفوق الوسط الحسابي النظري في أغلب، وقد

بلغ (3.1765) للفقرة (8)، كأدنى قيمة له، وبانحراف معياري(1.16698)، وبلغت أعلى قيمة للمتوسط الحسابي (3.8235)، وبانحراف معياري (1.21781)، للفقرة (12)، وهذا يدل على وجود اتفاق تام لإجابات أفراد عينة الدراسة على أن المؤسسة لها مسؤولية كبيرة تجاه البيئة، من خلال استخدام تقنيات حديثة غير ملوثة للماء والهواء والتربة، إلا أن المؤسسة حسب المبحوثين لا تملك خطة للطوارئ في حالة كوارث الطبيعية، يمكن رد ذلك إن مثل هذه الخطط تعد على مستوى مديرية العامة الرئيسية للمؤسسة في الجزائر العاصمة.

ثانياً: كشف ما إن كانت هناك علاقة مابين مسؤولية sonelgaz الاجتماعية بمستغانم والبيئة

اختبار فرضيات الدراسة

سيتم اختبار فرضيات الدراسة كما يلي:

1. اختبار الفرضيات الرئيسية

سيتم اختبار هذه الفرضية الرئيسية من خلال اختبار كل متغير من متغيرات الدراسة، حيث استخدمنا (T) للعينة الواحدة (One Sample T Test)، حيث تمثل قاعدة القرار لقبول أو رفض فرضيات الدراسة فيما يلي:

- إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر من (T) الجدولية والتي تساوي 1.697، والمتوسط المحسوب من بيانات العينة أكبر من المتوسط الفرضي (3)، ومستوى المعنوية أقل من أو يساوي 0.05، فإننا نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل.
- إذا كانت قيمة (T) المحسوبة أقل من (T) الجدولية والتي تساوي 1.697، والمتوسط المحسوب من بيانات العينة أقل من المتوسط الفرضي (3)، ومستوى المعنوية أكبر من أو يساوي 0.05، فإننا نقبل الفرض العدمي ونرفض الفرض البديل.

وكانت الفرضية الرئيسة الأولى على النحو التالي:

" يساهم التزام مؤسسة (sonelgaz) بتطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية في تحسين علاقتها بالبيئة "

الجدول (III- 13): نتائج اختبار(T) لمدى مساهمة برامج المسؤولية الاجتماعية لمؤسسة (sonelgaz) في تحسين علاقتها بالبيئة

الفقرة	المتوسط الحسابي	قيمة T	قيمة T الجدولية	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
فقرات الفرضية الرئيسية	3.85	12.90	1.697	33	0.000	دال إحصائيا

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج (SPSS 20).

يتبين من الجدول أن قيمة المتوسط الحسابي العام لمدى **مساهمة برامج المسؤولية الاجتماعية لمؤسسة (sonelgaz) في تحسين علاقتها بالبيئة** يساوي3.85 وهو أكبر من المتوسط الفرضي3، وقيمة (T) المحسوبة تساوي 12.90 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 1.697، كما أن مستوى الدلالة أقل من مستوى المعنوية 0.05.

وعليه، وتبعا لقاعدة القرار، فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة، وهذا يعني أن "مؤسسة (sonelgaz) بتطبيقها لبرامج المسؤولية الاجتماعية تساهم في تحسين علاقتها بالبيئة".

تكون نتائج اختبار فرضياتها الفرعية على النحو الموالي:

2. نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى: وتنص على ما يلي: " يساهم التزام المؤسسة محل الدراسة بتطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع في تحسين علاقتها بالبيئة ".

الجدول (III- 14): نتائج اختبار (T) لمدى مساهمة برامج المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع للمؤسسة محل الدراسة في تحسين علاقتها بالبيئة

الفقرة	المتوسط الحسابي	قيمة (T)	قيمة Tالجدولية	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
فقرات الفرضية الفرعية الأولى	3.99	10.924	1.697	33	0.000	دال إحصائيا

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج (SPSS 20).

نتائج هذه الفرضية موضحة في الجدول ، يتبين منه قيمة المتوسط الحسابي العام لمدى مساهمة برامج المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة للمؤسسة محل الدراسة في تحسين علاقتها بالبيئة يساوي 3.99 وهو أكبر من المتوسط الفرضي 3، وقيمة (T) المحسوبة تساوي 10.924 وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية والتي تساوي 1.697، كما أن مستوى الدلالة يساوي 0.00 وهو أقل من مستوى المعنوية 0.05.

وعليه، وتبعا لنفس قاعدة القرار، فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة، وهذا يعني أن "مؤسسة (sonelgaz) بتطبيقها لبرامج المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة تساهم في تحسين علاقتها بالبيئة".

3. نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية: وتنص على ما يلي: " يساهم التزام المؤسسة محل الدراسة بتطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية اتجاه الزبائن في تحسين علاقتها بالبيئة "؛ الملحق (06)

الجدول(III- 15): نتائج اختبار(T) لمدى مساهمة برامج المسؤولية الاجتماعية اتجاه الزبائن للمؤسسة محل الدراسة في تحسين علاقتها بالبيئة

الفقرة	المتوسط الحسابي	قيمة (T)	قيمة (T) الجدولية	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
فقرات الفرضية الفرعية الثانية	4.11	13.673	1.697	33	0.000	دال احصائيا

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج (SPSS 20).

نتائج هذه الفرضية موضحة في الجدول ، يتبين منه قيمة المتوسط الحسابي العام لمدى مساهمة برامج المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة للمؤسسة محل الدراسة في تحسين علاقتها بالبيئة يساوي 4.11 وهو أكبر المتوسط الفرضي 3، وقيمة(T) المحسوبة تساوي 13.673 وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية والتي تساوي 1.697، كما أن مستوى الدلالة يساوي 0.000 وهو أقل من 0.05.

وعليه، وتبعا لقاعدة القرار، فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة، وهذا يعني أن "مؤسسة (sonelgaz) بتطبيقها لبرامج المسؤولية الاجتماعية اتجاه الزبائن تساهم في تحسين علاقتها بالبيئة"؛ الملحق (07).

4. نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: وتنص على ما يلي: " يساهم التزام المؤسسة محل الدراسة بتطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة في تحسين علاقتها بالبيئة ".

الجدول (III- 16): نتائج اختبار(T) لمدى مساهمة برامج المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة للمؤسسة محل الدراسة في تحسين علاقتها بالبيئة

الفقرة	المتوسط الحسابي	قيمة (T)	قيمة (T) الجدولية	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
فقرات الفرضية الفرعية الثالثة	3.45	4.251	1.697	33	0.000	دال إحصائيا

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج (SPSS 20).

نتائج هذه الفرضية موضحة في الجدول، يتبين منه قيمة المتوسط الحسابي العام لمدى مساهمة برامج المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة للمؤسسة محل الدراسة في تحسين علاقتها بالبيئة يساوي 3.45 وهو أكبر من المتوسط الفرضي3، وقيمة (T) المحسوبة تساوي 4.251 وهي أقل من قيمة (T) الجدولية والتي تساوي1.697، كما أن مستوى الدلالة يساوي 0.000 وهو أقل من المعنوية 0.05.

وعليه، وتبعا لقاعدة القرار، فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة، وهذا يعني أن "مؤسسة (sonelgaz) بتطبيقها لبرامج المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة تساهم في تحسين علاقتها بالبيئة"؛ الملحق (08).

5. اختبار الفرضية الرئيسية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ حول ممارسة برامج المسؤولية الاجتماعية تعزى للمتغيرات الديمقراطية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الوظيفة، الخبرة المهنية).

الجدول (III- 17): اختبار الانحدار البسيط

المتغيرات	R	R2	(F)	الدلالة الاحصائية
الجنس	0.029	0.01	0.027	0.871
العمر	0.048	0.002	0.074	0.787
المؤهل الجامعي	0.115	0.013	0.426	0.518
الوظيفة	0.036	0.001	0.042	0.839
الخبرة المهنية	0.095	0.009	0.291	0.593

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج (SPSS 20).

- يتضح من الجدول (III- 17) أن قيمة (F) الاحصائية بلغت 0.027 بمستوى معنوية أكبر من 0.05، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين ممارسة برامج المسؤولية الاجتماعية والجنس، وعليه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على : "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ حول ممارسة برامج المسؤولية الاجتماعية تعزى إلى الجنس".
- يتضح من الجدول(III- 17) أن قيمة (F) الاحصائية بلغت 0.048 بمستوى معنوية أكبر من 0.05، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين ممارسة برامج المسؤولية الاجتماعية والعمر، وعليه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على : "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ حول ممارسة برامج المسؤولية الاجتماعية تعزى إلى العمر".

- يتضح من الجدول (III- 17) أن قيمة (F) الاحصائية بلغت 0.115 بمستوى معنوية أكبر من 0.05، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين ممارسة برامج المسؤولية الاجتماعية والمؤهل الجامعس، وعليه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على : "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ حول ممارسة برامج المسؤولية الاجتماعية تعزى إلى المؤهل الجامعي".
- يتضح من الجدول (III- 17) أن قيمة (F) الاحصائية بلغت 0.036 بمستوى معنوية أكبر من 0.05، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين ممارسة برامج المسؤولية الاجتماعية والوظيفة، وعليه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على : "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ حول ممارسة برامج المسؤولية الاجتماعية تعزى إلى الوظيفة".
- يتضح من الجدول (III- 17) أن قيمة (F) الاحصائية بلغت 0.095 بمستوى معنوية أكبر من 0.05، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين ممارسة برامج المسؤولية الاجتماعية والخبرة المهنية، وعليه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على : "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ حول ممارسة برامج المسؤولية الاجتماعية تعزى إلى الخبرة المهنية".

خلاصة الفصل

بهدف تحديد مدى مساهمة مسؤولية مؤسسة (sonelgaz) الاجتماعية في حماية وترقية البيئة اقتضت دراستنا على إعداد الاستبيان الموجه لعينة من الإطارات والأعوان التنفيذيين وأعوان التحكم، وتحليله بواسطة برنامج SPSS ذو الإصدار 20، حيث توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج كما يلي:

- تساهم مؤسسة (sonelgaz) بتطبيقها لبرامج المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة في تحسين علاقتها بالبيئة وهو ما حققته الفرضية الفرعية الأولى؛
- تساهم مؤسسة (sonelgaz) بتطبيقها لبرامج المسؤولية الاجتماعية اتجاه الزبائن تساهم في تحسين علاقتها بالبيئة وهو ما تحققه الفرضية الفرعية الثانية؛
- تساهم مؤسسة (sonelgaz) بتطبيقها لبرامج المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة في تحسين علاقتها بالبيئة وهو ما تحققه الفرضية الفرعية الثالثة؛
- بينت نتائج تحليل الدراسة الميدانية رفض الفرضية الرئيسية الثانية وفرضياتها الفرعية وبالتالي قبول الفرضية الرئيسية الصفرية الثانية وفرضياتها الفرعية وهو ما يترتب عليه استنتاج عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية لآراء مفردات العينة حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة وعلاقتها بالبيئة تعزى إلى البيانات الديمغرافية من حيث جنسهم، عمرهم، مؤهلاتهم العلمية، وظيفتهم، وخبرتهم في العمل، مما يعني أن إجابات أفراد العينة لم تتأثر بالمتغيرات الشخصية.

كما تبين لنا من خلال هذه الدراسة أن حماية البيئة ومواردها من التلوث، يحتاج إلى تنمية الوعي البيئي المرتبط بالأخلاق والقيم الاجتماعية الحديثة، ولا يمكن تحقيق هذه الأخير دون تحريك ضمائر الأفراد بأهمية البيئة التي نعيش فيها، ولا يمكن الحديث مدى مساهمة مسؤولية المؤسسة الاجتماعية في حماية وترقية البيئة دون أن نربط الإنسان ببيئته، من خلال حثه على كيفية القيام بواجباته، وأخذ حقوقه بطريقة حضارية، وتدريبه على كيفية نقل القيم والأخلاق البيئية للأجيال القادمة، بأسلوب يضمن استمرار الفكر المستنير والعمل الرشيد والبيئة النظيفة.

خاتمة عامة

تعرف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة بأنها الطريقة التي يجب أن تعمل بها المؤسسة لدمج الاهتمامات والقضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في صنع القرار واستراتيجيات وسياسات وقيم و ثقافة المؤسسة والعمليات والأنشطة داخل المؤسسة بشفافية ومحاسبة ليتم تطبيق أحسن الممارسات، هذه الممارسات في نهاية الأمر تعتبر من أهم أدوات تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة.

وبقدر ما يحقق تطبيق المسؤولية الاجتماعية من فائدة للمؤسسة والمجتمعات وللبيئة فهي تفيد المؤسسة و تزيد من أرباحها في الوقت نفسه.

من خلال هذا التعريف المختصر والشامل يتضح تماما أن الاهتمامات البيئية وتحقيق التنمية المستدامة هي جزء لا يتجزأ من ممارسات وتطبيقات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة، إذ أنه نتيجة لأهمية المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة ظهرت بعض المحاولات لصياغة مواثيق ومعايير تحدد مواصفاتها الأخلاقية والاجتماعية على ضوء مبادئ حقوق الإنسان الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية الأخرى.

ويكون دمج الاهتمامات البيئية من خلال المسؤولية الاجتماعية عن طريق وضع مجموعة من الأنشطة البيئية التي يكون لها وجود من خلال نظم للمحافظة على البيئة وكذا نشر الثقافة البيئية لدى الموظفين والعاملين في المؤسسة عبر التواصل مع الجهات الرسمية والجمعيات المتخصصة من أجل رصد عملياتها وموائمتها مع الشروط البيئية بعد الحصول على الشهادات البيئية العالمية.

ولو أردنا الربط بصيغة مختصرة بين كل من المسؤولية الاجتماعية و الإدارة البيئية فإننا نقول بأنه ما من منظمة تطبق أساليب و أدوات المسؤولية الاجتماعية إلا وتحترم البيئة و تواجه التزاماتها البيئية بما يتناسب مع دورها ووظيفتها الاقتصادية، فالالتزام البيئي هو جزء من الالتزام الاجتماعي ككل ولا يكتمل إلا به، وهو ضرورة على مستوى الاقتصاد الدولي كما هو ضرورة على مستوى المؤسسة، فحث المؤسسات على تبني المسؤولية الاجتماعية يقودها إلى تحقيق التزامها تجاه البيئة و دعم نظم الإدارة البيئية لديها في حدود إمكاناتها و نطاق مسؤولياتها.

اختبار صحة الفرضيات:

بعد عرض مختلف جوانب الموضوع بطوريه النظري والتطبيقي توصلنا إلى النتائج المرتبطة بالفروض الموضوعة مسبقا كما يلي:

- **الفرضية الرئسية:** تساهم مؤسسة (sonelgaz) بتطبيقها لبرامج المسؤولية الاجتماعية في تحسين علاقتها بالبيئة وهو ماحققته الفرضية الرئيسية؛
- **الفرضية الأولى:** تساهم مؤسسة (sonelgaz) بتطبيقها لبرامج المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة في تحسين علاقتها بالبيئة وهو ما حققته الفرضية الفرعية الأولى؛
- **الفرضية الثانية:** تساهم مؤسسة (sonelgaz) بتطبيقها لبرامج المسؤولية الاجتماعية اتجاه الزبائن تساهم في تحسين علاقتها بالبيئة وهو ما تحققه الفرضية الفرعية الثانية؛

• **الفرضية الثالثة:** تساهم مؤسسة (sonelgaz) بتطبيقها لبرامج المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة في تحسين علاقتها بالبيئة وهو ما تحققه الفرضية الفرعية الثالثة.

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا، والتي تناولت الجانب النظري للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة وعلاقتها بالبيئية، كما قمنا بإسقاط هذا الجانب على الواقع والذي تمثل في مؤسسة (sonelgaz) بمستغانم ، تم الوصول إلى النتائج التالية:

• تعتبر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة أداة فعالة تستخدمها المؤسسة الاقتصادية من أجل حماية وترقية البيئة؛

• تساهم مؤسسة (sonelgaz) بتطبيقها لبرامج المسؤولية الاجتماعية في تحسين علاقتها بالبيئة وهو ما تحققه الفرضية الرئسية؛

• أظهرت نتائج التحليل الوصفي إلى أن المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين على فقرات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة اتجاه المجتمع كانت عالية حيث بلغت (3.99)، وتفسر هذه النتيجة على وجود اتفاق مقبول بين أفراد العينة على وضوح الرؤية بين أهداف المؤسسة ودورها اتجاه المجتمع وهو ما حققته الفرضية الفرعية الأولى؛

• تشير نتائج التحليل الوصفي إلى أن المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين على فقرات المسؤولية الاجتماعية اتجاه الزبائن كانت عالية حيث بلغت (4.11) وتفسر هذه النتيجة على وجود اتفاق كبير جدا بين أفراد العينة على أن المؤسسة تقدم للزبائن خدمات تراها متميزة حيث تهتم بشكاوي الزبائن، وتقديم خدمات في الوقت المحدد، وتهتم بإقامة علاقات طيبة مع الزبائن، مما يعنى أن المؤسسة لها مسؤولية اجتماعية اتجاه زبائنها وهو ما حققته الفرضية الفرعية الثانية؛

• تشير نتائج التحليل الوصفي إلى إن المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين على فقرات المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة كانت مرتفعة حيث بلغ (3.45) وتفسر هذه النتيجة على وجود شبه اتفاق كبير جدا بين أفراد العينة على أن المؤسسة لها مسؤولية كبيرة اتجاه البيئة، من خلال استخدام تقنيات حديثة غير ملوثة للماء والهواء والتربة،أي وجود الحس البيئي لدى المؤسسة وهو ما حققته الفرضية الفرعية الثالث؛

• توصلت الدراسة انطلاقاً من اختبار الفرضيات إلى أنه لا توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين أراء العينة حول مدى مساهمة المسؤولية الاجتماعية لمؤسسة (sonelgaz) بمستغانم في حماية وترقية البيئة من وجهة نظر المستخدمين عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ تعزى لمتغيرات الجنس، الوظيفة، سنوات الخبرة.

الاقتراحات:

• ينبغي على مسؤولي المؤسسات المدروسة التأكيد على أهمية الاهتمام بالزبائن ومراعاة مشاكلهم ووضع الزبائن في أولوية المؤسسة ؛

• يجب على إدارة المؤسسة الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع بهدف ترقية الحس الاجتماعي لكل الأطراف الفاعلة في المؤسسة ؛

• على إدارة المؤسسة الأخذ بعين الاعتبار رأي النقابات العمالية في المحافظة على البيئة والأمن الصناعي؛

- مساعدة العمال على الحضور إلى الملتقيات والندوات العلمية في مجال الأمن الصناعي وحماية البيئة؛
- إجراء بحوث مستقبلية لتشمل دراسة متغيرات أخرى.

أفاق البحث:

من خلال هذا البحث اتضح أن الإحاطة الكلية بجوانب الموضوع تتطلب دراسات أخرى مكملة ومن المقترح:

- الدور المحاسبي لقياس الأداء البيئي والاجتماعي في المؤسسة؛
- البيئة والمحاسبة المالية،
- المعايير الدولية لحماية البيئة،
- مدى التزام المؤسسات الجزائرية بتطبيق المسؤولية الاجتماعية والبيئية؛
- المحاسبة على المسؤولية الاجتماعية والبيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة؛
- مدى إدراك المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات الاقتصادية بالجزائر؛
- آليات إدماج البعد البيئي للمحاسبة الخضراء في المؤسسات الاقتصادية.

قائمة المصادروالمراجع

المراجع باللغة العربية

أولاً: مؤلفات:

1. أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة البيئية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
2. بلال خلف السكارنة، أخلاقيات العمل، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2009.
3. حميدة محمد عبد المجيد محمد، نموذج مقترح لقياس العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وإدارة الأرباح.
4. زياد بن علي بن محمود الجرجاوي، القواعد المنهجية التربوية لبناء الاستبيان، مطبعة أبناء الجراح، فلسطين، الطبعة الثانية، 2002.
5. شفيق العتوم، طرق الإحصاء باستخدام SPSS، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن.
6. طاهر محسن الغالبي، نعمة عباس الخفاجي؛ قراءات في الفكر الإداري المعاصر، اليازوري، الأردن، 2008.
7. عبد النور أنمار جودت، الإدارة البيئية، الطبعة الأولى 2015، عمان .الاردن . شارع الملك حسين مقابل مجمع الفحيص، دار امجد للنشر والتوزيع، 2014.
8. محمد عباس بدوي، المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر 2000.
9. محمد عبد حسين الطائي، المسؤولية الاجتماعية للشركات وأخلاقيات الأعمال، دار الثقافة للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى، عمان، 2016.
10. محمد علي الأنباري، الإطار المفاهمي للبيئة والتنمية المستدامة والإجراءات المطلوبة لتنفيذها دولياً ومحلياً، تقرير، قسم الهندسة المعمارية، جامعة بابل العراق، سنة النشر مجهولة.

ثانياُ: الرسائل الجامعية:

1. مقدم وهيبة، تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية دراسة تطبيقية على عينة من المؤسسات الغرب الجزائري، أطروحة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة وهران 2014/2013.

ثالثاً: الأوراق البحثية:

1. أحسان ذياب عبد، تحليل التكاليف البيئية في الشركة العامة للإسمنت الشمالية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 71، 2008.
2. هاجر عزي، رشيد سالمي، الجباية البيئية عنصر مفتاحي لحماية البيئية في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد33، 2016.
3. عادل مرابطي، عائشة نحوي، العينة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد4، 2009،
4. عبد الرازاق الفرح، رياض محمد الهندراوي، مدى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة، دراسة حالة الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان لعامي 2008/2007، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 7، العدد 2، الأردن، 2011.
5. محمد مسعودي، الجباية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الخامس عشر، جامعة أحمد دراية أدرار .الجزائر، جون 2014.

6. مريم يوسف ونعيمة يحياوي، استراتجية تبني المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية (دراسة ميدانية)، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد الثالث، جامعة باتنة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تاريخ النشر2017/09/01.

7. نورا محمد عماد الدين أنور، المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، دراسة تطبيقية، مركز المديرين المصري، مسابقة الأبحاث السنوية، 2010.

8. حياة سعيد، عبد الحميد برحومة، مساهمة الالتزام بالمسؤولية البيئية في تحقيق المواطنة البيئية في المؤسسة الاقتصادية حالة NCA Rouiba، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 10، رقم 18، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر،2017، ص272.

9. عبد الرحمان العايب، مساهمة إدماج متطلبات المسؤولية الاجتماعية للشركات في تطوير إدارة الموارد البشرية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة تنمية الموارد البشرية، العدد الثاني عشر، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 الجزائر، جوان 2016.

10. كمال قويدر، أدوات حماية البيئة بالمحميات الطبيعية دراسة حالة حظيرة ثنية الحد بتسمسيلت،مجلة أبحاث ودراسات التنمية، الطبعة الأولى، العدد رقم 01، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر، ديسمبر 2014.

11. محمد طرشي، إيمان يخلف، الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من منظور محاسبي، مجلة الريادة لاقتصاديات العمال، المجلة 03، العدد 2017/5.

رابعاً: المداخلات:

1. أحسين عثماني وآخرون، استخدام أسلوب محاسبة التكاليف البيئية في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة ميدانية لعينة من مؤسسات صناعة الإسمنت بالجزائر، ملتقى وطني بعنوان المحاسبة الخضراء والتدقيق البيئي في ظل التنمية المستدامة يومي 28-29 نوفمبر2017، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

2. خليل إبراهيم رجب، زياد هاشم يحيى، دور المحاسبة البيئية في إدارة الخطر الناجم عن التلوث البيئي والإفصاح عنها، المؤتمر العلمي السنوي الدولي07، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية ،،16/ 18 أفريل2007.

3. سفيان ساسي، المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية حالة الجزائر، المؤتمر الدولي 02، الحق في بيئة سليمة، بيروت، ديسمبر 2013.

4. نصر الدين بن مسعود ومحمد كنوش، واقع أهمية وقيمة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية مع دراسة استطلاعية على إحدى المؤسسات الوطنية، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة بشار 14-2012/02/15.

5. مقدم وهيبة وبكار بشير، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية من خلال تطبيق المواصفة الدولية إيزو 26000 للمسؤولية الاجتماعية.

6. منية غريبة، سفيان ساسي، المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والمسؤولية البيئية بين التشريع والتطبيق، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهنات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة قاصدي مرح، ورقلة، يومي 10و21 نوفمبر 2012.

7. صفية بن هلال وخيرة الصغيرة كماسي، المسؤولية الاجتماعية والبيئية تجاه العاملين . دراسة حالة مؤسسة ليند غاز (وحدة ورقلة)، ملتقى وطني حول المحاسبة الخضراء والتدقيق البيئي في ظل التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 13.12 ديسمبر 2017.

8. طارق حمول وآخرون، التأمين كأداة لدعم الحوكمة البيئية و تحقيق التنمية المستدامة، ملتقى وطني بعنوان المحاسبة الخضراء والتدقيق البيئي في ظل التنمية المستدامة يومي 28- 29 نوفمبر2017، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

9. عبد الرزاق مولاي لخضر، حسين شنيني، أثر تبني المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسات، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011.

10. عمر عزاوي وآخرون، دوافع تبني منظمات الأعمال أبعاد المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية كمعيار لقياس الأداء الاجتماعي، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

11. محمد عجيلة، فعالية محاسبة المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال . مفاهيم أساسية . ، الملتقى الدولي الثالث منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، 14 .15 فيفري 2012.

12. مريم بن جيمة، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الإدارة، منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، الملتقى الدولي الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، 2012.

سابعاً: مواقع الانترنت:

1.جميلة الجوزي، أهمية المحاسبة البيئية في استدامة التنمية، تاريخ الاطلاع: 2018/05/16 على الموقع : https://manifest.univ-ouargla.dz/index.php/fr.

المراجع باللغة الأجنبية

1. Commission des communautés européenes, Livre vert, promouvoir un cadre européen pour la responsabilité sociale des entreprises, 2001.

2. Gendre – Aegerter, 2008.

3. Howard R. Bowen; Social Responsibilities of the Businessman Social Responsibilities of the Businessman, 1953.

4. ISO Advisory Group on Social Responsibility, Working Report on Social Responsibility, April 2004.

5. Marie-françoise GUYONNAUD et Frédérique WILLARD. Du management environnemental au développement durable des enterprises, France, ADEME, Mars 2004.

6. Michael Capron, Francoise Quairel Lanoizelée, La responsbilité d'entreprise, éditions la découverte, paris:, France, 2007.

7. Olivier Dubigeon, Piloter un développement responsable, pearson Education, 3éme édition, Paris, France, 2009.

الملاحق

الملحق (01): الاستبيان

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

استمارة استبيان

في إطار إعداد دراسة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، تحت **عنوان " المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة وعلاقتها بالبيئة "**، أضع بين أيديكم هذا الاستبيان لأجل جمع المعلومات المطلوبة.

كما أرجوا منكم الإجابة على كل الفقرات بموضوعية فالتعبير عن رأيكم موضوع ثقة كبيرة لدينا، فكلما كانت إجابتكم دقيقة كلما كان طريق الوصول إلى النتائج المرغوبة سهلاً، مع العلم أن هذه المعلومات لن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي، (وشكراً على تعاونكم).

الطالب: فولان عبد الباسط

المحور الأول: المعلومات التعريفية

أ. الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

ب. العمر:

أقل من 30 سنة ☐ من 30 إلى 40 سنة ☐ 40 سنة فما فوق ☐

ج. المؤهل العلمي:

تكوين مهني ☐ ثانوي ☐ شهادة جامعية ☐ غير ذلك ☐

د. الوظيفة:

إطار ☐ عون تحكم ☐ عون تنفيذي ☐

هـ. الخبرة المهنية:

أقل من 05 سنوات ☐ من 05 إلى 10 سنوات ☐ 10 سنوات فأكثر ☐

المحور الثاني: تحديد مدى مساهمة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة في حماية وترقية البيئة

الإجابة تكون بوضع علامة (X) في الخانة المناسبة

الرقم	الفقرة	أتفق تماما	أتفق	غير متأكد	لا أتفق	لا أتفق تماماً
أولاً: المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع						
1	تتوافق رسالة المؤسسة وأهدافها مع أهداف وقيم المجتمع؛					
2	تساهم المؤسسة بالتقليل من مشكلة البطالة بالمجتمع؛					
3	تساعد المؤسسة في انجاز المشاريع الأساسية للمجتمع و تقديم أسعار مدعومة للزبائن؛					
ثانيا: المسؤولية الاجتماعية تجاه الزبائن						
4	تهتم المؤسسة بشكاوي الزبائن والعمل على حلها بصورة عاجلة؛					
5	وضوح الشروط التي تحدد طبيعة العلاقة مابين المؤسسة والزبائن؛					
6	تلتزم المؤسسة بتنفيذ الاتفاقيات المبرمة مع الزبائن وبالوقت المناسب؛					
7	تهتم المؤسسة بإقامة علاقات طيبة مع الزبائن؛					
ثالثا: المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة						
8	تتبع المؤسسة أساليب حديثة في تصميم المنتجات بطريقة تساهم في تقليل النفايات؛					
9	تعد حماية البيئة من أهم مرتكزات قيم الإدارة وثقافة المؤسسة بشكل عام؛					
10	تساهم المؤسسة مع الجهات ذات العلاقة في المحافظة على نظافة البيئة؛					
11	تستخدم المؤسسة تقنيات حديثة لتجنب مسببات تلوث التربة والماء والهواء؛					
12	لدى المؤسسة خطة للطوارئ في حال حدوث كوارث بيئية.					
13	تدفع المؤسسة ضرائب بيئية					
14	لدى المؤسسة شروط بيئية إلزامية بالنسبة للمواد المستعملة في الانتاج					

الملحق (02): (الجنس، السن، المستوى العلمي والخبرة الوظيفة)

الجنس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	14	41.2	41.2	41.2
	انثى	20	58.8	58.8	100.0
	Total	34	100.0	100.0	

السن

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	30 من اقل	2	5.9	5.9	5.9
	40 الى 31	8	23.5	23.5	29.4
	فوق فما 41	24	70.6	70.6	100.0
	Total	34	100.0	100.0	

المستوىالعلمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	مهني تكوين	4	11.8	11.8	11.8
	جامعية شهادة	26	76.5	76.5	88.2
	ذلك غير	4	11.8	11.8	100.0
	Total	34	100.0	100.0	

الخبرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	سنوات5 من اقل	1	2.9	2.9	2.9
	سنوات 10 الى 5 من	11	32.4	32.4	35.3
	فاكثر سنوات 10	22	64.7	64.7	100.0
	Total	34	100.0	100.0	

الوظيفة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	اطار	21	61.8	61.8	61.8
	تحكم عون	8	23.5	23.5	85.3
	تنفيذي عون	5	14.7	14.7	100.0
	Total	34	100.0	100.0	

الملحق (03):

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		Rs
Normal Parameters[a,b]	N	34
	Mean	3,85
	Std. Deviation	,384
Most Extreme Differences	Absolute	,094
	Positive	,074
	Negative	-,094
	Kolmogorov-Smirnov Z	,545
	Asymp. Sig. (2-tailed)	,928

a. Test distribution is Normal.

b. Calculated from data.

الملحق (04): المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع

Descriptive Statistics

	N	Mean متوسط حسابي	Std. Deviation انحراف معياري
مع وأهدافها المؤسسة رسالة تتوافق المجتمع؛ وقيم أهداف	34	3.6176	.69695
مشكلة من بالتقليل المؤسسة تساهم بالمجتمع؛ البطالة	34	4.1176	.87956
المشاريع انجاز في المؤسسة تساعد أسعار تقديم و للمجتمع الأساسية للزبائن؛ مدعومة	34	4.2353	.85489
Valid N (listwise)	34		

الملحق (05): المسؤولية الاجتماعية اتجاه الزبائن

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
والعمل الزبائن بشكاوي المؤسسة تهتم عاجلة؛ بصورة حلها على	34	4.4706	.66220
طبيعة تحدد التى الشروط وضوح والزبائن؛ المؤسسة مابين العلاقة	34	4.1765	.86936
المبرمة الاتفاقيات بتنفيذ المؤسسة تلتزم المناسب؛ وبالوقت الزبائن مع	34	3.6765	.91189
مع طيبة علاقات بإقامة المؤسسة تهتم الزبائن؛	34	4.1176	.53737
Valid N (listwise)	34		

الملحق (06): المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
تصميم في حديثة أساليب المؤسسة تتبع تقليل في تساهم بطريقة المنتجات النفايات؛	34	3.1765	1.16698
قيم مرتكزات أهم من البيئة حماية تعد عام؛ بشكل المؤسسة وثقافة الإدارة	34	3.3824	.95393
العلاقة ذات الجهات مع المؤسسة تساهم البيئة؛ نظافة على المحافظة في	34	3.6765	1.03633
لتجنب حديثة تقنيات المؤسسة تستخدم والهواء؛ والماء التربة تلوث مسببات	34	3.4412	.99060
حال في للطوارئ خطة المؤسسة لدى بيئية كوارث حدوث.	34	3.8235	1.21781
بيئية ضرائب المؤسسة تدفع	34	3.3235	.94454
إلزامية بيئية شروط المؤسسة لدى الانتاج في المستعملة للمواد بالنسبة	34	3.2941	1.16851
Valid N (listwise)	34		

الملحق (07): المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
RS01	34	3,99	,529	,091

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
RS01	10,924	33	,000	,990	,81	1,17

الملحق (08): المسؤولية الاجتماعية اتجاه الزبائن

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
RS02	34	4,11	,474	,081

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
RS02	13,673	33	,000	1,110	,95	1,28

الملحق (09): المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
RS03	34	3,45	,611	,105

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
RS03	4,251	33	,000	,445	,23	,66

الملحق (10): الفرضية الرئيسية

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
RS013	34	3,85	,384	,066

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
RS013	12,900	33	,000	,849	,71	,98

الملخص

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان العلاقة الموجودة بين المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسة، وإلى إبراز مدى مساهمة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة في حماية وترقية البيئة، ومن أجل تبين ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليل من خلال معاينة معاينة الأدبيات المتعلقة بمتغيري الدراسة وتحليل محتوى الدراسة الميدانية والتحقق من صحة الفرضيات عن طريق استخدام بعض الأدوات الإحصائية، نذكر منها البرنامج الإحصائي (SPSS ذو الإصدار 20)، وبالتفصيل (المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، التكرارات والنسب المئوية، اختبار التوزيع الطبيعي واختبار T Test للعينة الإحصائية، اختبار ألف كرونباخ واختبار الانحدار البسيط)..

كما هدفت الدراسة إلى إبراز مدى تحلي المؤسسة محل الدراسة بالمسؤولية البيئية والاجتماعية من خلال إسقاط الجانب النظري على مؤسسة (sonelgaz) محل الدراسة, وقد خلصت الدراسة إلى أن علاقات المؤسسة تعتمد على ما يمكن أن تقدمه من برامج فعلية لفائدة جمهورها وذلك بتبني المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة وترقية الحس الاجتماعي لكل الأطراف الفاعلة.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، حماية البيئة، المؤسسة، ترقية البيئة.

Résumé:

L'objectif de cette étude est d'expliquer la relation entre la responsabilité sociale et environnementale de l'entreprise et mettre en évidence la contribution de la responsabilité sociale de l'entreprise dans la protection et la promotion de l'environnement. Pour la validation des hypothèses , nous avons uilisé certains outils statistiques, notamment le programme statistique (SPSS version 20), en utilisant les moyennes arithmétiques, écarts-types, les frequences, pourcentages et le test de distribution naturelle et test T, Analyse statistique, test de A. Kronbach et test de régression simple)

L'étude vise égaement la mise en évidence l'importance de l'analyse des enterprises dans l'étude de la responsabilité environnementale et sociale sans aborder le côté théorique de la Fondation (Sonelgaz) à l'étude pour arriver à la conclusion que les relations de l'entrerpise dépendent de ce qu'ils peuvent offrir des programmes réels au profit de la société en adoptant la responsabilité sociale de l'entreprise et la promotion Sens social de tous les acteurs.

Mots-clés: responsabilité sociale, protection de l'environnement, entreprise promotion de l'environnement.